

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

”واقع إدارة المعلومات الأمنية ودورها في صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية”

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

اسم الطالب: إبراهيم عبد الرحمن يوسف حرز Student's name: Ibrahim A Y Herz

التاريخ: ١٦ جمادى الأولى، ١٤٣٧هـ Date: 2016-02-24

التوقيع: Signature:



**البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة
للدراستات العليا وجامعة الأقصى
برنامج القيادة والإدارة**



واقع إدارة المعلومات الأمنية ودورها في صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية

إعداد الباحث

إبراهيم عبد الرحمن حرز

إشراف الدكتور

هشام سليم المغاري

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في "القيادة والإدارة"

من أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

غزة - فلسطين

2015م/1436هـ



نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ إبراهيم عبد الرحمن يوسف حرز، لنيل درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة، وموضوعها:

"واقع إدارة المعلومات الأمنية ودورها في صنع القرار

بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الإثنين 06 جمادي الأول 1437 هـ، الموافق 2016/02/15 م الساعة الثانية عشرة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

مشرفاً ورئيساً

د. هشام سليم المغاري

مناقشاً خارجياً

أ. د. سامي سليم أبو ناصر

مناقشاً خارجياً

د. خضر محمود عباس

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية
الدراسات العليا والإدارة والسياسة
د. محمد إبراهيم المدهون
رئاسة الأكاديمية

الإهداء

إلى من قدموا دون تحرير فلسطين أرواحهم ودماءهم وأعمارهم ..
إلى أمي الحنون التي سهرت كثيراً من أجلي ..
إلى أبي الغالي الذي منحني رعايته ..
إلى زوجتي الحبيبة "هدى" التي كانت ولا زالت نعم المعين والسند ..
إلى قرة عيني ابني الغالي "أنس" ..
إلى من لا تحلو الحياة بدونهم إخوتي وأخواتي ..
إلى زملائي في وزارة الداخلية ..
إلى كل من ساهم ولو بالدعاء في إخراج الرسالة بهذه الصورة ..

الباحث

إبراهيم عبد الرحمن حرز

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، ثم أما بعد..

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي بُثْتُ إِلَيْكَ وَإِنَّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (سورة الأحقاف: 15).

لا يسعني إلا أن أعرب عن عظيم الامتتان وجزيل العرفان إلى من وقفوا بجانبني بتوجيهاتهم وملاحظاتهم، وأخص هنا بالذكر منهم الدكتور/ هشام سليم المغاري، الذي أشرف على هذه الرسالة، ولم يبخل عليّ بوقته، وجهده، وآرائه السديدة، وملاحظاته القيمة، فجزاه الله خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة التحكيم الأستاذ الدكتور الفاضل/ سامي سليم أبو ناصر مناقشاً خارجياً، والدكتور الفاضل/ خضر محمود عباس مناقشاً خارجياً الذين وافقا على مناقشة هذه الرسالة، وذلك شرف لي وتتويج لبحثي.

كما أتقدم بالشكر إلى زملائي في وزارة الداخلية، وأخص بالذكر منهم العاملين في الأجهزة الأمنية.

أيضاً أتقدم بالشكر من الأستاذ/ سهيل أبو زهير المدقق اللغوي والإملائي لهذه الرسالة.

وأخيراً، أشكر كل من مدّ لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الرسالة بصورتها الحالية.

الباحث

ملخص الدراسة

تعيش الأجهزة الأمنية في المحافظات الجنوبية تحديات ومعوقات، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية، بالإضافة لحالة الانقسام وما نتج عنها من تداعيات سلبية، إلى جانب بعض القوى الإقليمية المعنية بزعزعة الاستقرار الأمني في غزة، فضلاً عن ظهور بعض التهديدات الداخلية من حين إلى آخر، فأصبح لزاماً على الأجهزة الأمنية أن تجتهد في جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها واستثمارها؛ بما يمكن أجهزة الأمن ومتخذي القرار من مواجهة ما يحيط القضية الفلسطينية عامة، وقطاع غزة خاصة من مخاطر ومهددات، من ذلك كله تبلورت مشكلة الدراسة. ويمكن التعبير عنها في السؤال الرئيس التالي: (ما واقع إدارة المعلومات الأمنية ودورها في صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟). وهدفت الدراسة التعرف إلى واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية، ومعرفة مدى التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية، وكذلك الكشف عن دور إدارة المعلومات الأمنية في صناعة القرار في وزارة الداخلية. واعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. يوجد لدى جهاز الأمن الداخلي نظام إدارة المعلومات؛ حيث إن هناك هيكليات وسياسات وخططاً واضحة، وكذلك توجد رؤية واضحة حول القضايا الأمنية، تسهم في زيادة كفاءة صنع القرار.
2. يمتلك جهاز الأمن الداخلي نظام محوسب خاصاً به، كما يقوم بتغذية نظام المعلومات المشترك مع الأجهزة الأمنية الأخرى بالمعلومات باستمرار.
3. يعتمد جهاز الأمن الداخلي سياسة التشاور في إطار الفريق الواحد، وإيجاد بدائل لحل المشكلة، وفق رؤية شمولية تتناسب مع السيناريوهات.

وقد أوصت الدراسة بتوصيات عديدة، من أهمها:

1. تحسين نظم وأساليب جمع المعلومات الأمنية، وزيادة المقدرات التقنية لتطوير كفاءة عملية جمع المعلومات.
2. تعزيز عمل دائرة معالجة المعلومات من خلال توفير وسائل وتقنيات آمنة تسهم في تسهيل عملية المعالجة، وكذلك إنشاء وحدة فنية لإعداد تقارير حول محتوى المعلومات غير النصية (صور، أفلام،...).
3. تعزيز سبل تبادل المعلومات بين الأجهزة وتطوير سياسة تبادل المعلومات بين الأجهزة وتعديل إجراءاتها، وكذلك إنشاء وحدات متخصصة في عملية التبادل.

Abstract

The ability of the security agencies in the southern governorates have been markedly restricted and their ability to collect, process, analyze information, and make use of it have been severely by many factors such as the Israeli occupation, its frequent aggressions, the state of division and its resulting negative consequences, the attempt of some regional powers to destabilize security and stability in Gaza, as well as the emergence of some internal threats from time to time. Such factors have forced these agencies to exert more efforts to be able to manage risks and threats that face Palestinian issue in general and Gaza strip in particular.

All mentioned obstacles and exerted efforts have encouraged the researcher to undertake this research study.

This study aimed to answer the following main question: **(What is the real status of security information management and its role in decision-making in the Interior Ministry in the southern governorates?)**.

The study aimed to ascertain the reality of information security at the Interior Ministry, the system used to implement information management in the Ministry of Interior, the status of Informational integration between different departments in the Ministry of Interior and finally, the impact of the security information management in decision-making

The researcher in this study used the descriptive analytical method, plus a questionnaire as a tool for this study.

The most important findings of this study include:

1. The Internal Security Agency uses a well-structured information management system. There are also structures, policies and clear plans that contribute in increasing efficiency of the decision-making process, as well as a clear vision on various security issues.
2. The Internal Security Agency has its own information system which feeds back continuously to a common information system (in cooperation with the other Security Agencies).
3. The Internal Security Agency adopts a policy of consultation-based working in spirit of team work, and trying to find alternatives solutions for problems, according to a comprehensive vision according to possible scenarios.

The study reached several recommendations, including:

1. Improvement of systems and methods for collecting information security and increasing the technical capacity to develop the practical efficiency of the information gathering process.
2. To strengthen the role of the information processing department through the provision of safe methods and techniques to ease the information management process, as well as the establishment of a technical unit for reporting about non-text content (images, movies, ...).
3. To promote the exchange of information between different security agencies through the development of information exchange policies between different departments and the modification of their procedural policies.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	شُكر وتقدير
د	ملخص الدراسة
هـ	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
و	فهرس المحتويات
ي	فهرس الأشكال
ك	فهرس الجداول
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
4	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة (النظرية، التطبيقية)
5	فرضيات الدراسة
5	حدود الدراسة
6	منهجية الدراسة
6	المفاهيم والمصطلحات
	الفصل الثاني: الإطار النظري
9	المبحث الأول: المعلومات الأمنية وإدارتها
10	المطلب الأول: المعلومة الأمنية
11	تعريف المعلومات

13	تعريف الأمن
14	تعريف المعلومة الأمنية
15	أهمية المعلومات
16	عناصر المعلومة الأمنية
21	خصائص المعلومات
22	المجالات الأساسية للمعلومة الأمنية
24	علاقة المعلومة بالمؤسسة الأمنية
26	المطلب الثاني: إدارة المعلومات
28	تعريف إدارة المعلومات
29	أهمية إدارة المعلومات
30	أهداف إدارة المعلومات
31	مقومات إدارة المعلومات
31	البنية التحتية للمعلومات الأمنية
34	المبحث الثاني: صنع القرار
36	مفهوم صنع القرار
37	الفرق بين عملية صنع القرار واتخاذ القرار
38	مراحل صنع القرار
39	مزايا المشاركة في اتخاذ القرارات
40	مداخل عملية صنع القرارات
41	مقومات صنع القرار الناجح
41	الصعوبات التي تعترض عملية صنع القرارات
42	مشكلات صنع القرار
43	علاقة المعلومات باتخاذ القرارات
43	أهمية المعلومات في عملية صنع القرارات

44	دور إدارة المعلومات في صنع القرارات
46	المبحث الثالث: وزارة الداخلية والأمن الوطني
48	وزارة الداخلية والأمن الوطني
50	جهاز الشرطة
52	جهاز الأمن والحماية
54	المديرية العامة للدفاع المدني
57	جهاز الأمن الداخلي
	الفصل الثالث: الدراسات السابقة
60	الدراسات المحلية
65	الدراسات العربية
72	التعقيب على الدراسات السابقة
73	الفجوة البحثية
	الفصل الرابع: المنهجية والإجراءات
81	المبحث الأول: منهجية الدراسة وإجراءاتها
82	المقدمة
82	منهج الدراسة
83	مجتمع الدراسة
83	عينة الدراسة
83	أداة الدراسة
85	خطوات بناء الاستبانة
85	صدق أداة الدراسة
96	ثبات الاستبانة
97	المعالجات الإحصائية المستخدمة

101	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
102	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية
106	الوزن النسبي لفقرات المجالات
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
140	نتائج الدراسة
143	توصيات الدراسة
147	المراجع
153	الملاحق
153	ملحق رقم (1): خطاب التحكيم
155	ملحق رقم (2): قائمة بأسماء محكمي الاستبانة
156	ملحق رقم (3): الاستبانة
162	ملحق رقم (4): هيكلية وزارة الداخلية
163	ملحق رقم (5): هيكلية جهاز الشرطة
164	ملحق رقم (6): هيكلية جهاز الأمن والحماية
165	ملحق رقم (7): هيكلية المديرية العامة للدفاع المدني

فهرس الأشكال

الصفحة	الموضوع
49	شكل رقم (1) يوضح الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية والأمن الوطني
51	شكل رقم (2) يوضح الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة
53	شكل رقم (3) يوضح الهيكل التنظيمي لجهاز الأمن والحماية
56	شكل رقم (4) يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للدفاع المدني

فهرس الجداول

الصفحة	الموضوع
84	جدول رقم (1): درجات مقياس ليكرت الخماسي
86	جدول رقم (2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "إدارة المعلومات" والدرجة الكلية للمجال
87	جدول رقم (3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "جمع المعلومات" والدرجة الكلية للمجال
88	جدول رقم (4): معالجة المعلومات
89	جدول رقم (5): أرشفة المعلومات
89	جدول رقم (6): تحليل المعلومات وتقدير الموقف
90	جدول رقم (7): استخدام التكنولوجيا
90	جدول رقم (8): مدى تبادل المعلومات
91	جدول رقم (9): التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية
92	جدول رقم (10): تحديد المشكلة
92	جدول رقم (11): تحليل المشكلة محل القرار
93	جدول رقم (12): إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها
93	جدول رقم (13): اختيار البديل الملائم لحل المشكلة
94	جدول رقم (14): اتخاذ القرار والمتابعة
94	جدول رقم (15): استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار
95	جدول رقم (16): جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة
96	جدول رقم (17): معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة
98	جدول رقم (18): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي
102	جدول رقم (19): الاستثمارات المكتملة وغير المكتملة
103	جدول رقم (20): عينة الدراسة بالنسبة للعمر

103	جدول رقم (21): عينة الدراسة بالنسبة للمؤهل العلمي
104	جدول رقم (22): عينة الدراسة بالنسبة للرتبة
104	جدول رقم (23): عينة الدراسة بالنسبة للمسمى الإداري
105	جدول رقم (24): عينة الدراسة بالنسبة لعدد سنوات الخدمة في أجهزة الأمن
105	جدول رقم (25): عينة الدراسة بالنسبة للمحافظة
107	جدول رقم (26): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال إدارة المعلومات
109	جدول رقم (27): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال جمع المعلومات
110	جدول رقم (28): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال معالجة المعلومات
111	جدول رقم (29): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال أرشفة المعلومات
112	جدول رقم (30): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال تحليل المعلومات وتقدير الموقف
113	جدول رقم (31): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال استخدام التكنولوجيا
115	جدول رقم (32): المحاور الأساسية (واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية)
117	جدول رقم (33): يوضح الوزن النسبي لفقرات ما مدى تبادل المعلومات
118	جدول رقم (34): يوضح الوزن النسبي لفقرات التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية
119	جدول رقم (35): المحاور الأساسية (ما مدى التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية)
120	جدول رقم (36): يوضح الوزن النسبي لمحور تحديد المشكلة
121	جدول رقم (37): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال تحليل المشكلة محل القرار
122	جدول رقم (38): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها
123	جدول رقم (39): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال اختيار البديل الملائم لحل المشكلة
124	جدول رقم (40): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال اتخاذ القرار والمتابعة
125	جدول رقم (41): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار
126	جدول رقم (42): المحاور الأساسية (دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية)
128	جدول رقم (43): معامل الارتباط بين واقع إدارة المعلومات بوزارة الداخلية وإدارة المعلومات

	الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية
129	جدول رقم (44): دور معامل الارتباط بين التكامل المعلوماتي بوزارة الداخلية وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية
131	جدول رقم (45): نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA - الرتبة
132	جدول رقم (46): نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA - المحافظة
133	جدول رقم (47): نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA - العمر
134	جدول رقم (48): نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA - المؤهل العلمي
135	جدول رقم (49): نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA - المسمى الإداري
136	جدول رقم (50): نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA - عدد سنوات الخدمة في أجهزة الأمن
138	جدول رقم (51): تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار
144	جدول رقم (52): مصفوفة الربط بين النتائج والتوصيات وجهات الاختصاص

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

أولاً: مقدمة الدراسة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: فرضيات الدراسة

سادساً: حدود الدراسة

سابعاً: منهجية الدراسة

ثامناً: المفاهيم والمصطلحات

أولاً: المقدمة:

يعدّ الأمن ذا أهمية بالغة في حياة الإنسان؛ إذ لا يختلف اثنان من العقلاء على أنه لا يمكن أن تقوم الحياة الإنسانية الكريمة إلا في ظلال أمنٍ وافر، يعيش به الإنسان حياة الطمأنينة على نفسه وأسرته ومعاشه، فالأمن حاجة ملحة وضرورة من ضروريات الحياة، وهدف يسعى إليه الناس أفراداً وجماعات، وغاية سامية يبذلون في سبيل تحقيقها الغالي والنفيس، وذلك لاعتبار الأمن والأمان من أهم أسباب نهوض المجتمعات والأُمم واستقرار الدول وأنظمة الحكم فيها،

وتُعَدّ المعلومات، بشكلها العام، ذات أهمية في أي نشاط داخل المجتمعات النامية أو المتقدمة، كما أن اعتماد النشاط البشري، سواء كان أمنياً أو عسكرياً أو صناعياً أو تجارياً، على المعلومات والسعي وراء استمرار تدفقها إليه، أساس بنيانه واستقرار نشاطه، وقدرة صموده في مواجهة التحديات، وتمثل إدارة المعلومات العصب الذي يُنشِط جميع الأعمال، وتهيئ الظروف المناسبة للاستفادة المثلى من مواردها البشرية والمالية، وتقدّم للقادة ما يحتاجونه من البيانات والمعلومات التي تساعد في صنع واتخاذ قراراتهم وتعديل مساراتهم"، (السالمي، 2000: 56)، كما أن المعلومات هي العصب الأساسي لأية مرحلة من مراحل عملية اتخاذ القرار، وبقدر توافر المعلومات المناسبة، في الوقت والزمان المناسبين، نستطيع أن نتخذ قراراً سليماً قد لا يشوبه أي خطأ.

كما إنّ دور إدارة المعلومات في المجال الأمني، وخاصة الأجهزة الأمنية، مهم في عملية صنع واتخاذ القرار الأمني وموضوعيته، وتظل أهمية هذا الدور موقوفة على مهارات تلك الإدارة في تسجيل وحفظ وتنظيم المعلومات وبناء نظمها وتحليلها، وذلك بهدف تأمين البيانات والمعلومات التي تساعد في صنع القرارات الرشيدة وبالجودة والسرعة والدقة المطلوبة. (العتيبي، 2011: 3)

أيضاً للقرار أهمية كبيرة في الحياة البشرية بشكل عام والأجهزة الأمنية بشكل خاص، وأن صنع واتخاذ القرار يعتمد على اختيار البديل الأفضل من بين بدائل عديدة لتحقيق الهدف المنشود، أو مواجهة موقف معين، أو حل مشكلة بذاتها؛ لذا فإنه يتعين على متخذ القرار جمع المعلومات وتأمين استمرار تدفقها إليه بالطرق المناسبة للتوصل إلى الاختيار الأفضل لبلوغ الهدف في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة، وأن من أهم أسباب النجاح في الحياة إجادة صنع القرار واتخاذها في الوقت المناسب، وتزداد أهمية ذلك مع اتساع رقعة التحديات والمخاطر التي تواجه الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية.

ولأن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن توفير الأمن والأمان للمواطن وحمايته من أي تهديدات، سواء كانت داخلية أو خارجية، فلا بدّ للوزارة، وعبر أجهزتها الأمنية، من تسهيل عملية تدفق المعلومات لإداراتها الأمنية، والعمل على إدارة هذه المعلومات بالطريقة العلمية التي تساعد متخذي القرار بوزارة الداخلية على اتخاذ قرارات أمنية سليمة. لذلك فإن اعتماد الأجهزة الأمنية على المعلومات وخاصة المعلومات المتعلقة

بالشأن الأمني، تأتي أهميتها في تعزيز قدرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية في المحافظات الجنوبية على أداء الأعمال المطلوبة منها في بسط الأمن والطمأنينة في المجتمع، وزرع دعائم الاستقرار فيه.

ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعيش الأجهزة الأمنية في المحافظات الجنوبية تحديات ومعوقات نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية، بالإضافة لحالة الانقسام وما نتج عنها من تداعيات سلبية، إلى جانب بعض القوى الإقليمية المعنية بزعزعة الاستقرار الأمني في غزة، فضلاً عن ظهور بعض التهديدات الداخلية من حين إلى آخر، فأصبح لزاماً على الأجهزة الأمنية أن تجتهد في جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها واستثمارها؛ بما يمكن أجهزة الأمن ومتخذي القرار من مواجهة ما يحيط القضية الفلسطينية عامة، وقطاع غزة خاصة من مخاطر ومهددات، ونظراً لأهمية دور إدارة المعلومات في صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية تولّد لدى الباحث الإحساس بأهمية هذه الدراسة، ويمكن التعبير عنها في السؤال الرئيس التالي:

"ما واقع إدارة المعلومات الأمنية ودورها في صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟"

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟
2. ما مدى التكامل المعلوماتي بين مكونات وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟
3. ما دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار في وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟
4. ما دور إدارة المعلومات الأمنية والتكامل المعلوماتي بوزارة الداخلية - مُجتمع - على مستوى تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، هي:

1. التعرف إلى واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
2. معرفة مدى التكامل المعلوماتي بين مكونات وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
3. التعرف عن دور إدارة المعلومات الأمنية في صناعة القرار في وزارة الداخلية.
4. معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول مدى تأثير إدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية تعزى إلى متغير (العمر، المؤهل العلمي، الرتبة، المسمى الإداري، عدد سنوات الخدمة، المحافظة).

رابعاً: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من موضوعها، الذي يسعى الباحث من خلاله للتعرف إلى دور إدارة المعلومات الأمنية ومدى تأثير هذه المعلومات في عملية صنع القرار في وزارة الداخلية:

الأهمية العلمية (النظرية):

1. لعل هذه الدراسة تكون من أوائل الدراسات المتخصصة بفلسطين في مجال إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
2. يأمل الباحث أن تصنف هذه الدراسة كإضافة علمية جديدة للمكتبة الفلسطينية والعربية.
3. يأمل الباحث أن تتخذ هذه الدراسة مرجعاً مهماً للمعنيين والباحثين في مجالات المعلومات الأمنية، وتفتح الآفاق أمامهم.

الأهمية العملية (التطبيقية):

1. تستمد هذه الدراسة أهميتها من الفائدة المستقبلية المتوقعة للإدارة الصحيحة للمعلومات الأمنية ومساهمتها في عملية صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
2. العمل على تعزيز مبدأ إدارة المعلومات في الأجهزة الأمنية.
3. يأمل الباحث أن تكون نتائج هذه الدراسة مفتاحاً لآفاق جديدة لأصحاب القرار في الأجهزة الأمنية للارتقاء في مجال إدارة المعلومات.

خامساً: فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، بين واقع إدارة المعلومات بوزارة الداخلية وإدارة المعلومات الأمنية، على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، بين التكامل المعلوماتي لأجهزة وزارة الداخلية وإدارة المعلومات الأمنية، على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، لاستجابات المبحوثين حول مدى تأثير إدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية تعزى إلى متغيرات (الرتبة - المحافظة - العمر - المسمى الإداري - المؤهل العلمي - عدد سنوات الخدمة).

سادساً: حدود الدراسة:

■ الحدود الموضوعية:

اقتصرت الدراسة على التعرف إلى "واقع إدارة المعلومات الأمنية ودور ذلك في تحسين صنع القرار بجهاز الأمن الداخلي بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية".

■ الحدود الزمانية:

أجريت الدراسة في عام 2015 م/1436هـ.

■ الحدود البشرية:

اقتصرت الدراسة على مدراء الإدارات والدوائر ورؤساء الأقسام والشعب والوحدات في جهاز الأمن الداخلي بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة).

■ الحدود المكانية:

اقتصرت حدود الدراسة المكانية على جهاز الأمن الداخلي بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة).

سابعاً: منهجية الدراسة

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والبيانات المراد الحصول عليها بغرض معرفة "دور إدارة المعلومات الأمنية في صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية"، وبناء على التساؤلات التي سعت الدراسة للإجابة عنها، فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت باقتراب صنع القرار.

المنهج الوصفي التحليلي: يعتمد على دراسة الظاهرة، كما توجد في الواقع، ويسهم في وصفها وصفاً دقيقاً ويوضح خصائصها عن طريق جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها، ومن ثم تطبيق النتائج في ضوءها، ويعد المنهج الوصفي التحليلي من البحوث الكمية، التي تعنى بوصف الحالة وصفاً دقيقاً، وتعنى بوصف الظاهرة وتحديد، وتبرير الظروف والممارسات أو التقييم والمقارنة. (قنديلجي، السامرائي، 2002، ص188)

اقترب صنع القرار: منهج تقليدي يساعد في التعرف إلى آليات صنع القرار، والعوامل التي تؤثر فيه، وفحص عقلانية القرار، ومدى تأثير الجهات الفاعلة والأحزاب الحاكمة عليه، وانعكاس ذلك كله على ثبات أو تغيير السياسة الخارجية، وكيفية التأثير فيها، ويرتكز على الاستفادة من الخبرة السابقة لصانع القرار والمشاهدة والتجربة والخطأ والتقليد، وقد تمكن هذا المنهج من تحقيق قدر من النجاح في ظل ظروف ومواقف معينة، إلا أن التطورات المعاصرة جعلت من الصعوبة الاعتماد عليه. (شليبي، 1997: ص156)

ثامناً: المفاهيم والمصطلحات:

المعلومات: تلك المدخلات المتمثلة في مختلف أنواع البيانات، التي يتم جمعها وتخزينها واسترجاعها ومعالجتها وتحويلها إلى مخرجات، أي "معلومات" معدة للاستخدام في عمليات صنع القرارات وتنفيذها بهدف ترشيدها لتحقيق الأهداف المرجوة. (الأفندي، 1995: 28)

المعلومة الأمنية: "مجموع ما تحصله وتتقله المصادر (العلنية والسرية) من بيانات ومعلومات خام، إلى الأجهزة الأمنية، ويتم تحويلها إلى معارف بعد تحليلها وتقييمها، ثم توزيعها لتلبية احتياج عملي، أو حفظها في الأرشيف لحين الاستدعاء للحاجة والضرورة". (عباس، 2012: 11)

صنع القرار: "عملية عقلية منتظمة تتضمن تحديد المشكلة أو القضية المطلوب اتخاذ قرار بشأنها، كما تتضمن البحث والتدقيق في الحلول المتاحة، ومن ثم المقارنة والمفاضلة بينها (الاختبارات، البدائل) ثم الوصول إلى قرار". (بكر، 2002: 80)

وزارة الداخلية: إحدى الوزارات الأكثر أهمية في الحكومة الفلسطينية؛ حيث تتحمل مسؤولية بالغة التعقيد في ظل ظروف متشابكة ومعطيات صعبة لا تخفى على أي من المراقبين، خاصة إذا قارنا

عمل الوزارة الحالية بوزارات سابقة عملت في ظل حكومات اعتمدت خط التسوية والالتزام بأجندة خارجية تتناقض مع المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وكان دورها الأساسي المحافظة على أمن الاحتلال واستقراره. (موقع وزارة الداخلية والأمن الوطني <http://www.moi.gov.ps>)

الفصل الثاني الإطار النظري

المبحث الأول: المعلومات الأمنية وإدارتها

المطلب الأول: المعلومة الأمنية

المطلب الثاني: إدارة المعلومات

المبحث الثاني: صنع القرار

المبحث الثالث: وزارة الداخلية والأمن الوطني

المبحث الأول: المعلومات الأمنية وإدارتها

المطلب الأول: المعلومة الأمنية

أولاً: تعريف المعلومات

ثانياً: تعريف الأمن

ثالثاً: تعريف المعلومة الأمنية

رابعاً: أهمية المعلومات

خامساً: عناصر المعلومة الأمنية

سادساً: خصائص المعلومات الأمنية

سابعاً: المجالات الأساسية للمعلومة الأمنية

ثامناً: علاقة المعلومة بالمؤسسة الأمنية

مقدمة:

إن عالمنا المعاصر يشهد اهتماماً بالغاً بالمعلومات في شتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، باعتبارها مناط التقدم الحضاري، "فبغيرها يحدث انفصال المجتمعات الإنسانية عن كل ما يجتاح العالم من ثورة في هذا المجال، وهي الثورة التي تمس بقوة انتقال معلومات التقدم العلمي والتقني من مصادرها في الدول المتقدمة إلى الدول التي تطلب هذه المعلومات للحاق بركب التقدم المعاصر". (نبيل، 1994: 51)

فالمعلومات عامة، والمعلومة الأمنية خاصة، لها دورٌ أساسي في عمل الأجهزة الأمنية، وفي قيام هذه الأجهزة بدورها المطلوب في توفير الأمن والأمان للمواطن، وصون كرامته في حدود صلاحيتها الممنوحة لها في القانون الفلسطيني.

وعليه، سيتناول الباحث في هذا المبحث المعلومة الأمنية وإدارتها، مقسماً المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول، المعلومة الأمنية، والذي سيتناول مفهوم المعلومات لغةً واصطلاحاً، مروراً بمفهوم الأمن لغةً واصطلاحاً، وصولاً إلى مفهوم المعلومة الأمنية لغةً واصطلاحاً. وكذلك سيتناول الباحث أهمية المعلومات وعناصر المعلومة الأمنية، وخصائص المعلومة الأمنية والمجالات الأساسية لها، وعلاقة هذه المعلومة بالمؤسسة الأمنية.

أولاً: تعريف المعلومات:

لغةً: العِلْمُ: نقيضُ الجهل. فلانٌ عالمٌ وعالمةٌ: إذا بالغت في وصفه بالعلم، أي عالمٌ جداً. علمت الشيء أعلمُهُ عِلْماً: علم وفقهه: تعلم وتفقه. علم وفقه: ساد العلماء والفقهاء. علم بالشيء: شعر به، يقال ما علمت بخبر قدومه أي ما شعرت. (الصالح، 1978: 436)

أيضاً العِلْمُ: بفتحَتَيْنِ العَلَامَةُ. وهو أيضاً الجَبَلُ. وعِلْمُ الثوب والزايَةِ. وعلم الشيء بالكسرِ يَعْلُمُهُ عِلْماً أي عرفه. (الجوهري، 1994: 189)

اصطلاحاً: عرفت المعلومات بأنها "رموز وعلامات تُعبّر عن فئة من المفاهيم تستوعبها عقولنا، وتسجلها عن وعي، ويُمكن نسبة المعنى إليها، ومن شأنها - في العادة - تعديل حالتنا المعرفية". (المغاري، 2012: 45)

وعرفت المعلومات بأنها "ذلك الشيء الذي يغير الحالة المعرفية للشخص في موضع ما". (لانكستر، 1981: 35)

كما عرّفت المعلومات بأنها "تلك المدخلات المتمثلة في مختلف أنواع البيانات التي يتم جمعها وتخزينها واسترجاعها ومعالجتها وتحويلها إلى مخرجات معدة للاستخدام في عمليات صنع القرارات وتنفيذها بهدف ترشيدها لتحقيق الأهداف المرجوة". (الأفندي، 1995: 28)

وقد عرفت المعلومات بأنها "الحصيلة الكاملة من البيانات التي جمعت، وتم تصنيفها، وتنظيمها، ومن ثم تمت معالجتها بطريقة علمية، ومنطقية، وتم تحليلها، وتفسيرها وإظهارها بشكل مفيد، وتحويلها إلى معلومات ذات قيمة يسمح باستخدامها، والاستفادة منها". (العتيبي، 2012: 10)

أيضاً عرفت المعلومات بأنها "البيانات والحقائق والأرقام التي تساعد الإدارة على الإحاطة بما يدور من حولها من مواقف، وتفسير ما يحدث من ظواهر وأحداث، وصولاً إلى التنبؤ الدقيق بما يمكن أن يحدث في المستقبل، ومن ثم يكون في إمكان الإدارة ترشيد واتخاذ القرارات المناسبة". (القحطاني، 2009: 8)

وعرّفت المعلومات بأنها "نتاج معالجة البيانات تحليلاً وتركيباً لاستخلاص ما تتضمنه البيانات، أي أن البيانات هي ركيزة المعلومات، ويمكن أن نسمي "البيانات" المتغير المستقل، والمعلومات المتغير التابع. (زردومي، 2010: 193)

وكذلك عرفت المعلومات بأنها "البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير، بهدف استخراج المقارنات، والمؤشرات والعلاقات، التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر بعضها مع بعض". (الحسنية، 1998، 39)¹

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحث بأنه اتفق كل من "لانكستر" و "المغاري" على أن توفر المعلومات يغيّر الحالة المعرفية لدى طالب المعلومات حول موقف ما، كما اتفق كل من "زردومي" و "الحسنية" و "العتيبي" بأن المعلومات ما هي إلا نتاج تحليل وتفسير البيانات الخام وتحويلها إلى معلومات ذات قيمة يُسمح لممتلكها استخدامها في بناء قرارات فاعلة. وانفرد "الحسنية" بأن البيانات، التي خضعت للمعالجة والتحليل لاستخراج المقارنات والمؤشرات والعلاقات مع المعلومات السابقة - المؤرشفة - لدى الجهة ممتلكة المعلومات تساعد في ربط الحقائق والأفكار مع بعضها البعض، والوصول إلى صورة واضحة عن موقف ما.

وفي ضوء ذلك يمكن للباحث من تعريف المعلومات إجرائياً بأنها "عبارة عن بيانات أجريت عليها عمليات معالجة وتحليل المعلومات لاستخلاص ما تتضمنه هذه البيانات من معلومات تساعد صانع القرار في اتخاذ قرار أفضل في كافة المجالات والعمليات الخاصة التي تساعد على تحقيق أهدافه".

¹ - اقتبس التعريف من رسالة (أبو سبت، 2005) دون الرجوع للمرجع الأصلي لعدم توفره.

ثانياً: تعريف الأمن:

الأمن مسئولية جماعية وليست فردية؛ حيث إن الأمن إحساس الفرد والأفراد والجماعات، التي يتشكل منها المجتمع، بشعور الطمأنينة والأمان مما يحفزهم على العمل ويوفر لهم مناخ الاستقرار اللازم لاستمرار التنمية والانتاج والتقدم.

لغة: أَمِنْ فلان يَأْمُنُ أَمْنًا وَأَمْنًا وَأَمْنَةً فهو آمِن، والأَمْنَةُ الأَمْن، ويقال رَجُلٌ آمِنٌ وأمين بمعنى آمِن، والأَمْنُ هو الشعور بالسكينة والطمأنينة والعهد، وهو ضد الخوف، ومنه أَمِنَ أَمْنًا: وثق به وأركن إليه فهو آمِن، آمِن إيماناً به: صدَّقه ووثق به، ويقال أَمِنَ على ماله تأمِينًا أي جعله في ضمانه، وأَنْتَمَنَ فُلَانًا على كذا: اتخذهُ أَمِينًا عليه. (المنجد، د.ت: 18)

اصطلاحاً: يعرف الأمن بأنه "اطمئنان الإنسان على دينه ونفسه وعقله وأهله وماله وسائر حقوقه، وعدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي، في داخل بلاده وخارجها، من العدو ومن غيره، ويكون ذلك وفق توجيه الإسلام وهدى الوحي ومراعاة الأخلاق والأعراف والمواثيق والعهود." (الخادمي، 2006: 21)

كما يعرف الأمن بأنه "حالة من السكينة والطمأنينة والاستقرار ناجمة عن زوال جميع مهددات الدائرة المقصودة، مما يسهل عليها تحقيق أهدافها والمضي قدماً نحو التميز والإبداع والمنافسة". (تريان، 2012: 9)

ويعرف الأمن بأنه "الإجراءات الأمنية التي تُتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشأتها ومصالحها الحيوية في الدّاخل والخارج. والإجراءات الأمنية تتطلب درجةً عاليةً من التدريب واليقظة والحذر والمهارة، للوقاية من نشاط العدو المترصّ". (نميري، د.ت: 3)

ويعرف الأمن بأنه " مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة أو المؤسسة لحماية أفرادها من أي خطر يهددها، سواء كان داخلياً أو خارجياً بما يكفل لأفرادها حياة كريمة ومستقرة". (لافي، 2012، 9)

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن "تريان" و "الخادمي" اتفقا على أن الأمن يوفر للإنسان حالة من السكينة والطمأنينة والاستقرار على نفسه وأهله وماله، وكذلك على معتقداته الدينية، كما اتفق كل من "لافي" و "نميري" و "الخادمي" في تعريفهم للأمن بأن الخطر الذي يهدد حالة الأمن قد يكون من داخل الدولة أو من خارجها، وعلى كلا الحالتين لا بد من درء هذا الخطر المتوقع، أيضاً اتفق كل من "لافي" و "نميري" في تعريفهم للأمن بأنه إجراء تقوم به الدولة أو المؤسسة أو التنظيم لحماية منتسبيه من الخطر المتوقع ليكفل لهم حياة كريمة ومستقرة. أيضاً تناول "تريان" في تعريفه بأن وجود حالة من الأمن في المجتمع تساعد في تحقيق النمو والتميز والارتقاء، كما تناول "الخادمي" بأن الإجراءات التي تعمل على ضبط الأمن والاستقرار في المجتمع لا بد وأن تكون وفق توجيه الإسلام ومراعاة للأخلاق والأعراف والمواثيق والعهود.

وفي ضوء ذلك يمكن للباحث تعريف الأمن إجرائياً بأنه "إجراءات وتدابير تقوم بها الدولة -الجهة المختصة - وفق ضوابط ومعايير محددة لحماية المجتمع من الخطر داخلياً أو خارجياً، من أجل توفير حالة من السكينة والطمأنينة والاستقرار للمجتمع".

ثالثاً: تعريف المعلومة الأمنية:

لغة: عُرِّفت كل من المعلومات والأمن في سياق سابق لغةً، فالمعلومة الأمنية مصطلح مركب من كلمتين "المعلومة" و "الأمنية" فالأولى اسم معرفة والثانية صفته، فالأمنية صفة المعلومة وهي مشتقة من الأمن.(حميد، 2012: 26)

اصطلاحاً: فبعد تعريف الأمن والمعلومة اصطلاحاً، لا بد من تعريف المعلومة الأمنية اصطلاحاً، فهناك العديد من التعريفات التي عرفت المعلومة الأمنية، نذكر منها:

عرفت المعلومة الأمنية بأنها "مجموع ما تحصله وتنقله المصادر (العلنية والسرية) من بيانات ومعلومات خام، إلى الأجهزة الأمنية، ويتم تحويلها إلى معارف بعد تحليلها وتقييمها، ثم توزيعها لتلبية احتياج عملي، أو حفظها في الأرشيف لحين الاستدعاء للحاجة والضرورة".(عباس، 2012: 11)

تعرف المعلومة الأمنية بأنها هي "تضافر المعلومات التي يجمعها الجهاز على انجاز هدف محدد، يتمثل في العمل على استقرار الأمن الداخلي للدولة، بمنع وقمع كل ما يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة بصفة عامة، وكل ما يشكل جريمة من الجرائم التي تنص عليها الشريعة والنظم". (كامل، 1999: 15)

أيضاً المعلومة الأمنية تعرف بأنها "كل ما أدركته عقولنا من مفاهيم تؤثر في حالتنا المعرفية بالزيادة أو اليقين في موضوع ذي بعد أمني بما يكفل سلامة المعالجة واتخاذ القرار. (حميد، 2012، 41)

كما تعرف المعلومة الأمنية بأنها "المعلومات التي تولدها أو تحصل عليها الأجهزة الأمنية المسؤولة عن الأمن الوطني نتيجة قيامها بمهامها الموكلة إليها وتحتاج إليها الأجهزة الأمنية الأخرى". (العنزي، 2011: 11)

وتناول كل من "عباس" و "العنزي" تعريف المعلومة الأمنية من الجانب الذي يهتم بجمعها، وهي الأجهزة الأمنية المسؤولة عن جمع البيانات وتحليلها وتقييمها وحفظها بما يسمح لبقية الأجهزة الأمنية والمدنية ذات العلاقة بالوصول إليها للاستفادة منها، كما عرّف "كامل" المعلومة الأمنية بأنها كلما توفرت معلومات عن مسببات الخطر في المجتمع واستمر تدفق هذه المعلومات كلما ساعد ذلك المسؤولين في عملية معالجة هذه المسببات، وتوفير حالة الاستقرار في المجتمع. أيضاً تناول "حميد" التعريف بأنه كلما

كانت معالجة المعلومات المتوفرة لدى الأجهزة الأمنية أو الجهات المختصة بشكل سليم وموضوعي ساعد في عملية اتخاذ قرارات سليمة وصائبة.

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف المعلومة الأمنية إجرائياً بأنها "تضافر البيانات الأمنية والغير الأمنية التي يتم جمعها من خلال الأجهزة الأمنية، وتحويل هذه البيانات إلى معلومات بعد تحليلها وتقييمها وأرشفتها، والتي من شأنها - في العادة - تعديل حالتنا المعرفية، التي بدورها تساعدنا في عملية اتخاذ القرار في العمل الأمني".

رابعاً: أهمية المعلومات:

إنّ السمة الأساسية للعصر الذي نعيش فيه هي انتشار المعلومات بسرعة في مختلف جوانب الحياة، مما جعلها تحتل مكاناً رئيسياً في كل الإدارات. فالإدارة من دون معلومات تصبح مجرد هياكل؛ لذلك فإن الإدارات في حاجة ماسة إلى توفير المعلومات باعتبارها أهم عنصر مشترك في كل الوظائف وفي كل مراحل عمل الإدارة. (زردومي، 2010: 191)

والمعلومات بمثابة الركن الأساسي لكل قرار أمني، اقتصادي، سياسي، إداري واجتماعي، إلا أنه لا يكفي توفير المعلومات بقدر ما يتم إدارتها والاستفادة منها والتعامل معها بشكل متكامل، سواء عن طريق تحليلها أو التحكم الجيد فيها أو انتقائها قصد توفير قاعدة واسعة من المعلومات لضمان اتخاذ قرارات سليمة في مختلف مستويات المسؤولية، سواء في وضع سياسات أو برامج أو استراتيجيات؛ حيث تحولت المعلومات إلى سلاح أساسي لكل دولة ولكل إدارة، ومن ثم سلاح في يد كل شخص يملكها، فهي بالنسبة للأمني مصدر قوة وأداة للسيطرة، وبالنسبة للمدير أداة لدعم اتخاذ القرار الحالي والمستقبلي، وبالنسبة للباحث أو للمستشار وسيلة لحل المشاكل ومادة لتوليد المعارف الجديدة، فالأهمية تتراوح حسب مجال العمل، وتبرز أهميتها في المجال الأمني لما يترتب عليه من حفظ للأرواح والممتلكات والعقول والأعراض. (زردومي، 2010: 192)

للمعلومات وظائف أساسية من الناحية العملية نذكر منها ما يلي: (العجلوتي، 1996: 2)

1. تؤثر في رفع كفاءة الأجهزة الأمنية، كون المعلومات تساهم في تطوير أداء هذه الأجهزة في القيام بمهامها.
2. تساهم في إيجاد قاعدة معرفية لمواجهة التهديدات الأمنية، وحل المشكلات الفنية والإدارية.
3. تسمح بالتحكم الجيد في التسيير مع ضمان استمرارية التحسن في الأداء الأمني والإداري، وتزيد من كفاءة نشاط الأجهزة الأمنية.

2(العجلوتي، 1996) بتصرف بسيط.

4. تساهم في ضمان إمكانية استعمالها في الرقابة، حيث تقوم بتصحيح الانحراف.
5. تمكن من معرفة متغيرات المحيط الذي نتعامل معه عن طريق فهم الاحتجاجات التي تستلزم التنسيق بين المصالح والأجهزة، كما أنها تقرب وتزيل الحواجز بين الإدارات.
6. تساعد على توجيه وتصويب القرارات في مختلف المستويات، كما تساعد على الإجابات الفورية على بعض القضايا.
7. تساهم في تخفيض حجم النفقات.
8. تخزين المعلومات وتجاريها، واستخلاص العبر منها لمواجهة المستقبل.
9. تساعد على التنبؤ ببعض القضايا المستقبلية.

خامساً: عناصر المعلومة الأمنية:

جاء في تعريف الباحث للمعلومة الأمنية إجرائياً بأنها تضافر البيانات وتحويلها إلى معلومات بعد تحليلها، وعملية التحليل والتقييم تتطلب توافر مجموعة من العناصر المهمة للمعلومة، والعناصر المكملة لها، وهي:

1. **عنصر المضمون:** وهو أن المعلومة يستفاد منها في صنع القرار، وهذا شرط لازم ويجب توفره، غير أنه غير كاف، بل يجب أن يتوفر معه شرط واحد على الأقل من الشروط التالية:

- تساهم في تشخيص خطر واقع.
- تساهم في التنبؤ بخطر قادم.
- تساعد في علاج أو الوقاية من خطر ما.

فإن توفر شرط المساعدة في صنع القرار، ومعه واحد من الشروط الثلاثة الأخرى يمكن القول إن عنصر المضمون قد توفر، وبذلك تعدّ هذه المعلومة أمنية بغض النظر عن موضوعها. (المغاري، 2010، 92-66)

2. عناصر الشكل: (العناصر المكملة للمعلومة):

- عنصر السند:** وهم الأشخاص أو الجهات والهيئات الذين اشتركوا في نقل المعلومة من مصدرها الأصلي، ويجب أن يتوفر لديهم شرطان، وهما:
- **العدالة:** أن يكون العنصر مسلماً بالغاً عاقلاً خالياً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة.

■ **قوة الحفظ والقدرة على النقل:** أن يمتلك العامل في الأمن القدرة الذهنية والعقلية ما يمكنه من حفظ كل ما رآه أو سمعه على الوجه الصحيح دون تحريف أو تبديل، وكذلك قدرته على نقل ما يراه. (المغاري، 2010، 66-92)

3. عناصر المتن: ما انتهى إليه سندها، ولا بد أن يتوفر في متن المعلومة مجموعة من المواصفات التي لا غنى عنها، ومن أهمها: (المغاري، 2010، 66-92)

- ناقل الخبر دون زيادة أو نقص.
- عدم إدراج وجهات النظر أو التفسيرات ضمن المتن.
- ترتيب الأحداث زمنياً.
- انتقاء الألفاظ والعبارات المعبرة عن المعنى بدقة.
- ارتباطات المعلومة (مداخلها)، ومن أهم الارتباطات:

1. الأشخاص والهيئات.

2. الأماكن.

3. الزمان.

4. مصادر المعلومات: تعرف بأنها "الكيانات المادية للأشياء الحاملة للمعلومات، مثل: الكتب والرسومات وملفات البيانات المقروءة آلياً وغيرها، أو أنها (أي وثائق) تمد المستفيدين من مرفق المعلومات بالمعلومات المطلوبة. (عبد الهادي، 2000: 51)

وتنقسم مصادر المعلومات إلى أربعة أقسام:

■ **المصادر العامة والمصادر الخاصة:** وذلك من زاوية عمومية الاتصال بها أو خصوصيته، فأماكن التجمع الجماهيري كالحدايق العامة، وأماكن تجمع سيارات النقل العام، والمحال العامة، والمصالح الحكومية هي مصادر عامة يرتادها الباحث لتقصي ما يبحثه من معلومات دون أن يكون هناك أي اتصال أو ترتيبات مسبقة لذلك. (كامل، 1999: 22)

أما المصادر الخاصة فهي تلك التي يرتب الباحث مسبقاً كيفية الاتصال بالقائمين بالعمل فيها، ويبني علاقة خاصة معهم تسهل له الحصول على المعلومات التي يطلبها بصورة شبه مستمرة وعندما تقوم مصلحة ذلك. (المغاري، 2010، 116)

■ **المصادر العلنية والمصادر السرية:** وذلك من زاوية سرية أو علنية تعامل الباحث مع هذه المصادر، وتتسم المصادر التي يتعامل معها الباحث في علنية بأنها مصادر مفتوحة للكافة للحصول على المعلومات منها، مثل: وسائل الإعلام المختلفة، وما تحويه المكتبات من إحصاءات ونشرات، وهو مصدر مهم جداً من مصادر المعلومات يغطي نسبة كبيرة من المعلومات التي يستهدفها القائم بالبحث. (كامل، 1999: 22)

إلى جوار المصادر العلنية نجد المصادر السرية التي يتم اتصال الباحث بها بصورة مستمرة يحرص فيها على إبقاء علاقته بها سراً لا ينبغي علم الآخرين به، وبالتالي فإن سرية المصدر - هنا - تقتضي أن يكون هناك تنظيم للاتصال به يحفظ للمصدر سرية وللمعلومات المستقاة منه - أيضاً - سرية. ويبرز هذا النوع من المصادر في الأماكن الحكومية الحساسة أو عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع مرشد سري. (المغاري، 2010، 117)

■ **المصادر المعروفة والمصادر المجهولة:** وذلك من زاوية معرفة وتحديد مصدر المعلومة، فالمصادر المعروفة يتحدد ويعرف مصدرها منذ بداية استقاء المعلومات منها، ومثالها الوثائق المحفوظة في إحدى المصالح الحكومية أو الخاصة.

أما المصادر المجهولة فهي تلك التي ترد المعلومة منها دون أن يعلم الباحث مصدرها، ومثالها الشكاوى المجهولة التي تقدم معلومات للباحث، وكذلك المكالمات الهاتفية والرسائل المجهولة المصدر، وهي مصادر رغم أنها مجهولة إلا أنها تلقى الاهتمام الواجب من الباحث لتقصي مدى صحتها وجديتها ومحاولة معرفة مصادرها. (المغاري، 2010: 117)

■ **المصادر الوثائقية المكتوبة وغير الوثائقية:** وذلك من حيث الشكل الذي يتخذه المصدر، فالمصادر الوثائقية هي مصادر لها الصفة الرسمية التي تعطي للمعلومات المستقاة منها صفة الثبات والصحة، وهي تنقسم - حسب أهميتها - إلى المصادر الوثائقية الأساسية التي تضم المعلومات الأساسية، يليها المصادر الوثائقية الثانوية التي تنصب على تحليل المعلومات الأولية واستخلاص نتائجها. (المغاري، 2010: 98)

5. **ناقل المعلومة:** إنَّ للمعلومة مصادرها ومنابعها فلا بد من ناقلٍ لها من هذا المنبع إلى جهة تريدها وإلا بقيت المعلومة حبيسة مصادرها وقاعدة منابعها، ولذلك تقوم الأجهزة الأمنية بتجنيد المرشدين وتدريبهم من أجل الحصول على المعلومات من مصادرها ومنابعها على تنوعها كماً ونوعاً، وقد يتصل المرشد بهذه المصادر مباشرة بنفسه، أو بطريق غير مباشر من خلال أجهزة مساعدة كأجهزة التنصت والمراقبة وتتعدد السبل لتجنيد المرشدين واختيارهم وتتعدد نوعياتهم وتنظم سبل الاتصال بهم بقواعد فنية لتأمينهم وحمايتهم والحفاظ على سريتهم. (حميد، 2012: 44)

6. العناصر المكملّة للمعلومة الأمنية:

1. **متلقي المعلومة:** عضو جهاز الأمن المكلف بمسؤولية تغطية أحد أنشطة الجهاز المختلفة، وهو يمثل العنصر الجوهري للمعلومة، حيث هو من يحتاجها، وبالتالي يحدد نوعيتها بما يتوافق مع حدود منطقته وموضوعه الذي يتولى أمرهما، وتساعد بالتنبؤ الصحيح بالأخطار الأمنية التي تحقق بمسؤولياته وما يقع تحتها، كما يقع على عاتقه تجنيد المرشدين المناسبين لجمع المعلومات المطلوبة من هذه المصادر من ناحية، ثم بمسؤولية دراسة المعلومات التي تم جمعها، ثم تحليلها لاستخلاص المعارف منها، التي يحتاجها تقدير الموقف الأمني لحالة ما من ناحية أخرى، وعلى عاتق متلقي المعلومة مسؤوليات عديدة، منها:

أ. تحديد المعلومات المطلوبة ومصادرها.

ب. اختيار وتنظيم سبل الحصول على المعلومات.

ج. دراسة وتحليل المعلومات.

2. **المستفيد من المعلومة:** يمثل المحطة الأخيرة التي تنتهي إليها المعلومة بعد ما تكون قد مرت بمراحل عدة كالتأكد من صحتها واستكمال نواقصها، ثم مراحل دراستها وتحليلها، وبالتالي فهي تُقدّم إلى الجهة المستفيدة متضمنة ما استنبط منها من معارف وما بني على هذه المعارف من تقدير لموقف، وما يسفر عنه هذا التقدير من تصورات تؤسس عليها توصيات متلقي المعلومة حول الخطوات والإجراءات التي يجب أن يتبعها المستفيد، وقد يكون متلقي المعلومة هو المستفيد نفسه منها إذا ما قرر أن يحفظها في أرشيفه دون أن يرفعها إلى الجهات العليا، وذلك عندما قرر أنه لم يحن بعد وقت تبليغها أو بسبب حاجتها لاستيفاء نقص أو تأكيد وتثبيت، إلا أن المستفيد من المعلومة في أغلب الأحيان هم القيادات الأمنية العليا، وذلك للاستناد إليها في بناء التصور وتقدير الموقف إما للاستفادة منه على المستوى الأمني مباشرة أو لرفعه للقيادة السياسية، وفقاً لطبيعة الموضوع ومستوى أهميته وحساسيته في الدولة. (كامل، 1999: 34)

3. **قنوات نقل المعلومة:** ويقصد بها الأساليب التي يختارها وينظمها متلقي المعلومة لتحصيلها من ناقلها بعد تجميعها من مصادرها ومظانها، وكذلك قنوات نقلها، وتداولها عبر جهاز الأمن، ثم قنوات نقلها إلى الجهة المستفيدة من المعلومة. ومهما كان نوع هذه القنوات والوسائل فيجب أن تتوفر فيها الشروط الستة التالية: (كامل، 1999: 35)

- أن تكون مناسبة لقدرات مستخدميها؛ لأن فقدان ذلك من شأنه أن يؤثر سلباً على توصيل المعلومة بشكل سليم لمتلقيها، وعلى ذلك فعلى متلقي المعلومة. أن يتدبر قدرات مرشديه وما يناسبها من قنوات الاتصال والتواصل.
- أن تكون قناة الاتصال والتواصل مفتوحة على مدار الوقت؛ وذلك لأن حصول المرشد على المعلومات من مظانها لا يمكن ضبطه بزمان محدد.
- أن تكفل قناة الاتصال الحفاظ على أمن المرشد وسريته، ما يضمن بقاءه في موضعه وعلى رأس عمله، وبالتالي استمرار تدفق ما يحصل عليه من معلومات باتجاه متلقيها.
- أن تكفل قناة الاتصال سرية نقل المعلومة نفسها، فسرية المعلومة وأمنها من أهم محاور عملية جمعها وتداولها بين سائر محطاتها ابتداءً من المرشد، مروراً بالمتلقي ورؤسائه، وصولاً إلى الأجهزة الأمنية، وانتهاءً بجهات أخرى خارج إطارها كالمستوى السياسي - مثلاً.
- أن تضمن قناة الاتصال سرعة نقل المعلومة، حيث يلعب عامل الوقت دوراً حاسماً في كثير من الأحيان، ذلك أن الهدف النهائي من المعلومات المجموعة يتمثل في مواجهة خطر أمني حالاً أو متوقع الحدوث في المستقبل القريب.
- أن تضمن قناة الاتصال وصول المعلومة لمتلقيها بشكل واضح، وهذا شرط بالغ الأهمية يتوقف عليه -إلى حد بعيد- سلامة وصول المعلومة كما أبلغها المرشد وبما يضمن صحة وسلامة الاستفادة منها.

4. **المرفقات:** كثير من المعلومات تشمل مرفقات، كالصور والتسجيلات الصوتية، أو الوثائق، والمضبوطات، وغير ذلك، ما يعتبر شارحاً للمعلومات أو مكملاً لها، فيوجب نقل المعلومات مرفقة بها، وإلا ضاع كثير من معاني المعلومات وأدلتها، فيصعب على رجال الأمن تفسيرها وتوضيحها والاستفادة منها، وعند إسناد المرفقات إلى المعلومات، لا بد من إرفاقها كاملة واضحة، مع تسجيل بياناتها كاملة، وذكر العلاقة بين المعلومة والمرفق إذا كان ذلك ضرورياً، وإضافة كشف يوضح فيها أسماء المرفقات وعددها، حتى لا يضيع أحدها، فلا يصل لمتلقي المعلومات والأرشيف، ويظن ناقل المعلومة أن المرفقات قد وصلت للجهة المختصة. (المغاري، 2010: 103)

سادساً: خصائص المعلومات:

تتميز المعلومات بصفة عامة بخصائص عديدة، وهي:

1. **المعلومات جزء من كل:** بمعنى أنها جزئية حتى ولو بدت كلية، ما يعني أنه، حتى نفهم المعلومة ونستخلص منها ما تفضي إليه من معارف، يجب أن نضعها في سياق الكل الذي تنتمي إليه (قنديل، 1993: 6). وبهذا المفهوم فإن المعلومات تكون دائماً ناقصة ويجب أن نسعى إلى استيفاء ما يشوبها من نقص بصورة متوالية؛ ولذلك فإن معظم المعلومات تشوبها درجة من عدم اليقين، ولا يمكن الحكم إلا على قدر ضئيل منها بأنه حكم قاطع بصفة نهائية، وبمعنى آخر، أن لكل معلومة طبيعة تصويرية أو ذهنية لها حاملها المادي الذي لا تفهم إلا به ولا يمكن فصلها عنه. (الفالح، 2005: 31)
 2. **مادة غير معرضة للبقاء:** ذلك أنه عندما تُستعمل فإنها على العكس تنمو وتتجدد وتتزايد، ومن ثم فإن تضخمها لا نهاية له، بل إنها تتولد وتنمو وتزدهر كلما كثر تداولها ومن ثم فهي استثمار دائم. (الوردي، 2002: 29)
 3. **أنها تفضي إلى الحقائق:** بمعنى أنها لا تعد معلومات إذا أدت إلى مجرد فرضيات لا حقيقة فيها، وإن كان العكس صحيحاً بمعنى أن المعلومات غير الصحيحة أو المشوشة يمكن أن تؤدي إلى استخلاص حقائق هي نفسها تصبح معلومات صحيحة. (علي، 1994: 51)
 4. **تعايش ثورة ميزتها بالوفرة والاتساع:** هذا ما يغطي مختلف أبعاد الحياة الإنسانية، وهي خصيصة جعلت من المعلومات موضوعاً لاستثمارات مزدهرة دعمت وجودها وطوعتها لكي تتغلغل في كل أبعاد الحياة الإنسانية وأصبحت سوقاً رائجاً تجري فيه مليارات ضخمة من الأموال، وهي الخصيصة التي طبع بها عصرنا الحاضر وسمي بعصر المعلومات. (كحيلة، 1979: 37)
 5. **مادة سهلة التشكيل:** قد تبدو في صورة مكتوبة أو أشكال بيانية أو رسوم متحركة أو أصوات ناطقة أو صور مرئية، ومن هذا المنطلق تعددت وسائل مسارها وأساليب استقبالها وإمكانات استنساخها وطوع ذلك كله في تيسير وصولها إلى من يبتغيها دون عوائق وفي نطاقات مفتوحة لا حدود لانفتاحها. (الفالح، 2005: 48)
 6. **مادة دقيقة:** يقصد بها خلو المعلومات من الأخطاء؛ حيث إن دقة المعلومات تساهم في جودة القرارات، كما تعمل على تجنب القرارات الخاطئة وتقلل من التكلفة وإهدار الوقت، ويختلف مدى الدقة في المعلومات المطلوبة حسب الحاجة إلى الاستخدام وطبيعة المشكلة. (النجار، 2007: 23)
- كما تعبر عن نسبة المعلومات الصحيحة إلى الكمية الإجمالية من المعلومات التي يتم إنتاجها خلال فترة محددة من الزمن. (برهان وجعفر، 1998: 31)

7. **واضحة:** تعني خلو المعلومات من الغموض، وتقديمها بطريقة وشكل يسهل فهمها من قبل المستخدم، حتى يتمكن صانع القرار من الوصول إلى قرارات صائبة. (النجار، 2007: 24)
8. **التوقيت المناسب:** تعني وصول المعلومة إلى المستفيد في الوقت المناسب، وفي حال عدم وصولها في الوقت المناسب ستفقد قيمتها، وبالتالي تمثل ضياعاً للوقت والمال والجهد.
9. **الموضوعية:** تعني عدم تحيز البيانات التي تم جمعها وفرزها وتبويبها وتنقيحها وتحليلها لأي جهة.
10. **الملاءمة:** أن تكون المعلومات ذات صلة وثيقة بالحالة أو بموضوع البحث الذي يجري معالجته (أبو سبت، 2005: 29-30). أي أن تكون المعلومات ملائمة ووثيقة الصلة ولها دور في تحسين عملية صنع القرار. (النجار، 2007: 23)

سابعاً: المجالات الأساسية للمعلومة الأمنية:

الأمن، ما هو إلا إحساس وشعور بالاطمئنان يرسخ في نفوس أفراد المجتمع، فالمعلومة الأمنية لها العلاقة المباشرة مع من يعمل على ترسيخ هذا الإحساس لدى أفراد المجتمع، فمن صفاتها الشمولية، وتختلف أنواعها باختلاف مجالها، وإن هناك مجالات أمنية عديدة لها هي:

1. مجال الأمن الجنائي:

تبرز المعلومات عن البؤر الإجرامية، وكذلك المعلومات عن الظواهر الإجرامية، حيث تعني الظاهرة تركيز نوع ما من الجرائم بأسلوب واحد في منطقة جغرافية محددة. كما تهتم المعلومة في الأمن مع هذا الحجم، وتناسب إجراءات الوقاية والمنع مع الحجم السكاني واتساع المنطقة الجغرافية.

أيضاً يهتم الأمن الجنائي بالتحري وجمع المعلومات عن ذوي النشاط الإجرامي ووضعيتهم الجنائية، كما يهتم بالمعلومات المتصلة بكشف ما يقع من جرائم، والعمل على تحديد شخصية مرتكبها من خلال بنك المعلومات التابع للأمن الجنائي؛ حيث يلعب كل من التسجيل الجنائي والإحصاء الجنائي دوراً غاية في الأهمية في تجميع المعلومات التي تهتم قطاع الأمن الجنائي. (كامل، 1999، 90)

2. مجال الأمن السياسي:

يهدف من ذلك تحقيق أمن الدولة من خلال (أمن الإقليم - أمن السلطة - أمن الشعب)، ومن هذا المنطلق فإن المعلومات التي تهتم هذا القطاع الأمني يمكن بلورتها في النقاط التالية:

- معلومات عن استقرار التوازن بين التنظيمات، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، كالأُسرة، والمدرسة، والمؤسسات الأهلية، وغيرها.

- معلومات عن التنظيمات السرية المعارضة للسلطة والشعب، سواء كانت هذه التنظيمات ممن يعمل داخل الدولة وبدوافع داخلية، أو تلك التي تعمل لصالح الأعداء أو الأجندات الخارجية، وفي مقدمتهم العملاء الذين يعملون لصالح الأعداء.
- معلومات عن المشاكل العامة، التي تنتشر في المجتمع، مثل الصراعات الحزبية، والصراع بين المعارضة والموالين، وأداء الوزارات والبلديات، ومشكلات الانتخابات، واقتراحات علاجها.
- تتبع ردود فعل الرأي العام إزاء المشاكل العامة، والسياسات الخارجية للسلطة، باستخدام الأدوات المختلفة، مثل استطلاعات الرأي.
- تتبع آثار تنفيذ السياسات العامة التي تجريها السلطة التنفيذية بمختلف فروعها وعكس مرودها وآثارها الإيجابية أو السلبية على الوقع الميداني. (المغاري، 2010: 77-78)

3. مجال الأمن الاقتصادي:

- تتبلور المعلومات الأمنية في هذا المجال على النحو التالي:
- معلومات عن مدى استقرار حركة التعامل في الأسواق.
- معلومات عن توفر السلع الضرورية.
- معلومات عن مدى انتظام حركة تشغيل منابع أو مصادر الثروات الاقتصادية، سواء صناعية أو زراعية أو تجارية أو استخراجية.
- معلومات عن انتظام حركة التعامل في البنوك.
- معلومات تتصل بكشف ما يقع من جرائم اقتصادية وتوفير الأدلة المثبتة للجريمة على مرتكبيها من خلال جمع المعلومات. (كامل، 1999: 92)

4. مجال الأمن الاجتماعي:

- تتبلور المعلومات الأمنية في هذا المجال على النحو التالي:
- معلومات عن مدى استقرار حالة الآداب العامة.
- معلومات عن مدى تفشي ظاهرة تشرد الأحداث.
- معلومات عن تفشي الأفكار والمبادئ الهدامة.
- معلومات عن المجالات الدينية والرياضية وأثرها الاجتماعي. (كامل، 1999: 92)

5. مجال الأمن الخارجي:

الأمن الخارجي يشمل كثيراً من قضايا الأمن السابقة، وخاصة منها الأمن السياسي والأمن العسكري، والأمن الاقتصادي، والنشاط الدبلوماسي، وبناء الأحلاف السياسية، والعسكرية، ومجمل العلاقات الدولية، وكل ما هو خارجي وله علاقة بالأوضاع الداخلية للبلد. ومن الأمثلة على معلومات الأمن الخارجي ما يلي:

- المعلومات التي تدرس كل ما له علاقة بأوضاع الدول والأحزاب المعادية، أو الجهات المتحالفة معها.
- المعلومات التي تخص دول الإقليم التي تشترك مع الدولة في حدودها أو بعض مصادر ثروتها، أو في شيء من المستقبل والمصير.
- دراسة أوضاع أقليات الدولة التي تعيش خارج البلاد.
- متابعة أوضاع السفارات والقنصليات والمؤسسات العامة والخدمية الموجودة على أرض الوطن وتتبع لدول أخرى. (المغاري، 2010: 79-80)

ويظهر من الاستعراض السابق التنوع الكبير للمعلومات الأمنية في مجالات الأمن المختلفة، وهو تنوع يكشف عن مدى غزارة الاختصاصات المعبرة عن المسؤوليات الجسيمة التي يضطلع بها جهاز الأمن.

ثامناً: علاقة المعلومة بالمؤسسة الأمنية:

إن إدارة المؤسسات الأمنية في وقتنا الحاضر أصبحت أكثر تعقيداً مما مضى، ما يجعل توفر المعلومات، في أي قطاع، ضرورياً، بحيث توضع في نظام يمكن بواسطته الانتفاع بها، ثم الحصول على ما يهم الإدارة الأمنية منها في الوقت المناسب وبالقدر المطلوب، فوجود نظام للمعلومات الإدارية يُمكن الجهاز الأمني من الاستفادة من المعلومات المتوفرة لديه، حيث يضمن تجميع وتخزين هذه المعلومات بطريقة مناسبة، وكذلك يقدم هذه المعلومات للإدارة عند الحاجة إليها وبالسرعة المناسبة والكمية والشكل المطلوبين. (بو سمره، 2013: 1)

أيضاً هناك علاقة جدلية-تلازمية بين المعلومة (تحصيلاً وتحليلاً) وبين المؤسسة الأمنية، حيث لا وجود البتة لأي جهاز أمني بمعزل عن المعلومة، كونها تشكل جوهر ومناطق نشاطه، ومصدر قوته، على مر العصور وفي كل الظروف. "ونظراً للأهمية القصوى للمعلومات الأمنية فإن التنظيم الأمني المعاصر لمرفق الأمن يضم وحدات خاصة للتحري وجمع المعلومات فيما يتعلق بشؤون معالجة الجريمة، ويهتم - أيضاً- بتعدد قنوات أخرى خارجية تضمن بها وصول تيارات الرأي العام عن الحالة الأمنية وهي عبارة

عن أجهزة متخصصة لها الصفة الحيادية في جمع المعلومات عن شتى الأنشطة الإجرامية ومدى امتدادها وتركزها الجغرافي ومدى تأثيرها في إحساس المواطنين بالأمن في أماكن وقوعها". (كامل، 1999: 4)

وفي العصر الحديث تضخم هذا النشاط، الذي يمارسه جهاز الأمن، نظراً لتطور مفهوم الأمن ذاته، الذي أصبح يشمل أكثر من حقل في الحياة، وصار -من خلاله- مطلوب التعرف على أي شيء، من كل شيء. (عباس، 2012: 29)

وقد اتسعت مهمة الأجهزة الأمنية ليشمل نشاطها جمع المعلومات عن كل إمكانيات الأمم المعادية أو حتى المحايدة أو الصديقة "وجاء هذا الاتساع ليتساق مع اتساع مفهوم الحرب الشاملة التي تؤثر على كل خلية من خلايا المجتمع. وقد هيأت الدول ما تملك من إمكانيات بشرية ومادية لدعم الأجهزة الأمنية والاستخبارية فيها، لأنها العين المبصرة التي تلقي بأضوائها، في جميع الأوقات وعلى جميع الاتجاهات، على الأعداء والأعداء المحتملين، وبالقدر نفسه فهي القادرة على تحليل المواقف، وتقديمها للمسؤولين لاتخاذ القرار". (القحطاني، 2011: 40)

المطلب الثاني: إدارة المعلومات

أولاً: تعريف إدارة المعلومات

ثانياً: أهمية إدارة المعلومات

ثالثاً: أهداف إدارة المعلومات

رابعاً: مقومات إدارة المعلومات

خامساً: البنية التحتية للمعلومات

مقدمة:

لقد أصبحت إدارة المعلومات عنصراً وركناً أساسياً في دعم العمل الإداري في مختلف مجالاته، حيث تعدّ العصب المحرك في عملية صنع القرارات بكافة المنظمات سواء أكانت حكومية أو خاصة، وعلى رأس ذلك الأجهزة الأمنية خاصة بعد أن أصبحت المعلومات جزءاً لا يتجزأ لدعم القرارات وترشيدها، ومن ثم لا يمكن لأي منظمة، تهدف إلى التقدم والرقى بمستوى أدائها، الاستغناء عن المعلومات لكونها المورد الأساسي في تدعيم العملية الإدارية، ولكون التحدي الحالي الذي يواجه الإدارة هو كيفية استخدام هذه المعلومات، ونظراً لأهمية المعلومات في إنجاز وتنظيم عمل الأجهزة الأمنية.

ومن هذا المنطلق فإن إدارة المعلومات لا يكفي أن تكون مفيدة، بل إنها ينبغي أن تستخدم بشكل مفيد، فالمعلومات حصيلة مهمة ونهائية لاستثمارها من قبل مستخدميها الذين يحولون المعلومات إلى عمل مثمر يخدمهم ويخدم مجتمعاتهم.

أولاً: تعريف إدارة المعلومات:

لغة: تعد المعلومات كمصطلح أحد المشتقات العربية من مصدر (علم)، وهي بهذا الاشتقاق تكون وثيقة الصلة بالعلم والمعرفة والتعليم والتعلم والدراية والإحاطة والإدراك والمعرفة والوعي والإعلام والشهرة والتميز والتيسير وتحديد المعالم. (ابن منظور، 1990)

وتُعرف بأنها "كل ما يعرفه الإنسان عن قضية أو عن حادث". (المنجد، 1967: 979)

اصطلاحاً: إدارة المعلومات، كمصطلح علمي، انتشر استخدامه في الأدبيات المختلفة لعلوم المعلومات، وإدارة الأعمال، وغيرهما من التخصصات العلمية، فهناك العديد من التعريفات التي تُعرف المعلومات وإداراتها، فعرفت إدارة المعلومات بأنها "الإدارة النظامية والواضحة والعمليات المرتبطة بها والخاصة باستحداثها، وجمعها، وتنظيمها، ونشرها، واستخدامها واستغلالها، وهي تتطلب تحويل المعلومات الشخصية إلى معلومات تعاونية يمكن تقاسمها بشكل جلي من خلال المنظمة". (روزقي، 2003: 275)

ومن الواضح أن لإدارة المعلومات الجيدة دوراً مهماً تلعبه في فعاليات المعرفة المختلفة في المجتمعات، من خلال مساهمتها في خلق قواعد بيانات المعرفة، وجمع المعرفة وتصنيفها، وتطوير مراكز المعرفة وضمان انسيابها فيها. (الصباغ، 2006: 3)

فإدارة المعلومات هي حقل علمي في طريقه إلى أن يصبح أكثر شيوعاً وتنظيماً. يهتم هذا الفرع العلمي بضمان المداخل التي توصل إلى المعلومات، وتوفير الأمان والسرية، ونقل المعلومات وإيصالها إلى من يحتاجها، و تخزينها واسترجاعها عند الطلب. وإدارة المعلومات هي العملية التي تتضمن استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لتوفير استخدام أكثر فاعلية وكفاءة لكل المعلومات المتاحة لمساعدة المجتمع، أو المنظمة، أو الأفراد في تحقيق أهدافهم. وتتعامل إدارة المعلومات بشكل عام مع الوثائق، وبرمجيات الحاسوب، والمعلومات الصوتية والصورية. (الصباغ، 2006: 3)

كما عرفت إدارة المعلومات "تلك الإدارة التي تمد المنظمة بالمعلومات الدقيقة والسريعة معتمدة في ذلك على المدخلات أو المادة الخام للمعلومات (البيانات)، وتحويلها إلى مخرجات (معلومات) يمكن تخزينها بوسائل التقنية المعلوماتية الحديثة واسترجاعها ونشرها لمساعدة الرؤساء والمروّسين في أداء مهامهم". (القحطاني، 2011: 8).

وعرّفت إدارة المعلومات بأنها "جمع البيانات ومعالجتها وحفظها لإنتاج المعلومات واسترجاعها، وأمنها، وتطويرها لخدمة أهداف المؤسسة، وبثها لمختلف الجهات المعنية بتصميم أنظمة المعلومات وتشغيلها وصيانتها وتطويرها، وذلك باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لتوفير استخدام أكثر فاعلية وكفاءة". (الجندي، د.ت: 2)

وعرفت كذلك بأنها "عبارة عن نظام متكامل ينتج معلومات لدعم الإدارة ودعم عمليات اتخاذ القرارات، وذلك عن طريق استخدام أجهزة الحاسبات وبرامجها وأدلة الإجراءات ونماذج التحليل والتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات بالإضافة إلى قاعدة البيانات". (المزيد، 1998: 29)

أيضاً عُرِفَت إدارة المعلومات بأنها "جمع وإدارة وتوزيع المعلومات بوصفها مورداً استراتيجياً للمنظمة، وذلك لتحقيق الكفاءة والفاعلية فيما تصدره من قرارات وما تسعى إليه من أهداف. (قندلجي والسامرائي، 2002: 55)

كما عرفت إدارة المعلومات بأنها "العملية التي تتضمن استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لتوفير استخدام أكثر فاعلية وكفاءة لكل المعلومات المتاحة لمساعدة المنظمة في كافة المجالات والعمليات الخاصة التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم". (العتيبي، 2011: 25)

اتفق كل من "القحطاني" و"الجندي" و"المزيد" و"قندلجي والسامرائي" و"العتيبي" في تعريفهم لإدارة المعلومات حول الدور المهم للتكنولوجيا الحديثة في عملية الإدارة، وكذلك التعامل مع المعلومات، لما توفره هذه التكنولوجيا من سرعة ودقة، إلى جانب توفير الوقت والجهد، الذي ينعكس على عملية صنع القرار. أيضاً اتفق كل من "قندلجي والسامرائي" و"العتيبي" أن التعامل مع إدارة المعلومات يساعد المنظمة من خلال تسهيل وصولها إلى تحقيق أهدافها.

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف إدارة المعلومات إجرائياً بأنها "الإدارة النظامية والواضحة للمعلومات والعمليات المرتبطة بها والخاصة باستحداثها، من خلال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لتوفير أكثر فاعلية وكفاءة للمعلومات المتوفرة لمساعدة متخذ القرار في اختياره للقرار الأمثل".

ثانياً: أهمية إدارة المعلومات:

تتمثل أهمية إدارة المعلومات حول اهتمامها في فاعلية المعلومات، وحدائتها، ودقتها، وسرعة تجهيزها، وكلفتها، و تخزينها واسترجاعها. هذا بالإضافة إلى إيجاد المعلومات وإعادة صياغتها بطريقة صحيحة تجعلها أكثر فاعلية، بحيث يمكن الاستفادة منها في صنع القرار واتخاذها.

كما ترجع أهمية إدارة المعلومات إلى "توفير الكم الهائل والمتنوع من المعلومات، وتنظيمها، وتخزينها، واستخدامها، واسترجاعها للمخططين وصانعي القرار والباحثين والأكاديميين". مع توفر الآتي: (الزغبى، 2003: 15)

1. ضمان المداخل التي توصل إلى المعلومات، ونقلها وتخزينها واسترجاعها عند الطلب وسرعة إيصالها إلى من يحتاجها.

2. توفير الأمان والسرية للمعلومات.
3. إحاطة الإدارة بالمعلومات ذات العلاقة بالمشكلات التي تواجه العاملين، والتعرف إلى مقترحاتهم وشكاوهم لعلاجها والقضاء عليها أو الحد منها على أقل تقدير.
4. توفير المعلومات التي تحقق نوعاً من التقارب والتواصل بين القيادات العليا والوسطى والدنيا، وبين الرؤساء والمرؤوسين، ومن ثم تمثل عاملاً مساعداً في جلب وحدة المفهوم والهدف ورفع الروح المعنوية.
5. توفير استخدام أكثر فاعلية وكفاءة لكل المعلومات المتاحة لمساعدة المجتمع، أو المنظمة، أو الأفراد في تحقيق أهدافهم.
6. تساهم في توفير قواعد بيانات المعرفة، وجمعها وتصنيفها، وتطوير مراكزها وضمان انسيابها فيها.

ثالثاً: أهداف إدارة المعلومات:

تهدف إدارة المعلومات إلى تحقيق العديد من الغايات التي تصب في إطار تحقيق الغرض العام من وجودها؛ حيث تعمل على تداول المعلومات وتجديدها بشكل دوري واسترجاعها عند الحاجة إليها، لذلك فإن لإدارة المعلومات أهدافاً كثيرة تسعى إلى تحقيقها، من أهمها:

1. تحقيق اتصال أفضل من حيث السرعة والجودة والشفافية وكفاءة أعلى والمشاركة من قبل العاملين.
2. توليد معرفة جديدة باستمرار للوصول إلى تحسين فعالية صنع واتخاذ القرارات من خلال إتاحة المعلومات والبيانات لمن أَرادها.
3. تسهيل الحصول عليها بأقل مجهود، من خلال وسائل البحث الآلية المتوفرة. (العتيبي، 2011: 23)
4. تقليل الوقت المهدور في متابعة عمليات الإدارة المختلفة.
5. إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمنظمة وكأنها وحدة مركزية. (رضوان، 2004: 4)
6. تحديد قنوات الاتصال الأفقية والعمودية بين الوحدات الإدارية المختلفة لتسهيل عملية استرجاع البيانات. (العبيد والأحمدي، 2004: 145)

مما سبق يتضح أن إدارة المعلومات تحقق فوائد كثيرة، وذلك بهدف توصيل أفضل للمعلومات وتوفير تعاملات متطورة للأعمال والسماح للعاملين بالقيام بأعمالهم بأنفسهم من خلال الوصول إلى معلومات أكثر دقة وفاعلية. (العتيبي، 2011: 20)

أيضاً، تقوم إدارة المعلومات بتسهيل العمليات داخل أقسام الأجهزة الأمنية ومساعدة المسؤولين في عملية صنع القرارات واتخاذها وترشيدها بأقل التكاليف وأقل جهد.

رابعاً: مقومات إدارة المعلومات:

إدارة المعلومات مقومات أساسية عديدة نذكرها على النحو التالي (الباز، 2003: 5):

- وجود مستوى مناسب من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات.
- توافر الأجهزة الإلكترونية للاستفادة من الخدمات التي تقدمها إدارة المعلومات، التي بواسطتها يمكن الوصول للمعلومات وخاصة صنّاع القرار.
- تقديم الخدمات ومواكبة التطور التكنولوجي، خاصة بالمعلومات.
- وجود تشريعات ونصوص قانونية تسهل عمل إدارة المعلومات وتضفي عليها المشروعية والمصادقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.
- التدريب وبناء القدرات لكافة العاملين في مجال المعلومات، لتسهيل عملية إدارة وتوجيه المعلومات بشكل سليم.

خامساً: البنية التحتية للمعلومات الأمنية:

إن الحديث عن البيانات والمعرفة، يجعلنا ندرك مدى الصعوبة اللازمة للوصول إلى حد المعرفة الكافية للحكم واتخاذ القرار، من هنا تتبع الحاجة لوجود بيئة مناسبة للبيانات من حيث الإدارة والجمع، والمعالجة، والتحليل، وغيرها (المغاري، 2010: 54)، فكلما كانت البنية التحتية شاملة متكاملة، كلما كانت المعرفة الناتجة عن البيانات صالحة لاتخاذ القرارات الصائبة. وفيما يلي أهم مكونات البنية التحتية للمعلومات:

1. عقيدة أمنية سليمة: هي تلك المنظمة المتكاملة المتناغمة من المفاهيم الواضحة والأهداف المحددة والبنوية المادية التي تتطابق مع هذا المفهوم وهذا الهدف، وتُبنى هذه العقيدة استناداً إلى عقيدة الجماعة ومصالحها العليا المتفق عليها بين أفراد الجماعة دون التأثير بالضغط أو الإغراءات، وهذه العقيدة تكون على درجة من المرونة تمكن الجماعة من احتواء المستجدات العالمية وتفاذي الأضرار المحتملة أو التقليل منها. (تريان، 2012: 146)

2. **الأجهزة الأمنية:** وهي الجهة المشرفة على جمع البيانات والمعلومات ودراستها وتحليلها وعرض نتائجها، ووضع توصياتها، لاتخاذ القرارات المناسبة، والمساهمة في تنفيذ بعض تلك القرارات. (المغاري، 2010: 55)

كما أن الأجهزة الأمنية من مهامها الأساسية، المحافظة على سلامة وأمن المعلومة الأمنية، لكونها تمس سلامة وأمن المواطنين والدولة على حد سواء؛ حيث تشكل المعلومة رأس مال الأجهزة لدى الدولة باعتبارها أساس عملية اتخاذ القرارات. (عباس، 2012: 24)

3. **الطاقات البشرية:** يفرض على الأجهزة الأمنية توفير الكادر البشري المتخصص القادر على التعامل مع كافة أنواع الأخطار الواقعة والمحتملة. (المغاري، 2010: 55)

وبدون العنصر البشري المتميز لن تتمكن المؤسسة الأمنية من القيام بمهامها الروتينية، ناهيك عن معالجة الأزمات ومتابعة المستجدات، وتزداد الحاجة للعنصر البشري الفاعل عند قلة الإمكانيات وكثرة المهام وتعقيدها. (تريان، 2012: 149)

4. **قواعد عمل مُحكمة:** كون العمل الأمني كثيرة أعباؤه ومتعددة مشكلاته ومتشابكة مساراته وهو عمل له علاقة مباشرة بالمصالح العليا للوطن، وكذلك بأرواح وأعراض وأموال العباد، إضافة إلى ما فيه من مغريات، فهو يمنح العاملين فيه قوة قد توظف في غير مكانها، ما يتطلب من الإدارة الأمنية فرض رقابة مهنية دائمة على العاملين فيها وعمل قوانين محكمة واضحة للعمل الأمني تضبطه وتجعله يسير محققاً الأهداف المنشودة بعيداً عن أي ظلم أو انحراف. (تريان، 2012: 148)

5. **مصادر المعرفة:** وهي الأدوات والأوعية المعرفية، اللازمة لإكساب رجل الأمن ما يكفي من الخبرات في كافة مجالات تخصصه، إضافة إلى الخبرات في المجالات العامة ذات العلاقة. (المغاري، 2010: 56)

6. **الأرشيف:** إن حجم المعلومات الذي يتم انتاجه يومياً من المصادر المعتمدة، أصبح يشكل كماً هائلاً وعبئاً كبيراً على الإدارة؛ لذلك من الواجب على جهات الاختصاص أن تبتدع من الأساليب، وتستخدم من التكنولوجيا ما يساهم في تيسير حفظ المعلومات واسترجاعها، ومن ذلك استخدام تقنية قواعد البيانات المحوسبة لهذا الغرض. (المغاري، 2010: 56)

والأرشيف الفاعل لا بد أن تتوفر فيه مجموعة من المواصفات للعمل، من أهمها (المغاري، 2010: 58):

- القدرة على خزن المعلومات بشكل آمن.
- قدرة الأرشيف على اكتشاف ما خفي من عيوب المعلومات.

▪ سرعة الاسترجاع ودقته.

▪ إعطاء الإحصاءات الأمنية في الوقت المناسب.

▪ تحديد قيمة المعلومات.

7. وسائل التكنولوجيا الحديثة: مواكبة التطور والتقدم في تكنولوجيا المعلومات، ويجب أن تكون التكنولوجيا أداة مهمة من أدوات التعامل مع المعلومات، فتقوم جهات الاختصاص بتصميم قواعد بيانات كبيرة، مبنية على تحليل شامل لكل ما تحتاج إليه المعلومات. (المغاري، 2010: 59)

8. قنوات تواصل مع المصادر المفتوحة: وهي تخصيص جهة تشرف على متابعة مصادر المعلومات العامة، من نشرات، ومجلات، وصحف، وشبكة الإنترنت، وإذاعة، وتلفاز، وتقارير، وكتب إحصائية... إلخ. (المغاري، 2010: 59)

9. مراكز دراسات متخصصة: تكليف جهات ذات خبرة عالية في مجال إعداد الدراسات والبحوث والتقارير والإحصاءات، لتطوير الاستفادة من هذا الكم من البيانات المتناثرة، وجمعها واستخلاص العبر منها، وعليه توضع النتائج والتوصيات التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات الآنية والاستراتيجية. (المغاري، 2010: 60)

المبحث الثاني: صنع القرار

أولاً: مفهوم صنع القرار

ثانياً: الفرق بين عملية صنع القرار واتخاذ القرار

ثالثاً: مراحل صنع القرار

رابعاً: مزايا المشاركة في اتخاذ القرارات

خامساً: مداخل عملية صنع القرارات

سادساً: مقومات صنع القرار الإداري الناجح

سابعاً: الصعوبات التي تعترض عملية صنع القرارات

ثامناً: مشكلات صنع القرار

تاسعاً: علاقة المعلومات باتخاذ القرارات

عاشراً: أهمية المعلومات في عملية صنع القرارات

حادي عشر: دور إدارة المعلومات في صنع القرارات

مقدمة:

إن عملية صنع واتخاذ القرارات من أهم وأكثر الموضوعات تعقيداً في الإدارة الأمنية؛ حيث إنها تعدّ انعكاساً لمدى تفهم القادة للعملية الإدارية والأمنية. ولا شك أن إدارة المعلومات الأمنية بوجه عام، واتخاذ القرار في العمل الأمني بوجه خاص، يحتاج إلى مهارات قيادية يجب أن يتحلى بها القائد الأمني؛ حيث إن أي خطأ يؤثر تأثيراً بالغاً في الحالة الأمنية؛ لذا فإن المهارات القيادية العالية يجب أن تتوفر في القادة الأمنيين، وبالتالي فإن الوقوف على المهارات يساعد على تنميتها، لكي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة في إدارة الأزمات الأمنية. (بو سمره، 2013: 2)

من هنا يمكن القول إن القرار الأمني يحتاج إلى دعم ودراسة أعمق من قبل القيادة الأمنية في وزارة الداخلية بالمحافظات الجنوبية؛ حيث إن القرار الأمني الرشيد يؤدي إلى الوصول للأهداف الموضوعية لإدارة الأزمات الأمنية، وهذا يتطلب معرفة طرق وأساليب اتخاذ القرارات الأمنية، ودور المعلومات في اتخاذ القرارات، والعوامل والاعتبارات التي تؤثر في عملية اتخاذها، وبعض المقترحات التي تساعد على زيادة فاعليتها، وهذا -بلا شك-، يستوجب معرفة نوعية القرارات المتخذة، وأدوار المشاركين في اتخاذها، وأنماط المشاركة فيها، ومعرفة حدود وصلاحيات اتخاذ القرار الأمني. (بو سمره، 2013: 2)

وتعدّ عملية صنع واتخاذ القرارات في العملية الأمنية جوهر عمل الإدارة في الجهاز الأمني، وهذه القرارات قد تكون يومية أو وقتية، مستمرة أو موسمية، محكومة بطبيعة العمل الأمني من حيث الزمان والمكان، والظروف المؤثرة ووسائل التطبيق، وذلك حسب طبيعة ومجال عمل الإدارة الأمنية.

أولاً: مفهوم صنع القرار:

إن مفهوم صنع القرار في جميع مراحله يجب أن يستند إلى قاعدة واسعة من المعلومات المتخصصة والدقيقة التي تساعد، المسؤولين في صنع قرارات فاعلة، كما أن من أهم أسباب النجاح في الحياة إيجاد صنع القرارات واتخاذها في الوقت المناسب في أي جانب من جوانب الحياة المختلفة، سواء في تعاملك مع نفسك أو في تعاملك مع غيرك، وكثير من الناس يعملون ويجتهدون ثم في لحظة حاسمة من مراحل عملهم يحتاجون إلى قرار صائب حاسم، لكنهم، بترددهم وعدم إقدامهم على اتخاذ ذلك القرار أو بسبب عدم معرفتهم وتأهلهم لاتخاذ القرار، يضيعون جهوداً كبيرة من العمل.

فقبل تعريف صنع القرار لا بد من المرور على تعريف القرار أو اتخاذه، فهناك العديد من التعريفات التي عرّفت القرار، نذكر منها: أنه "مسار فعل يختاره المقرر باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها لحل المشكلة التي تشغله". (فرحات، 2009، 21)

وعرف اتخاذ القرار بأنه "العملية التي تقوم على تحديد موقف يحل مشكلة معينة أو يحقق مجموعة أهداف يتوخى تحقيقها، ويعني تحديد البديل الذي يتم اختياره من بين البدائل، ذلك البديل الذي يحقق معايير الالتزام والفعالية والكفاءة والرأي العام، ويتم في العادة باستخدام خطوات منهجية تُرشد القرار. (شابسوغ، 2006: 91)

فبعد تعريف القرار وتعريف اتخاذ القرار، نأتي إلى تعريف صنع القرار، فقد عُرّف بأنه "الاستجابة الفاعلة التي توفر النتائج المرغوبة لحالة معينة أو لمجموع حالات محتملة في المنظمة، أو ملاحظة عملية تقييم البدائل المتعلقة بالهدف، والتي عندها يكون توقع صانع القرار، بالنسبة لعمل معين بالذات، جعله يواجه قدراته وطاقاته لتحقيق غايته". (رحيم، 2006، 94)

كما تعرف عملية صنع القرارات "بأنها عملية اختيار البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل، أو هي عبارة عن تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من بين عدد من البدائل الممكنة". (الراوي، 1997: 251)

وعرف صنع القرار بأنه "العملية التي يتم بموجبها تحديد المشكلة أو الهدف، والبحث عن طريق المفاضلة بين مجموعة من البدائل، ومن ثم البت النهائي فيها بالاختيار الحذر والمدرك والهادف لحل المشكلة أو تحقيق الهدف". (العتيبي، 2011: 22)

أيضاً عُرّف بأنه "عبارة عن تلك المجهودات الذهنية المبذولة والنوايا من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص متخصصين ومسؤولين في إطار صلاحيات معينة ضمن السلم الإداري، من أجل دراسة سلسلة من المشاكل والقضايا والعمليات في مختلف المجالات؛ مستعملين قدراتهم وخبراتهم الذاتية والمزودة بقيمهم وثقافتهم أو مستعملين دراسات علمية موضوعية تستند إلى جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة

بالموضوع؛ وتصنيفها وتحليلها وفرزها بأحسن الوسائل، مراعيًا العوامل المختلفة المحيطة بالإدارة في كل مرحلة من المراحل، قصد وضع تصور نهائي لمعالجة المشكلة أو الموقف وتفضيل اختيارات معينة لما تستقر عليه الأمور في صور قرار في فترة زمنية معينة لتحقيق الأهداف". (زردومي، 2010: 203)

إن عملية اتخاذ القرارات الإدارية تعتمد أساساً في تفعيل أدائها على وفرة المعلومات وحسن توظيفها، ولذلك وجب العمل على تذليل الصعوبات والعراقيل أم المعلومات حتى لا تعيق العلاقة الحيوية بين المعلومات والقرارات الإدارية، وهكذا يتبين لنا أن مفهوم القرار مفهوم معقد وعملية جدّ صعبة نظراً للتدخل والتشابك. وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث من تعريف صنع القرار إجرائياً بأنه: "تلك المجهودات الذهنية المبذولة والنوايا من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص، يحدد أو يحددون من خلالها المشكلة أو الهدف، وإجراء عملية تقييم للبدائل المتعلقة بالمشكلة أو الهدف، ومن ثم البت النهائي فيها بالاختيار الحذر والمدرّك والهادف لحل المشكلة أو تحقيق الهدف".

ثانياً: الفرق بين عملية صنع القرار وعملية اتخاذ:

إن التعريفات السابقة تقودنا إلى وجوب التمييز بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار، حيث إنهما يفسران أو يستخدمان على أنهما عملية واحدة يمكن أن تؤدي الغرض نفسه، والواقع خلاف ذلك، فعملية صنع القرار هي عملية واسعة تتضمن أكثر من مرحلة، وتتمثل في البحث في البيئة المحيطة عن الظروف التي تستدعي اتخاذ القرار، وتحديد الإجراءات البديلة أو البدائل الممكنة، ثم اختيار أحد البدائل أو الإجراءات، أما عملية اتخاذ القرار فإنها تمثل مرحلة من مراحل عملية صنع القرار، وبالتالي فهي عملية متممة لعملية صنع القرار وليست مرادفة لها.

أيضاً، أنّ القرار سلوك أو تصرف واعٍ من بين بدائل عديدة، واختيار واعٍ من بين بديلين فأكثر تم تحليلهما، يتبعه فعل أو إجراء لتنفيذ هذا الاختيار. أما عملية صنع القرار فتتضمن سلسلة من الخطوات المترابطة المؤدية إلى قرار وتنفيذ هذا القرار ومتابعته. (حريم، 2004: 225)

فعملية صنع القرار تتطوي على مراحل اتخاذ القرار، والتي تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي باختيار البديل الأفضل لحل المشكلة، أما مرحلة حل المشكلة فتشير إلى كل من مرحلتَي الاختيار والتنفيذ، أي اتخاذ القرار لحل المشكلة وتنفيذ الحل ومتابعة النتائج.

ثالثاً: مراحل صنع القرار:

1. **مرحلة تحديد المشكلة أو الشعور بالم مشكلة:** لا يكون الشعور بالم مشكلة من غير مختص، فما قد يظهر على أنه مشكلة بالنسبة للفضولي قد يكون هو الوضع الأمثل بالنسبة للمختص والعكس صحيح. (شابسوغ، 2006: 94)

وتعرف المشكلة في مجال صنع واتخاذ القرارات بأنها: انحراف في الأداء عن الهدف المحدد مسبقاً أو الأنماط السائدة، أو هي حالة من عدم التوازن بين ما هو كائن، وما يجب أن يكون. (العتيبي، 2011، 42)

2. **مرحلة جمع المعلومات:** إن فهم المشكلة فهماً حقيقياً، واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالم مشكلة محل القرار، لا بد بمجرد الشعور بالم مشكلة اللجوء إلى مصادر البيانات المتعلقة بتلك المشكلة، التي تتمثل في المصادر التالية (شابسوغ، 2006: 94):

- الملفات والسجلات الرسمية.
- تشكيلات الجهاز الأمني الأخرى.
- زملاء على نفس المستوى التنظيمي.
- الخبراء.
- المراجع العلمية.
- المرؤوسين.
- الرؤساء.

3. **مرحلة تصنيف المعلومات وتحليلها:** لا بد من تحليل البيانات وتصنيف المعلومات، ووضع عدد من الحلول مراعيّاً أموراً عديدة منها: وضع المؤسسة، والسياسات التي تطبقها، والفلسفة التي تلتزم بها، وإمكانياتها المادية، والوقت المتاح أمام متخذ القرار، واتجاهات المدير (متخذ القرار) وقدرته على التفكير المنطقي والمبدع، الذي يعتمد على التفكير الابتكاري الذي يركز على التصور والتوقع وخلق الأفكار، ما يساعد على تصنيف البدائل المتوافرة وترتيبها والتوصل إلى عدد محدود منها. (القرأ، 2010)

4. **مرحلة المفاضلة بين الحلول المقترحة:** تتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقاً لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار، وأهم هذه المعايير (القرأ، 2010):

- تحقيق الحل للهدف أو الأهداف المحددة، فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثرها مساهمة في تحقيقها.
- اتفاق الحل مع أهمية المؤسسة وأهدافها وقيمها ونظمها وإجراءاتها.
- قبول أفراد المؤسسة للحل واستعدادهم لتنفيذه.
- درجة تأثير الحل على العلاقات الإنسانية والمعاملات الناجحة بين أفراد المؤسسة.
- درجة السرعة المطلوبة في الحل، والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة.
- مدى ملاءمة كل حل مع العوامل البيئية الخارجية.
- القيم وأنماط السلوك والأنماط الاستهلاكية وما يمكن أن تغرزه هذه البيئة من عوامل مساعدة أو معوقة لكل بديل.
- المعلومات المتاحة عن الظروف البيئية المحيطة.
- كفاءة الحل، والعائد الذي سيحققه اتباع الحل المختار.

5. **مرحلة اتخاذ القرار:** في هذه المرحلة يتم تهيئة المناخ الملائم لتطبيق القرارات، واختيار التوقيت المناسب لقرارات التنفيذ، بالإضافة إلى التنسيق فيما بينها. (العتيبي، 2011: 43)

6. **مرحلة المتابعة والمراقبة:** بعد تطبيق القرار المتخذ، وتظهر نتائجه، تبدأ عملية تقويم هذه النتائج ليرى درجة فاعليتها، ويكمن مقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله.

وعملية المتابعة تنمي لدى متخذي القرارات أو مساعديهم القدرة على تحري الدقة والواقعية في التحليل أثناء عملية التنفيذ، ما يساعد على اكتشاف مواقع القصور ومعرفة أسبابها واقتراح سبل علاجها، ويضاف إلى ذلك أن عملية المتابعة لتنفيذ القرار تساعد على تنمية روح المسؤولية لدى المرؤوسين وحثهم على المشاركة في اتخاذ القرار. (القرأ، 2010)

رابعاً: مزايا المشاركة في اتخاذ القرارات:

1. تساعد على تحسين نوعية القرار، وجعل القرار المتخذ أكثر ثباتاً وقبولاً لدى العاملين، فيعملون على تنفيذه بحماس شديد ورغبة صادقة.
2. كما تؤدي المشاركة إلى تحقيق الثقة المتبادلة بين المدير وأفراد المؤسسة من ناحية، وبين المؤسسة والجمهور الذي يتعامل معه من ناحية أخرى.

3. وللمشاركة في عملية صنع القرارات أثرها في تنمية القيادات الإدارية في المستويات الدنيا من التنظيم، وتزيد من إحساسهم بالمسؤولية وتفهمهم لأهداف التنظيم، وتجعلهم أكثر استعدادًا لتقبل علاج المشكلات وتنفيذ القرارات التي اشتركوا في صنعها.

4. كما تساعد المشاركة في اتخاذ القرارات على رفع الروح المعنوية لأفراد التنظيم وإشباع حاجة الاحترام وتأكيد الذات.

خامساً: مداخل عملية صنع القرارات:

نظراً لكون عملية صنع القرارات أساس النشاط الإداري، وأنها تتصف بالشمول والتعقيد، وخطورة النتائج؛ لذا فقد اتبعت مداخل وأساليب عديدة في عملية صنع القرارات، بحيث تعتمد جميعها على استخدام المعلومات بشكل أساسي، ومن أهم هذه المداخل ما يلي: (برهان، 1998: 64-67)

1. المدخل التقليدي الوصفي:

يعتمد هذا المدخل، بصورة أساسية، على استخدام العلوم السلوكية، والاجتماعية والقانونية في اتخاذ القرارات. ويتلخص هذا المنهج بأن متخذ القرار يقيم البدائل والعوامل المؤثرة والمحيطية بالقرار، استناداً إلى اعتبارات شخصية تحددها حالته النفسية، والبيئية، وخلفيته الفنية، وخبرته وتجربته الذاتية، ولكي يكون هذا التقييم أكثر موضوعية تعطى أوزان (درجات) لكل عامل من العوامل السابقة والمؤثرة في اتخاذ القرار، ويتم مقارنة هذه العوامل، ويحدد العامل الأكثر تأثيراً، بحيث يتم اتخاذ القرارات على ضوءه.

2. المدخل الكمي:

يقوم هذا المدخل على دراسة المشكلة وتحليلها باستخدام المنطق العلمي المنظم المبني على الحقائق والمعلومات، وقياس جميع العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة بصورة كمية موضوعية تستبعد التقدير الشخصي والتخمين، ثم صياغة المشكلة قيد الدراسة بشكل نموذج تعبيرى مجرد (نموذج رياضي)، ليتم بمساعدته التوصل إلى الحل المثالي. وواضح أن هذا المدخل يعتمد على تطبيق الأساليب الكمية في القياس، والتحليل للظواهر والمشكلات التي تجري دراستها وحلها، كالبرمجة الخطية، والتخطيط الشبكي، ونظرية القرارات، ونظرية الصفوف، والمحاكاة، وغيرها. وتعد أحدث هذه المداخل تطوراً في اتخاذ القرارات على أسس سليمة، وخاصة في تلك الحالات التي تتميز بعدم التأكد أو المخاطرة، ولقد ساهمت هذه الأساليب -إلى حد كبير- في ترشيد عملية صنع القرارات، وتحليل العديد من المشكلات الإدارية المعقدة ذات العوامل المتشابهة.

3. المدخل الشمولي أو النظامي:

يعتمد هذا المدخل على النظرة الشمولية المتكاملة للمشكلة قيد الدراسة، بتحليلها ضمن إطار البيئة المحيطة بها، حيث يعني هذا المدخل، بالنظر إلى المشكلة باعتبارها جزءاً من نظام معين تتأثر فيه وتؤثر به. ولمعرفة أبعاد المشكلة المختلفة يجب دراسة علاقتها مع النظام، وبذلك يتم الوصول إلى الأبعاد الحقيقية للمشكلة، ودراسة آثارها ونتائجها، ووضع الحلول المناسبة. ويستفيد المدخل الشمولي من جميع العلوم الطبيعية، والإنسانية، والفلسفية، في تحليل المشكلات من جميع جوانبها والوصول إلى حلول مثالية، تأخذ جميع الجوانب في الاعتبار.

سادساً: مقومات صنع القرار الناجح:

إن أي قرار، سواء كان بالمشاركة أو كان قراراً فردياً، لا بد وأن يتصف ببعض الخصائص لكي يكون قراراً ناجحاً وفاعلاً لحل القضية والمشكلة التي تم صنعه واتخاذها لشأنها، ومن أهم تلك المقومات والخصائص ما يلي:

1. أن يكون القرار هادفاً: أي يحقق هدفاً أو أهدافاً معينة ضمن نطاق السياسة العامة للإدارة.
2. أن يتم اتخاذه من ضمن بدائل عديدة مطروحة: حتى نضمن صلاحية الاختيار وفاعلية القرار المتخذ.
3. أن يمثل القرار إدارة الجماعة: أي يتماشى القرار مع مصلحة الأغلبية وفقاً لأحكام القانون والإجراءات المتبعة.
4. أن يضمن القرار وسائل لتنفيذه: فالقرار الذي يصعب أو يستحيل تنفيذه، لا يكون قراراً صائباً، بل من الضروري أن يصاحب اتخاذ القرار تحديد واضح لطريقة تنفيذه. (التهامي، 2008: 265)

سابعاً: الصعوبات التي تعترض عملية صنع القرارات:

إن القرارات تلعب دوراً كبيراً في مهام متخذي القرار، وعليه فإنه مطلوب دائماً من المنظمة تقييم المقدرة لدى متخذي القرار بالإضافة إلى الاستمرار في تنمية مهاراتهم في هذا المجال، وضرورة توفير كافة الضروريات والعوامل التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة التي تستهدف الوصول إلى غايات المنظمة، وبذلك يتم تذليل كل الصعوبات التي تواجه متخذي القرارات. (الراوي، 1997: 2)³

ومن أهم الصعوبات المتعلقة بعملية صنع القرارات ما يلي:

³ - اقتبس التعريف من رسالة (العتيبي، 2011) دون الرجوع للمرجع الأصلي لعدم توفره.

1. ندرة وجود حل واحد سليم، أو صحيح للمشكلة المعروضة، ولكن في مواقف عديدة قد يكون هناك أكثر من حل يمكن أن يكون مقبولاً وموفقاً لمقياس تفصيل الموضوع.
2. عدم توصيل القرارات للمسؤولين عند تنفيذها في الوقت المناسب، وبطريقة مناسبة.
3. مناهضة القرارات في حال فرضها على العاملين في المستويات التنفيذية.
4. عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال عملية صنع القرار.
5. صعوبة التعرف إلى مزايا وعيوب البدائل المتوقعة في البيئة، التي تعمل فيها المنظمة.
6. صعوبات تتعلق بشخصية متخذ القرار، أو وقوعه تحت تأثير بعض العوامل التنفيذية، ويضاف إلى ذلك درجة ذكائه وخبراته وقدراته العلمية والعقلية والجسدية.
7. نقص المعلومات والخوف من صنع القرارات.
8. عدم إدراك المدير للمشكلة وتحديدها بدقة، ما يؤدي إلى أن تنصب قراراته على حل المشاكل الفرعية من هذه المشكلة، وعدم التعرض إلى المشكلة الحقيقية. (مشرقي، 1997: 32-33)

ثامناً: مشكلات صنع القرار:

قد تواجه عملية صنع القرار بعض المشكلات من تداخل القيم والمفاهيم عند متخذ القرار، التي من شأنها تقليل من جودة وسلامة القرار المتخذ، وتتمثل في التالي:

1. درجة تقبل المخاطرة.
2. التضارب بين مبادئ وقيم متخذ القرار بمبادئ وقيم المحيطين به.
3. مدى موافقة معتقداته مع الواقع المادي.
4. أهلية صانع القرار.
5. عدم وضوح الرؤيا والرسالة الخاصة بالمنظمة لصانع القرار.
6. نقص الكوادر المؤهلة لتنفيذ القرار.
7. عدم تقبل المرؤوسين للقرار.
8. انعدام المرونة في اللوائح التنظيمية.
9. التضارب في التوجيه والتعليمات.
10. بطانة السوء.

11. تغلب الأهداف الشخصية.

12. نقص الحكمة والمبادرة وسرعة التصرف.

تاسعاً: علاقة المعلومات باتخاذ القرارات:

تحتاج عملية اتخاذ القرار إلى نطاق واسع من نوعيات المعلومات عن الأنشطة التي تقوم بها الإدارات في الماضي والحاضر، وما تنوي القيام به في المستقبل، ومعلومات عن الأفراد ومعلومات عن الأحداث ونتائجها ومعلومات عن مشاريع التنمية الجارية ومعلومات عن الإحصائيات لكي تسترشد بها.

فنوعية المعلومات وكميتها المتوفرة مؤهلة لتدعيم اتخاذ القرار؛ لأن كل قرار ناجح متوقف على دقة المعلومات وفعاليتها؛ فكلما كانت المعلومات دقيقة مضمونة وأكيدة كلما كان القرار سليماً، وكلما كانت المعلومات غير دقيقة وغير أكيدة كان القرار غير سليم. إن القفز على بعض المعلومات يجعل القرار غير متحكم فيه، فالقرار تفضيل عقلائي بين المعلومات الدقيقة. (زردومي، 2010: 204)

عاشراً: أهمية المعلومات في عملية صنع القرارات:

إن أهمية المعلومات تمثل الشيء الكثير بالنسبة لراسم السياسة لصانعي القرار، وهو المعني بالتعامل مع واقعه في ظل الاهتمام باستيعاب خصوصيته وما تحيط به من متغيرات، وإعطاء الجدية الكاملة لاستخدام وتوظيف الأدوات الأكثر فعالية لتطويره والنهوض به.

كما إن عملية صنع القرار في أي من المجالات التي لا تتركز على المعلومات تُفقد متخذ القرار الاستفادة من عامل جوهري وحاسم، لضمان تحقيق الهدف الذي يتطلع إليه بقراراته المتخذة، بل ويقود ذلك في حالات مختلفة إلى التعرض لتقديرات خاطئة والوقوع في اتخاذ قرارات غير موفقة.

أيضاً، دور المعلومات بالنسبة لصانع القرار يتخذ أبعاداً ومفاهيم شاملة، إلا أنه يتباين في مستوياته وآثاره، بتباين مستويات التطور والواقع الذي يؤدي مفعوله فيه، وفي كل الأحوال فإن الأثر الفعلي لذلك الدور يتحدد عملياً بمدى إنتاج وتبادل المعلومات واستخدامها كمرجعية شرطية لازمة لعملية اتخاذ القرار. (عباس، 2012، 29)

وتعدّ عملية صنع القرارات محوراً للأنشطة الإدارية في المنظمات على اختلاف أنواعها، فهي من أهم ما يمارسه المديرون بمختلف مستوياتهم الإدارية، كما تعدّ من أكثر النشاطات استهلاكاً لوقتهم وجهدهم لتعديدها وتكرارها، وهي -في الوقت ذاته- من أخطر جوانب العملية الإدارية بالنسبة للمديرين؛ لأنهم مسؤولون مباشرة عن نتائج اتخاذ القرارات. والمعلومات تلعب دوراً أساسياً ومهماً في عملية صنع القرارات. (عبد الرحمن وعواد، 1995: 196)

والواقع أن الاختلاف بين النظريات الإدارية المختلفة اختلاف حول كمية المعلومات المطلوبة وطريقة استغلالها، ومن جهة أخرى نجد أن توفر المعلومات ليس ضرورياً فقط لعملية اتخاذ القرارات، بل إنه ضروري لتنفيذ وتقييم القرارات المتخذة؛ ولذلك فإن الحاجة للمعلومات في اتخاذ القرارات هي عملية دائمة ومستمرة. (الحسين، 1994: 149)

والحقيقة أن الحاجة إلى المعلومات وضرورتها بالنسبة لصانع القرار تتزايد بصورة مطردة، كلما اتسعت وتعمقت مجالات وغايات القرارات المطلوب اتخاذها.

حادي عشر: دور إدارة المعلومات في صنع القرارات:

لا شك أن الوعي بأهمية المعلومات وحيوية دورها في صناعة القرار يشهد نمواً ملموساً، وأظهرت الخبرة العملية، في شتى حقول السياسة والإدارة والبناء التنموي، الحاجة الملحة للمعلومات في سياق عمليات رسم السياسات وصياغة الخطط والبرامج واتخاذ ما يلزم من قرارات وتقييم سير الأداء. والواقع أن الاهتمام بالمعلومات أخذ يتزايد تحت تأثير ما يتحقق من تطورات فعلية في مختلف مجالات البناء الاقتصادي والاجتماعي واتساع مهام الإدارة والأخذ بسياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية والإدارية إلى جانب ما يطرأ من متغيرات عالمية متسارعة وما تحدثه ثورة المعلومات من انعكاسات شاملة في كافة جوانب الحياة.

1. دعم صنع القرار:

اليوم في ظل عالمنا المعاصر أخذت المعلومات دوراً أكثر عمقاً وشمولية، واكتسبت - بفعل ذلك - قدراً يفوق كثيراً مما كانت تمثله من أهمية فيما مضى، فلقد أدى اندماج تكنولوجيا الاتصالات مع تكنولوجيا الحاسوب (الكمبيوتر) إلى إحداث تغيير جذري في مجال المعلوماتية لم يكن مسبوqاً في التاريخ بكامله. (التكريتي، 2004: 77)

ولقد غدت المعلومات بتكنولوجيتها ونظمها صناعة العصر الرائدة وثروته المتميزة التي تمكن من يمتلكها من امتلاك زمام التطور، حيث لم تعد المعلومات محصورة في حدود الرصد المعرفي للظواهر والمتغيرات وحركة التطور التاريخي وتنمية المعرفة الإنسانية في هذا السياق بل أصبحت إضافة إلى ذلك أداة فاعلة يعتمد عليها في إدارة تشكيل الحاضر ورسم صورة المستقبل، وصار بمقدورنا القول إن ما يجري في الواقع الراهن هو تحول نحو بناء المجتمع المعلوماتي في عالم يعيش عصر المعلومات. ولا شك أن ذلك يمثل الشيء الكثير بالنسبة لصانع القرار وهو المعني بالتعامل مع واقعه في ظل الاهتمام باستيعاب خصوصيته وما تحيط به من متغيرات وإعطاء الجدية الكاملة لاستخدام وتوظيف الأدوات الأكثر فعالية لتطويره والنهوض به. (التكريتي، 2004: 77)

ويجدر الإيضاح أن دور إدارة المعلومات بالنسبة لصانع القرار، وإن كان يتخذ أبعاداً ومفاهيم شاملة، إلا أنه يتباين في مستوياته وآثاره ارتباطاً بتباين مستويات التطور والواقع الذي يؤدي مفعوله فيه، وفي كل الأحوال فإن الأثر الفعلي لذلك الدور يتحدد عملياً بمدى إنتاج وتبادل المعلومات واستخدامها كمرجعية لازمة لعملية صنع القرار. (بكر، 2002: 94)

2. توظيف المعلومات في صناعة القرار:

إن توظيف المعلومات في عملية صنع القرار يمثل غاية رئيسية تتجه إدارة المعلومات لتحقيقها في إطار دورها الهادف لدعم صناعة القرار، وعلى أساس كيفية ومستوى استخدام المعلومات من قبل صانع القرار يتحدد مدى مقدرة إدارة المعلومات ذاتها على الإيفاء بمتطلبات التهيئة والتحضير العلمي لدراسة وصنع القرار، كما يتحدد من جانب آخر مدى الارتقاء في أسلوب صناعة القرار ودرجة ضمان دقته. ومن هنا فإن عملية توظيف واستخدام المعلومات في مجال صناعة القرار تنعكس في الواقع كعملية تكاملية ونقطة التقاء وتفاعل متبادل بين منتج المعلومة (إدارة المعلومات) وصانع القرار، وهي في حقيقة الأمر محصلة تطور فعلي في واقع المعلوماتية، وبالتالي لا يمكن تناولها أو الحكم عليها كنتيجة مجردة بعيداً عن مرتكزاتها المؤثرة فيها. (مرجان، 2002: 93)⁴

إن على إدارة المعلومات أن تضطلع بمهامها الواجبة عليها تجاه صانع القرار، وذلك من خلال (العنبي، 2011: 58):

1. مساعدة المدير على تحديد القرارات التي سيتخذها وترجمتها إلى معلومات.
2. تحديد البيانات التي من خلالها يمكن الوصول إلى المعلومات اللازمة لصنع القرار.
3. يجب ألا تكون المعلومات أقل مما يجب فيخرج القرار قاصراً، ولا أكثر مما يجب فيخرج متأخراً.
4. العمل على أن تتسم المعلومات المقدمة لصانع القرار بالمصداقية والدقة إضافة إلى تحديثها لتحقيق الفائدة المنشودة منها.
5. يجب على إدارة المعلومات تحديد البرامج والنماذج والأساليب اللازمة لترجمة البيانات إلى معلومات وفقاً للشكل الذي يريده صانع القرار.
6. يجب أن تهتم إدارة المعلومات بالحصول على التغذية الراجعة من صانع القرار عن مدى كفاية المعلومات المقدمة إليه وفعاليتها وفي الوقت المناسب.

⁴ - اقتبس التعريف من رسالة (العنبي، 2011) دون الرجوع للمرجع الأصلي لعدم توفره.

المبحث الثالث: وزارة الداخلية والأمن الوطني

أولاً: وزارة الداخلية

ثانياً: جهاز الشرطة

ثالثاً: جهاز الأمن والحماية

رابعاً: المديرية العامة للدفاع المدني

خامساً: جهاز الأمن الداخلي

مقدمة:

أنشئت وزارة الداخلية منذ اليوم الأول لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، وقد حظيت باهتمام ورعاية القيادة السياسية، باعتبارها واحدة من أهم الوزارات السيادية لدورها في توفير الأمن للمواطن الفلسطيني، وانطلقت الوزارة لتباشر مهامها وتقديم الخدمات للمواطنين بإمكانيات بسيطة، حيث كانت الخدمات في زمن الاحتلال تقدم من خلال مكتب الإدارة المدنية الإسرائيلية، ومن بعض المجالس البلدية والقروية، وكان الاحتلال كعادته يتخذ من مكتب الإدارة المدنية مكاناً لإذلال المواطنين والتتكيل بهم من خلال التباطؤ الشديد في إنجاز معاملاتهم. (موقع وزارة الداخلية، 2009)

ولقد شكلت أحداث الرابع عشر من يونيو حزيران من العام 2007م، منعطفاً جديداً ومهماً في عمل وزارة الداخلية التي أبرزت مرحلة جديدة في حياة الوزارة وعملها، الذي أظهر التمايز الواضح في فلسفة وأداء الوزارة ما أدى إلى تغير جذري على مستوى مكونات الوزارة وأجندتها ومفاصلها، خاصة في شقها الأمني، وأصبح وزير الداخلية قادراً على أن يقوم بواجباته وينفذ أجندة وطنية، بعيدة كل البعد عن الأجندة الخارجية، التي تتناقض مع المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني. (نشرة داخلية، 2011)

وعلى إثر ذلك تلاشى، بل وانتهى ما كان يسمى بالفلتان الأمني وسادت حالة من الأمن الداخلي والسلم الاجتماعي غير مسبوقة، رغم وجود بعض الحالات هنا وهناك، وغدا المواطن الفلسطيني رجلاً أو امرأة، قوياً أو ضعيفاً، غنياً أو فقيراً، آمناً في سربه، مطمئناً في أهله وعلى ممتلكاته دون خوف من أحد، أو دفع خاوات للمتسلطين، وشهد بذلك المراقبون الغربيون عندما قارنوا بين الأمن في المحافظات الجنوبية والفلتان في المحافظات الشمالية. (نشرة داخلية، 2011)

ولعل الدور الذي تقوم به وزارة الداخلية يظهر الأداء المميز للوزارة رغم الحصار وقلة الإمكانيات وحداثة التكوين، إلا أن الوزارة تقوم بتنفيذ مهماتها وتسهر على مصلحة الوطن والمواطن، تنظم الحياة المدنية وتنفذ القانون على الجميع دون استثناء أو محاباة أو واسطة، وتحمي ممتلكات الأفراد والمؤسسات، وفي الوقت نفسه تعمل على تطوير قدراتها وأدائها، وتأهيل أفرادها في ظل ظروف أمنية صعبة بسبب تعمد الاحتلال استهداف الوزارة ومقدرتها لإضعاف حالة الأمن السائدة في القطاع. (موقع وزارة الداخلية، 2011)

أولاً: وزارة الداخلية والأمن الوطني:

■ الرسالة:

تسعى وزارة الداخلية والأمن الوطني إلى خدمة المجتمع الفلسطيني وحفظ أمنه واستقراره من المخاطر الداخلية والتهديدات الخارجية، من خلال الأجهزة الأمنية والإدارات والهيئات المختلفة المدنية والعسكرية، ومن خلال التنسيق والتفاعل مع الوزارات الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. (موقع وزارة الداخلية، 2011/10/24)

■ الرؤية:

الوصول إلى أعلى مستويات الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني، وأعلى درجة من المهنية والشفافية في الأداء. (موقع وزارة الداخلية، 2011/10/24)

■ القيم:

1. تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف.
2. المعايير القانونية والقيم الأخلاقية.
3. المشورة.
4. المصادقية والشفافية.
5. المساواة والنزاهة والإيثار والعدالة.
6. حقوق الإنسان في الإسلام.
7. المرونة والتطور.
8. تجنب استخدام القوة المفرطة. (موقع وزارة الداخلية، 2011/10/24)

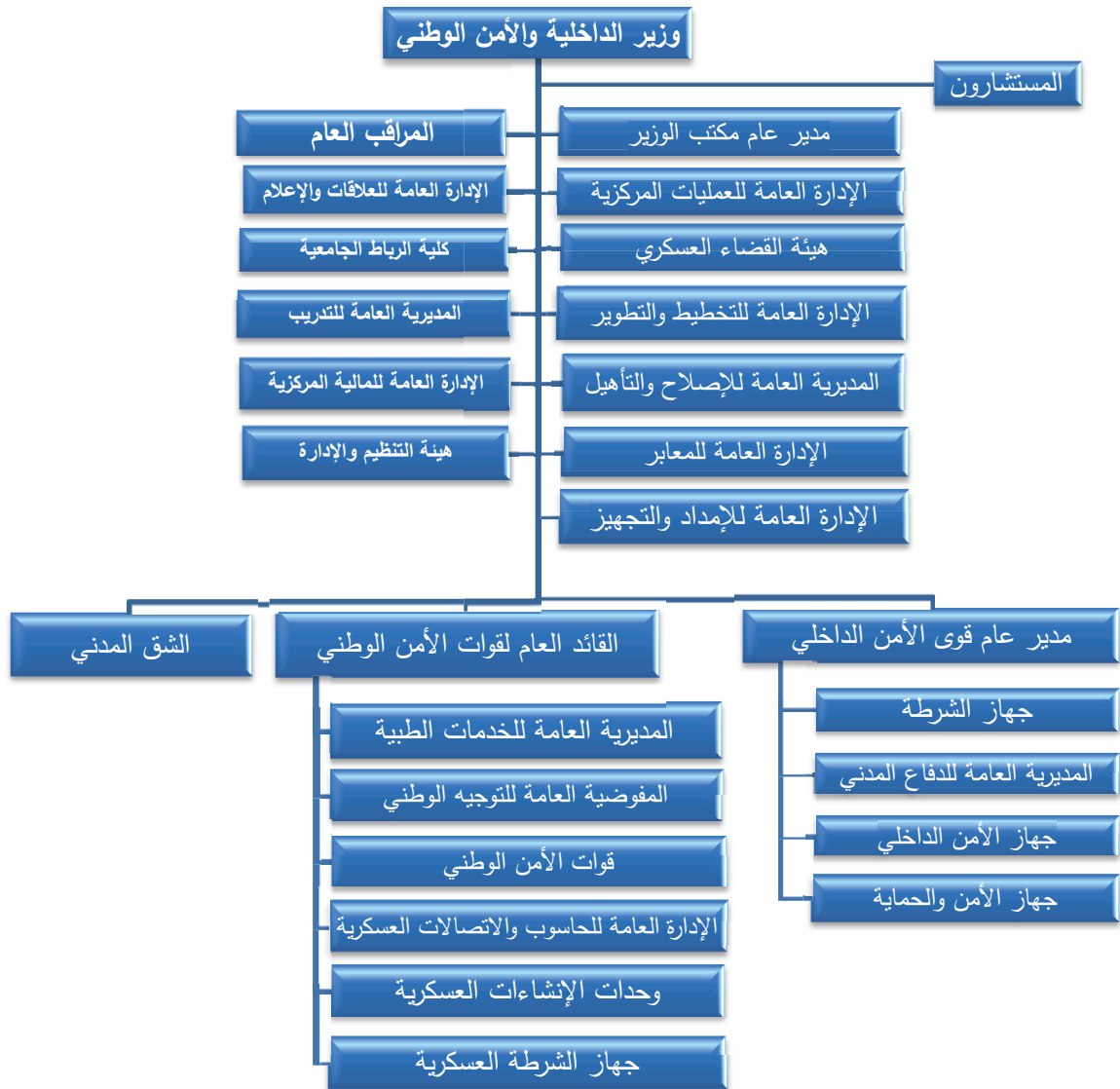
■ الغايات:

- انطلاقاً من رسالتنا الخالدة، وفهمنا لدورنا الوطني، ومن خلال رؤيتنا الواضحة وبصرنا الثاقب المصوب نحو غايتنا الأولى وهي تحقيق مرضاة الله (عز وجل): (موقع وزارة الداخلية، 2011/10/24)
1. تحصين المجتمع من جميع أشكال الجريمة والرتيلة والفساد والتجسس.
 2. فرض النظام العام بما يحفظ الحريات وحقوق المواطنين والمؤسسات.
 3. الارتقاء بالأداء العام لوزارة الداخلية والأمن الوطني.

4. القدرة على العمل المتواصل مهما بلغت الظروف.

5. رفع مستوى الرضا العام للجمهور عن أداء الوزارة.

6. رفع مستوى الرضا الوظيفي لدى موظفي الوزارة. (نشرة داخلية، 2011/10/24)



فيما يلي شكل رقم (1) يوضح الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية والأمن الوطني:

جَرَد بواسطة الباحث (مرفق 1)

ثانياً: جهاز الشرطة:

هو أحد أذرع السلطة التنفيذية وعليه تقع أعباء حماية النظام العام والأمن، وإقرار السكينة العامة، والحفاظ على الصحة العامة، وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات وذلك بهدف حماية النظام العام للدولة ومنع الجريمة قبل وقوعها. (خلف، 2015/10/5، مقابلة)

■ التعريف القانوني للشرطة:

هي هيئة مدنية نظامية تتبع لوزارة الداخلية تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة مدير عام الشرطة، وهو الذي يصدر القرارات المنظمة لجميع شئونها التي تؤدي واجباتها في خدمة الشعب، وتكفل للمواطنين الطمأنينة، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب، وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات ووفقاً للقانون. (موقع جهاز الشرطة، www.police.ps)

■ مهام جهاز الشرطة (خلف، 2015/10/5، مقابلة):

1. حفظ الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة والمخدرات.
2. توفير الأمن لكافة المنشآت الحكومية والاقتصادية والأهلية.
3. توفير الحماية لكافة المواطنين وممتلكاتهم من كافة النواحي.
4. التوقيف والاحتجاز للخارجين عن القانون وإدارة النظارات داخل المراكز.
5. تنفيذ كافة التعليمات والأوامر الصادرة من المحاكم والقضاء.
6. مساعدة رجال القضاء في تنفيذ القانون.
7. المحافظة على النظام والأمن، وحماية الأرواح والأعراض والأموال والآداب العامة.
8. منع الجرائم والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمها للعدالة.
9. تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.
10. مراقبة وتنظيم النقل على الطرق، وتنظيم حركة المرور والسير.
11. حماية التجمعات والمسيرات حسب القانون.

■ تنسيق جهاز الشرطة مع الأجهزة الأمنية الأخرى:

تستند عملية التنسيق بين جهاز الشرطة الفلسطينية وأجهزة الأمن الأخرى إلى لوائح وقوانين تضبط هذه العملية، حيث تعتمد عملية التنسيق على وسائل تقليدية عديدة، مثل: المخاطبات الرسمية، واللجان الأمنية المشتركة والثنائية الدائمة والمؤقتة، ووسائل الربط الإلكترونية المختلفة. (خلف، 2015/10/5، مقابلة)



فيما يلي شكل رقم (2) يوضح الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة:

جَرَد بواسطة الباحث (مرفق 2)

ثالثاً: جهاز الأمن والحماية:

جهاز أمني متخصص يوفر الأمن والحماية للشخصيات الاعتبارية، والوفود الأجنبية طيلة تواجدهم على أرض الوطن حسب الفئات التي يحددها القانون الفلسطيني، يتبع قوى الأمن الداخلي، وحل محل أجهزة أمنية عديدة في السلطة الفلسطينية السابقة، مثل: حرس الرئيس، وقوات الـ 17، ووحدة الحماية في جهاز الأمن الوقائي، وجهاز المخابرات، وبعض المهام الاستثنائية لجهاز الشرطة الفلسطينية، وتم تأسيسه في عام 2007م بقرار من وزير الداخلية والأمن الوطني الشهيد سعيد صيام. (المصري، 2015/10/5، مقابلة)

■ الرؤية:

الوصول إلى جهاز أمني ذي كفاءة عالية يعمل ضمن اللوائح والقوانين المحلية، وفق المعايير الدولية للأمن والحماية في جميع الظروف المحيطة وعبر مختلف المناطق الجغرافية. (موقع الأمن والحماية، www.spf.moi.gov.ps)

■ الرسالة:

توفير الأمن والحماية للشخصيات الاعتبارية المحلية والأجنبية، حسب الأنظمة واللوائح في جميع الظروف الأمنية، والتحديات من خلال قيادة واعية وضباط ذوي كفاءة وكادر متخصص يعمل بكفاءة وفاعلية، وتوظيف لكافة الإمكانيات المتاحة، والبحث الدائم عن أفضل الطرق والسبل المتقدمة. (موقع الأمن والحماية، www.spf.moi.gov.ps)

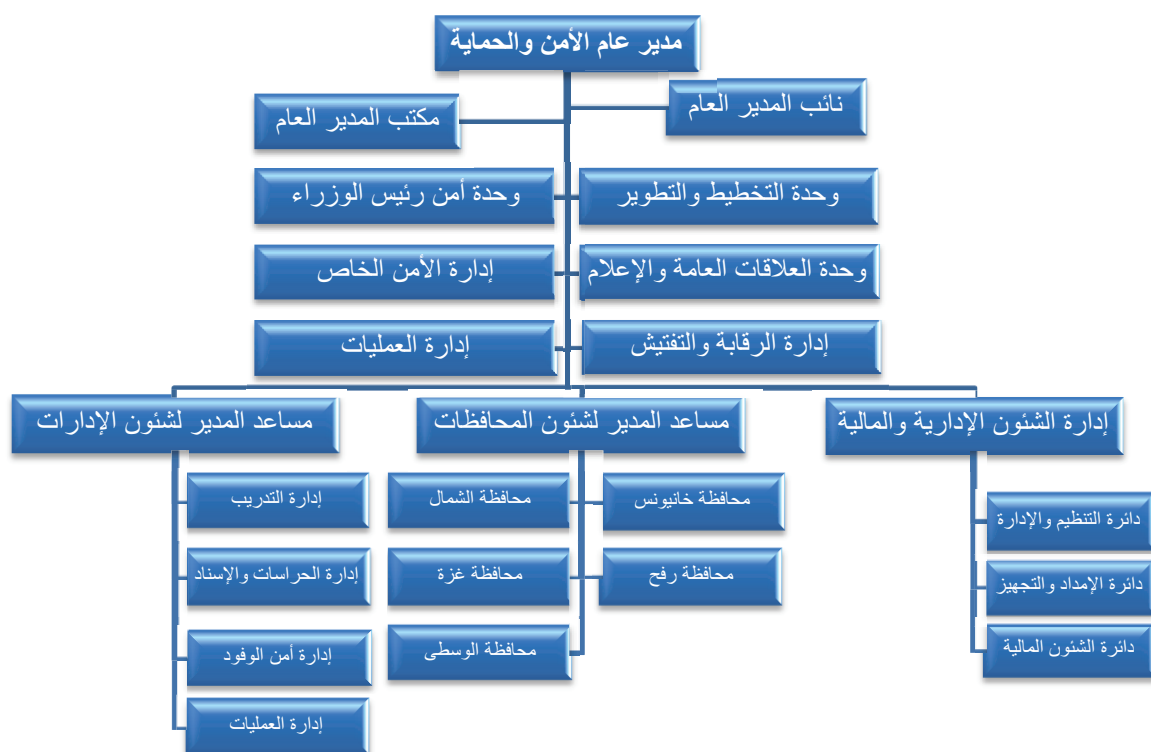
■ مهام جهاز الأمن والحماية:

1. توفير الأمن والحماية للشخصيات المهمة من فئة (الرئيس - رئيس الوزراء - الوزراء - النواب - وكلاء - مستشارون - رؤساء هيئات) وأي شخصية يصدر بها قرار من الوزير المختص أو مدير عام قوى الأمن الداخلي من خلال تعزيز وتطوير العمل الأمني والعسكري لسد احتياجات الشخصيات والكادر البشري وفقاً للمعايير الوطنية والعالمية.
2. توفير الأمن والحماية للوفود الأجنبية طيلة تواجدها على أرض الوطن، وذلك بالارتقاء في إدارة أمن الوفود بما يتناسب مع الوفود القادمة والإمكانيات المتاحة والمتطلبات.
3. المشاركة في تقنين وضبط عملية دخول الأجانب إلى قطاع غزة عبر جميع المعابر المتاحة بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة الأمنية العاملة في وزارة الداخلية والأمن الوطني.
4. حماية المقرات السيادية ذات الأهمية الخاصة، التي تشمل المؤسسات والسفارات والقنصليات الدولية المكلف بها الجهاز من قبل وزارة الداخلية والأمن الوطني.
5. مراقبة الحالة الأمنية في المرافق السياحية والتنسيق مع الوزارات المختصة والأجهزة الأمنية.

6. تأمين وحماية القنصليات والممثلات الدبلوماسية ومقرات الأمم المتحدة والبعثات الأوروبية، بالإضافة إلى تأمين الاحتفالات الخاصة بهذه المواقع. (المصري، 2015/10/5، مقابلة)

■ التنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى:

تستند عملية التنسيق المعلوماتي والميداني مع الأجهزة الأمنية الأخرى فيما يتصل بعمل الأمن والحماية من حيث مساهمة الأجهزة بتزويد الأمن والحماية بالمعلومات المهمة التي تؤخذ في الحسبان لإجراءات الأمن والسلامة. وكذلك يقوم جهاز الأمن والحماية برفد الأجهزة الأخرى بالمعلومات التي حصل عليها من خلال متابعاته لعملية تأمين الأفراد والمقدرات، ليتسنى لهم معالجة أي إخلال بالنظام العام، ويتم ذلك من خلال مراسلات رسمية وتنسيق ميداني ضمن ضوابط محددة. (المصري، 2015/10/5، مقابلة)



فيما يلي شكل رقم (3) يوضح الهيكل التنظيمي لجهاز الأمن والحماية:

جرّد بواسطة الباحث (مرفق 3)

رابعاً: المديرية العامة للدفاع المدني:

مجموعة الإجراءات الضرورية لوقاية المدنيين وممتلكاتهم وتأمين سلامة المواصلات بأنواعها وضمان سير العمل بانتظام في المرافق العامة وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات العامة والخاصة، سواء من أخطار الغارات الجوية وغيرها من الأعمال الحربية أو من أخطار الكوارث الطبيعية أو الحرائق أو الإنقاذ البحري أو أي أخطار أخرى. (وحدة العلاقات العامة للدفاع المدني، 2015/4)

■ الرؤية:

تحقيق جهاز دفاع مدني رائد ومتميز. (موقع الدفاع المدني، www.dcd.gov.ps)

■ الرسالة:

تسعى المديرية العامة للدفاع المدني لحماية الإنسان وممتلكاته، والحفاظ على مقدرات الوطن زمن السلم والحرب، من خلال التميز في تنفيذ عمليات الإطفاء والإنقاذ والإسعاف، وتطبيق إجراءات الوقاية والسلامة العامة. (موقع الدفاع المدني، www.dcd.gov.ps)

■ القيم:

1. التعاون والعمل بروح الفريق.
2. النزحية في تنفيذ الواجب.
3. الاستجابة.
4. الجودة.
5. الولاء والانتماء.
6. الأمانة. (موقع الدفاع المدني، www.dcd.gov.ps)

■ مهام المديرية العامة للدفاع المدني:

يسرد البرتوكول الأول قائمة بالمهام الإنسانية الرامية إلى تحقيق الأهداف التالية (المادة 61):

1. حماية السكان المدنيين ضد أخطار الأعمال العدائية أو الكوارث، ومساعدتهم على تخطي آثارها المباشرة.
2. تأمين الظروف اللازمة لبقائهم.

وتقتصر القائمة على المهام الخمس عشرة التالية (وحدة العلاقات العامة للدفاع المدني، 2015/4):

1. الإنذار.
2. الإجلاء.
3. تهيئة المخابئ.
4. تهيئة إجراءات التعقيم.
5. الإنقاذ.
6. الخدمات الطبية ومن ضمنها الإسعافات الأولية والعون في المجال الديني.
7. مكافحة الحرائق.
8. كشف المناطق الخطرة ووسمها بالعلامات.
9. مكافحة الأوبئة والتدابير الوقائية المماثلة.
10. توفير المأوى والمؤن في حالات الطوارئ.
11. المساعدة في حالات الطوارئ على إعادة النظام والحفاظ عليه في المناطق المنكوبة.
12. الإصلاحات العاجلة للمرافق العامة التي لا غنى عنها.
13. مواراة الموتى في حالات الطوارئ.
14. المساعدة في الحفاظ على الأعيان اللازمة للبقاء على قيد الحياة.
15. أوجه النشاط المكتملة اللازمة للقيام بأي من المهام السابق ذكرها.



فيما يلي شكل رقم (4) يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للدفاع المدني:

جَزَد بواسطة الباحث (مرفق 4)

خامساً: جهاز الأمن الداخلي:

جهاز الأمن الداخلي جهاز حديث التكوين، جاء استجابة لضرورة أمنية، فرضتها حالة الفراغ التي خلفتها الأجهزة السابقة، باستكمالها وتخليها عن جميع مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني، فتم تشكيل الجهاز بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني برئاسة رئيس الوزراء السابق إسماعيل هنية في مطلع شهر أيلول/سبتمبر 2007 واعتباره المرجعية الأمنية في القطاع.

لقد قدم جهاز الأمن الداخلي نموذجاً وطنياً عالي المستوى في المحافظة على الأمن الداخلي في قطاع غزة، وتمكن جهاز الأمن الداخلي من إنهاء حالة الفوضى الأمنية والفلتان، وكذلك قيامه بالكشف عن العديد من شبكات العملاء وتفكيك الشبكات المتآمرة على الشعب الفلسطيني عامة وقطاع غزة خاصة، واستطاع الجهاز خلال فترة قياسية من السيطرة الأمنية التامة بحكمة ووعي وحسن تخطيط وتنفيذ.

وقد استند جهاز الأمن الداخلي إلى عقيدة أمنية تستند إلى الحقوق الفلسطينية، وتعزز أمن الوطن والمواطن، وحماية الجبهة الداخلية، وترفض كل صور التنسيق الأمني مع الاحتلال تماشياً مع بنود القانون الأساسي الفلسطيني. (نشرة تعريفية 2013)

■ الرؤية:

الوصول إلى أعلى مستويات الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني بأفضل درجة من الكفاءة والشفافية في الأداء. (لافي، 2014: مقابلة)

■ الرسالة:

يسعى جهاز الأمن الداخلي في وزارة الداخلية لخدمة المجتمع الفلسطيني من خلال حفظ أمنه العام ومكافحة الأنشطة العدائية التي تمس بالأمن الفلسطيني وفق القوانين الفلسطينية والمبادئ الوطنية. (لافي، 2014: مقابلة)

■ الأهداف (لافي، 2014: مقابلة):

1. تحصين المجتمع من كافة الجرائم الأمنية والتجسس.
2. تعزيز العمل الاستباقي للحد من وقوع الجريمة الأمنية.
3. التصدي للتهديدات الأمنية التي قد تمس بالمجتمع الفلسطيني.
4. تطوير الأداء والكفاءة لدى العاملين في جهاز الأمن الداخلي.
5. تنفيذ حملات ومشاريع أمنية مستجدة يقتضيها الواقع الأمني.

6. حماية الجبهة الداخلية من ظاهرة الفلتان الأمني، من خلال تفكيك الخلايا والمجموعات المسلحة المنفلتة، التي تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار.

7. المساهمة في معالجة ظاهرة الفكر المنحرف، وتفكيك المجموعة التابعة لأصحابها، وذات الولاء الخارجي والأجندة المتطرفة.

■ **المهام والواجبات (وزارة الداخلية الفلسطينية- غزة، وثائق غير منشورة 2013):**

1. الكشف المسبق عن مصادر الجريمة قبل حدوثها، سواء كانت أمنية، جنائية أو سياسية.
2. توفير المعلومات عن كافة نشاطات المؤسسات.
3. العمل على حماية الأمن الداخلي الفلسطيني وسلامة مقوماته المعنوية والمادية ونظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وصون وحدة البلاد وكيانها العام.
4. متابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي والعمل على منع وقوعها.
5. الكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين فيها.
6. عدم الإدلاء بالمعلومات والأنشطة والوثائق المتعلقة بعمل الأمن الداخلي كونه عملاً سرياً لا يمكن إفشاؤه.
7. تقديم الخدمات والنصح والمشورة في المجالات الأمنية لأجهزة الدولة المختلفة بما يحقق تأمينها وسلامة أهدافها وتساعد في تنفيذ اختصاصها.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات المحلية:

1. عرفة، علي (2015): معيقات دمج جهازي الداخلي والأمن الوقائي وسبل التغلب عليها.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع أداء جهاز الأمن الداخلي وجهاز الأمن الوقائي من وجهة نظر العاملين، واستكشاف المعوقات التي تعرقل دمجهما، والتوصل إلى مقترحات لإزالة معيقات الدمج بين الجهازين. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع ضباط جهازي الأمن الداخلي والأمن الوقائي في قطاع غزة من رتبة رائد فما فوق، واستخدم الباحث طريقة العينة العشوائية، حيث تكونت العينة من 240 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: وجود إجماع لدى العاملين في كلا الجهازين، على ضرورة إعادة صياغة العقيدة الأمنية للأجهزة الأمنية، وفق محددات جديدة، وأن هناك توافقاً على أن المشاكل الإدارية يمكن حلها، نظراً للجوانب المشتركة في التجربة الأمنية لدى الجهازين من الناحية الإدارية. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة تعزيز ثقافة الحوار بين مكونات المجتمع الفلسطيني، وخاصة الشابة منها، والتعبير عن الذات بشكل ديمقراطي، وثقافة الرأي والرأي الآخر، وتقوية المؤسسية في المجتمع، وتعزيز المهنية في حال دمج الجهازين، وإرفاد الجهاز الجديد بدماء جديدة، من كل أطراف الشعب الفلسطيني، وأن تخضع لمعايير وظيفية بعيدة عن الحزبية.

2. جرجون، أحمد (2013): دور تكنولوجيا المعلومات في التنسيق بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الأجهزة الأمنية (المكونات المادية - البرمجيات - مهارات استخدام الحاسوب لدى العاملين)، والتعرف إلى الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في عملية التنسيق بين هذه الأجهزة (التنسيق لتطوير تبادل المعلومات - التنسيق المعلوماتي في إنجاز المهام - التنسيق العملي على الأرض)؛ ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من رؤساء الإدارات والأقسام في الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية الفلسطينية - قطاع غزة (الشرطة، الأمن الداخلي، الأمن والحماية)، واستخدم الباحث طريقة العينة الطبقية العشوائية، حيث تكونت العينة من 280 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: ضعف واقع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الأجهزة الأمنية العاملة في قطاع غزة، ووجود علاقة طردية بين واقع تكنولوجيا المعلومات في الأجهزة الأمنية والتنسيق بين هذه الأجهزة. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: العمل على بناء البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات لاستخدام أسلوب التنسيق الإلكتروني بين الأجهزة

الأمنية لضمان سرعة تنفيذ المهمات الأمنية بالشكل المطلوب، إجراء التمارين العملية على استخدام تكنولوجيا المعلومات المتوفرة في التنسيق لتعزيز أسلوب العمل الجماعي بروح الفريق.

3. حميد، معين (2012): المعلومة الأمنية في ضوء الشريعة الإسلامية وأثرها في تحقيق الأمن.

تجسدت أهمية الدراسة حول فقه المعلومة الأمنية من خلال بيان الشروط الشرعية لعناصر جمع المعلومات إلى جانب الشروط المهنية لأدوات المعلومة الأمنية، ووسائلها، وأساليبها، وكذلك دقة العمل الأمني المستند إلى المعلومة الدقيقة تحقق هيبة الدولة في نفوس الخارجين عن القانون؛ لعلمهم بقوة أداء الدولة، ونجاحها في تحقيق أهدافها الأمنية. وأداة الدولة الرئيسية للوقاية من أعدائها، أو النيل منهم، فلا يجوز الاعتماد على المعلومة قبل التحقق من صدقها، ودقتها، ووضوحها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن الأمن حاجة إنسانية ملحة وضرورية ولا تستقيم الحياة الإنسانية بمعزل عنها، وأنه يعمل على دعم الاستقرار والرفي والازدهار على مستوى الفرد والجماعة والدولة، وأن الأمن يحتاج إلى دعائم وركائز ومقومات، وعلى أولى الأمر العمل حثيثاً لتحقيقها في الدولة صيانة للأمن وإعلاء رايته. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: من الضروري جداً استحداث تخصصات تُعنى بتعليم فقه العمل الأمني لرفد الأمة برجل الأمن الذي يدرك فقه عمله الذي يمارسه ويلتزم به، ولزوم إنشاء المؤسسة الأمنية بكل فروعها وفقاً للمعايير المهنية، والشرعية، والأخلاقية القياسية، ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في الحقل الأمني حول العالم.

4. النجار، نداء (2012): دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة "دراسة حالة الجامعة الإسلامية".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في الجامعة الإسلامية من خلال محاور الدراسة الأساسية والمتمثلة في وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة الموارد البشرية، المهارات الأساسية للمورد البشري في عصر المعلومات، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحويل الاقتصاد المعرفي، جودة الخدمات المقدمة، الإبداع والتطوير، كما هدفت التعرف إلى المهارات التي ينبغي توافرها في المورد البشري لضمان نجاحه في عصر المعلومات، واستجلاء الغموض تجاه موضوع صناعة المعلومات. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين الأكاديميين والإداريين العاملين في الجامعة الإسلامية، واستخدم الباحث طريقة العينة الطبقية العشوائية، حيث تكونت العينة من 300 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: توفر المهارات الأساسية اللازمة في عصر المعلومات لدى العاملين، متمثلة في قدرة العاملين على بناء علاقات تعاون وتواصل مع الآخرين، تواجد بنية تحتية جيدة لتكنولوجيا المعلومات للتحويل للاقتصاد المعرفي، ممثلة في توفر أجهزة تقنية متنوعة بمواصفات عالية الجودة، ووجود قاعدة بيانات متكاملة ومتاحة لجميع الوحدات. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: مواصلة التركيز على تطوير نشاطات إدارة الموارد البشرية والعمل على تحديثها باستمرار لتواكب آخر مستجدات علم إدارة الموارد البشرية، العمل على تطبيق مختلف البرامج التدريبية الإلكترونية للعاملين من أجل تطوير مهاراتهم.

5. شلايل، فارس (2012): الأساليب الكمية في صنع القرار وحل المشكلات "دراسة تطبيقية على جهاز الدفاع المدني بغزة".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى معرفة أعمال جهاز الدفاع المدني وامكانياته ودراسة خطته وأساليبه وبرامجه اللازمة لصنع القرار، وأيضاً معرفة مدى استخدام الأساليب الكمية في صنع القرار وحل المشكلات. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من ضباط جهاز الدفاع المدني بجميع رتبهم، واستخدم الباحث طريقة العينة أسلوب الحصر الشامل، حيث تكونت العينة من 149 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: يسعى جهاز الدفاع المدني إلى تطوير أساليب التخطيط وعمل الدراسات اللازمة لتحسين مفاهيم العمل وتطوير الأداء، إلا أن التوجه هو لإيجاد قسم متخصص لهذا الهدف، وأن جهاز الدفاع المدني يعاني من نقص حاد في الأجهزة والمواد والسيارات اللازمة لسير العمل الناتج عن الحصار المستمر منذ عام 2007م.

كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: الاهتمام بتنوع الكفاءات والتخصصات الضرورية لتطوير العمل في أجهزة الحكومة بشكل عام وجهاز الدفاع المدني بشكل خاص، أيضاً إجراء محاضرات وعمل دورات وورش عمل لأصحاب القرار، توضح أهمية استخدام الوسائل العلمية الحديثة وخاصة الأساليب الكمية وكذلك مجالات استخدامها وكيفية تطبيقها.

6. السر، أيمن (2008): واقع إعادة هندسة العمليات الإدارية في وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) في وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة، واستعراض واقع وزارة الداخلية والأمن الوطني وبيان دورها وأهميتها، بصفتها من أهم الوزارات السيادية، وكذلك التعرف إلى المعوقات والصعوبات التي تواجه إعادة هندسة

العمليات الإدارية والتطوير، وتقديم مقترحات وتوصيات تساعد على تطوير وإعادة هندسة العمليات الإدارية لدى الوزارة. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من الموظفين في الشؤون المدنية والشؤون العسكرية بوزارة الداخلية بغزة، واستخدم الباحث طريقة العينة العشوائية الطبقية، حيث تكونت العينة من 300 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: وجود وعي لدى قيادة وزارة الداخلية بمفاهيم التطوير الإداري، ولكن هناك قصور في فهم مفهوم هندسة "إعادة هندسة" العمليات الإدارية، أيضاً وجود ازدواجية وتداخل في الصلاحيات والعمل بين إدارات عديدة في الجانب العسكري والجانب المدني. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: الاهتمام بتعزيز مفهوم الهندسة وإعادة البناء والتطوير لدى قيادة الوزارة، وتحديد سياسات إدارية واضحة ومفهومة بحيث لا تتعارض مع القوانين والتشريعات.

7. أبو سبت، صبري (2005): تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى معرفة الفروق بين مكونات نظم المعلومات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، ومعرفة مدى استخدام نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات، وكذلك التعرف إلى العلاقة بين المستوى التنظيمي لدائرة نظم المعلومات الإدارية واستخدام المعلومات اللازمة لصنع القرارات الإدارية، كذلك التعرف إلى مدى تقديم نظم المعلومات الإدارية في الجامعات الفلسطينية لمعلومات مناسبة ودقيقة وكافية في الوقت المناسب، وذلك من وجهة نظر صانعي القرار. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين الإداريين والأكاديميين متخذي القرارات في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، واستخدم الباحث طريقة العينة العشوائية الطبقية، حيث تكونت العينة من 204 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: وجود تقنيات حديثة في مكونات نظم المعلومات الإدارية جعلت مستخدمي هذه النظم يعتمدون عليها اعتماداً كبيراً في صنع القرارات الخاصة بهم في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، أيضاً هناك استخدام فاعل من قبل صانعي القرار لنظم المعلومات الإدارية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في صنع قراراتهم الإدارية نظراً لجودة المعلومات الناتجة من هذه النظم. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: أن تحرص الجامعات الفلسطينية على زيادة جودة المعلومات التي تقدمها نظمها من حيث زيادة دقتها، وسرعة الوصول إليها، وملاءمتها، وكفايتها الكمية، وتطوير النظم الحالية وذلك بحيث تشمل أشكالاً

مختلفة من التقارير مثل المخططات والجدول والرسوم البيانية التي يسهل فهمها وتحليلها للمساعدة في اتخاذ القرار.

8. غنيم، ماهر (2004): دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة بفلسطين.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة بفلسطين، ووفقاً لذلك تركز هدف الدراسة على استكشاف مدى توفر البنية التحتية لنظم المعلومات الإدارية المحوسبة وصنع القرارات الإدارية في بلديات قطاع غزة. إضافة إلى التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على استخدام نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في صنع القرارات. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع البلديات الفلسطينية في قطاع غزة والمسجلة لدى وزارة الحكم المحلي، واستخدم الباحث طريقة العينة الحصصية، حيث تكونت العينة من 118 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن المستوى التنظيمي لدائرة نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في البلديات مناسب للمستفيدين، أيضاً أن النظام الحالي في البلدية يعد نظاماً فاعلاً في إنتاج المعلومات اللازمة لصنع القرارات. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: تأكيد أهمية نظم المعلومات كمتغير مهم في عملية صنع القرارات، وضرورة الاهتمام بعنصر المعلومات ومعالجتها، وذلك من خلال تطوير الهياكل التنظيمية لنظم المعلومات الإدارية المحوسبة وإنشاء دوائر متخصصة للنظم والمعلومات، ضرورة إنشاء نظم معلومات إدارية محوسبة متكاملة تغطي كافة المجالات والتطبيقات لجميع دوائر البلدية ويمكنها اكتشاف الأخطاء وإصدار رسائل خاصة بذلك، وتأخذ في الاعتبار ظروف البيئة الخارجية ذات العلاقة بالبلدية سواء كانت قانونية أم اجتماعية أم سكانية أم سياسية، من أجل زيادة فعالية النظام الحالي.

9. اشتية، بكر (2004): واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها، جامعة النجاح الوطنية.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى ما يعرف عالمياً باقتصاديات المعلومات التي تناولتها الدراسة من خلال استعراض الأدبيات العالمية المختصة، كما تطرقت الدراسة لمقومات مجتمع المعرفة الفلسطيني الذي يمكن اعتباره البنية الأساسية والمادة الخام لاقتصاديات المعلومات. فقام الباحث ببناء هرم عنقودي يوضح أولويات المعرفة الفلسطينية التي تبدأ بالأسرة، مروراً بقطاع التعليم بشقيه العام والعالي، وحركة البحث العلمي والتطوير التقني، وصولاً للابتكار الذي تبنى عليه الاقتصاديات العالمية. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: لا تعاني المناطق الفلسطينية من مشاكل في كم الالتحاق بمؤسسات التعليم العام والعالى. أيضاً أظهرت الدراسة خلو موازنة السلطة الفلسطينية من أي بند لتمويل البحث والتطوير، واقتصار مصادر تمويل المراكز البحثية على المساعدات العالمية والعربية والمحلية. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: تشكيل فريق عمل مختص من قبل الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاءات، ويعمل على قياس الأنشطة المعلوماتية الفلسطينية الأولية والثانوية وفقاً للتصنيفات الواردة في هذه الدراسة ضرورة بلورة استراتيجية وطنية لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات.

ثانياً: الدراسات العربية:

1. المطيري، مفلح، (2013): نظم المعلومات ودورها في ترشيد القرارات الإدارية لضباط المديرية العامة لحرس الحدود بمدينة الرياض.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مدى استخدام نظم المعلومات في ترشيد القرارات الإدارية لضباط المديرية العامة لحرس الحدود، وإيجابيات استخدام هذه النظم، وكذلك المعوقات التي تحد من استخدام هذه النظم، ووسائل التغلب على المعوقات. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي، وقد تكون مجتمع الدراسة من ضباط المديرية العامة لحرس الحدود، واستخدم الباحث طريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث تكونت العينة من 228 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن التقارير الدورية في حرس الحدود تساهم بدرجة كبيرة في ترشيد القرارات الإدارية داخل القطاع. أيضاً من إيجابيات استخدام نظم المعلومات تبصير متخذي القرار بآثاره الإيجابية على الجهات المتعاملة مع حرس الحدود وإكساب منسوبي حرس الحدود الخبرة. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: تدعيم البنية التحتية اللازمة لاستخدام نظم المعلومات في ترشيد القرارات الإدارية بجميع قطاعات حرس الحدود، تزويد المديرية العامة لحرس الحدود بنظم المعلومات اللازمة لمساعدة منسوبي حرس الحدود على اتخاذ القرارات في الظروف التقليدية والطارئة.

2. بو سمرة، عبد الله (2013): القرار الأمني ودوره في إدارة الأزمات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مفهوم ودور القرار الأمني في إدارة الأزمات، والتعرف إلى نظم القرارات الأمنية والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الأمني، ومراحل صنع القرار الأمني وعناصره،

وقيمة المعلومات وخصائصها في عملية اتخاذ القرار الأمني؛ ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج البحثي التحليلي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن تضيق مستوى المشاركة في القرارات، وعدم تفويض الصلاحيات يخلق جواً من عدم الثقة بين الرؤساء والمرووسين، أيضاً قدرة المنظمات على توفير المعلومات الضرورية وبسرعة، يعد المطلب الأساسي لترشيد عملية اتخاذ القرارات. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة توسيع مستوى المشاركة في القرارات، وتفويض الصلاحيات، بحيث تخلق جواً من الثقة بين الرؤساء والمرووسين، وبالتالي رفع الكفاءات والمهارات الإدارية بين العاملين، وضرورة التأكيد على أن قدرة المنظمات لتوفير المعلومات اللازمة بسرعة، تعد المطلب الأساسي لترشيد عملية اتخاذ القرارات.

3. الغنزي، حمود (2011): تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى استقرار واقع تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية للوصول إلى المأمول من عملية التبادل، وذلك من خلال التعرف إلى واقع تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية والمعوقات التي تمنع تبادلها والحلول التي ستؤدي إلى زوالها. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الوحدات الإدارية المسؤولة عن تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية، واستخدم الباحث طريقة العينة العشوائية، حيث تكونت العينة من 165 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: وجود آليه لتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية تعتمد على وسائل تقليدية عديدة، تتمثل في: المخاطبات الرسمية، واللجان الأمنية المشتركة والثنائية الدائمة والمؤقتة، والاتصال غير الرسمي، ووسائل إلكترونية تتمثل في الربط الإلكتروني بمركز المعلومات الوطني، أيضاً وجود معوقات تحد من تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية، أهمها: التفاوت في تطور تقنية المعلومات، وعدم تحديد صلاحيات التبادل، وعدم وضوح أنظمة التبادل بين المنظمات الأمنية والخوف من كشفها وكشف أهداف سرية خاصة بالجهاز الأمني. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: تعزيز مقومات تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية عن طريق العمل على تطوير سياسات التبادل، والعمل على تطوير الثقافة التنظيمية ونشر ثقافة التبادل بالمعلومات بين المنظمات الأمنية، وفهم الأهداف الأمنية للمنظمات الأمنية المسؤولة عن الأمن الوطني.

4. العتيبي، عبد العزيز، (2011): إدارة المعلومات ودورها في صنع القرارات بالمديرية العامة للجوازات بالرياض.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مصادر المعلومات اللازمة لصنع القرارات بالمديرية العامة للجوازات، وتحديد مجالات استخدام وسائل تقنية المعلومات في صنع القرارات، وتحديد الصعوبات التي تواجه صانعي القرار في الحصول على المعلومات بوسائل التقنية الحديثة، ومعرفة الإجراءات التي يجب اتخاذها للتغلب على الصعوبات التي تواجه القرارات في الحصول على المعلومات. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة الأمنيين: مدراء الإدارات، ونوابهم، ومدراء الشعب، والأقسام بالمديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض، واستخدم الباحث طريقة عينة الحصر الشامل، حيث تكونت العينة من 107 مفردات.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن أهم مصادر المعلومات الإلكترونية اللازمة لصنع القرارات تمثلت في: ارتباط المديرية بقواعد البيانات المركزية الحاسوبية المرتبطة بالأنظمة والمعلومات الخاصة بالإدارة، أيضاً هناك صعوبات تواجه صانعي القرار في الحصول على المعلومات بوسائل التقنية الحديثة من أهمها: نقص الاعتمادات المالية، غياب الاستراتيجية، ضعف تجهيزات تقنية المعلومات. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: الاهتمام بالدور الذي تلعبه الإدارة الرشيدة للمعلومات في صناعة القرارات السليمة، فالقرار الصائب يحتاج لمعلومات صحيحة حديثة وسريعة حتى يصل إلى الكفاءة المنشودة، واتباع الطرق والأساليب الصحيحة في صناعة القرارات، وذلك من خلال ربط عملية صناعتها بقاعدة المرجعية المعلوماتية، واعتماد آلية مؤسسية معلوماتية.

5. القحطاني، عبد الله (2011): إدارة المعلومات ودورها في تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر ضباط مركز وإدارات المعلومات برئاسة الحرس الوطني.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور مركز وإدارات المعلومات في رئاسة الحرس الوطني، وسبل تنمية الموارد البشرية بالرئاسة، والتعرف إلى واقع دور مركز وإدارات المعلومات في تنمية الموارد البشرية والصعوبات التي تحد من دور مركز وإدارات المعلومات في تنمية الموارد البشرية برئاسة الحرس الوطني؛ ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الضباط العاملين في مركز وإدارات المعلومات برئاسة الحرس الوطني، واستخدم الباحث طريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث تكونت العينة من 415 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: ضمان تحقيق السرية التامة للبيانات والمعلومات، وتطوير نظم المعلومات لتحسين أداء منتسبي رئاسة الحرس، أيضاً توجيه وإرشاد العاملين

الجدد، وتحسين مسؤوليات الأداء لكل فرد، ورفع الروح المعنوية للعاملين، وتحسين علاقات العمل بين العاملين. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: توعية العاملين بأهمية تنمية الموارد البشرية، وتفعيل دور مركز إدارات المعلومات في تبني استراتيجية آنية ومستقبلية لتنمية وتطوير قدرات الموارد البشرية، وتوعيتهم بأهمية الدور، وضرورة تحري الدقة في البيانات والمعلومات لضمان عدم تكرارها وحمايتها وعدم فقدانها.

6. القحطاني، خالد (2009): مدى مساهمة نظم المعلومات الإدارية في عملية ترشيد القرارات الإدارية في ديوان وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع نظم المعلومات في ديوان وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية، والتعرف إلى أهم مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية، وكذلك التعرف إلى الطرق والإجراءات المستخدمة في الحصول على المعلومات، ومدى فاعلية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية، والخطوات التي يمكن اتباعها لتفعيل دور نظم المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية؛ ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين بديوان وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث طريقة العينة العشوائية، حيث تكونت العينة من 85 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أهمية وجود مصادر للحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية بديوان وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية، أيضاً توافق أفراد عينة الدراسة بدرجة عالية على الطرق والإجراءات المستخدمة في الحصول على المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات الإدارية بالوزارة. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: العمل على تدريب العاملين بديوان وزارة الداخلية على الاعتماد على نظم المعلومات لترشيد اتخاذ القرارات، والعمل على التحديث المستمر للمعلومات بديوان وزارة الداخلية.

7. البراهيم، فيصل (2008): العوامل المؤثرة على مشاركة الموظفين في صنع القرار وعلاقته بمستوى أدائهم.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى العوامل الشخصية والتنظيمية والاجتماعية المؤثرة في مشاركة الموظفين بمجلس الشورى في صناعة القرار، ومعرفة العلاقة بين المشاركة في صناعة القرار والأداء الوظيفي لدى الموظفين بمجلس الشورى. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي بمدخله: المدخل الوثائقي والمدخل المسحي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين بمجلس

الشورى السعودي خلال العام 1428هـ - 1429هـ، واستخدم الباحث طريقة العينة العشوائية، حيث تكونت العينة من 242 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن هنالك تأثيراً للعوامل الشخصية والتنظيمية والاجتماعية على مشاركة الموظفين في صنع القرار في مجلس الشورى، وأن أكثر هذه العوامل تأثيراً كانت العوامل الاجتماعية، أيضاً، أن الموظفين بمجلس الشورى موافقون بشدة على علاقة المشاركة في صناعة القرار بالأداء الوظيفي لدى الموظفين. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: تهيئة بيئة العمل بما يدعم مشاركة الموظفين في عملية صنع القرار، وذلك من خلال تطوير الهيكل التنظيمي (التقليدي) ومحاولة جعله يتحول إلى نمط الهيكل الأفقي؛ الأمر الذي يختصر المستويات التنظيمية وخط السلطة والوقت المستغرق في الاتصال بين المستويات، وإعداد الدورات التدريبية للموظفين بمجلس الشورى وخاصة في مجالات مهارات صنع القرارات بما يزيد الوعي حول مفهومها وكيفية ممارستها.

8. الزهراني، جمعان (2008): مجالات تطبيق نظم المعلومات في الأجهزة الأمنية وسبل التعامل مع مهدداتها.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مجالات تطبيق نظم المعلومات في الأجهزة الأمنية وسبل التعامل مع مهدداتها كهدف رئيس للدراسة من خلال الكشف عن مجالات تطبيق نظم المعلومات في المديرية العامة للمباحث، والتعرف إلى مهددات نظم المعلومات ومدى وعى العاملين في المديرية العامة للمباحث بها، وما هي معوقات تأمين نظم المعلومات والسبل الكفيلة بالتعامل مع مهدداتها. ولتحقيق تلك الاهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من العسكريين (الضباط والأفراد) والمدنيين العاملين في إدارتي الحاسب الآلي والمعلومات بالمديرية العامة للمباحث بمدينة الرياض، واستخدم الباحث طريقة العينة الحصر الشامل، حيث تكونت عينة من 160 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن المجالات المهمة لتطبيق نظم المعلومات هي استخدام أنظمة خاصة بحفظ الأدلة الجنائية التي تدين المطلوبين أمنياً، أيضاً، أن المهددات التي تهدد نظم المعلومات هي تهاون بعض الموظفين في الحفاظ على كلمة السر وفقدان وسائط التخزين، ونسخ البرامج والمعلومات، وعدم كفاية الإجراءات الأمنية. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: إنشاء شعبة أو قسم متخصص في أمن المعلومات يتولى مراقبة تنفيذ سياسات أمن المعلومات، وتوقيع العقوبات على المخالفين أو من يتسببون في تهديد أمن المعلومات، ووضع سيناريوهات مسبقة تتضمن الإجراءات التي يجب القيام بها في حال حدوث اختراق أمني، وإعداد خطة بديلة في حالة الطوارئ.

9. الحميضي، عبد العزيز (2007): عملية صنع القرارات وعلاقتها بالرضا الوظيفي.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى طبيعة عملية صنع القرارات بمجلس الشورى وعلاقتها بمستوى الرضا الوظيفي لدى الموظفين، والتعرف إلى مستوى الرضا الوظيفي، والمراحل التي تتم من خلالها عملية صنع القرارات؛ ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي مجلس الشورى السعودي بمدينة الرياض خلال العام 1427هـ - 1428هـ، واستخدم الباحث طريقة عينة الحصر الشامل، حيث تكونت العينة من 246 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن أفراد عينة الدراسة موافقون - إلى حد ما - على مشاركتهم في عملية صنع القرارات، أيضاً، أن عملية صنع القرارات بالمجلس تتسم باللامركزية في بعض جوانبها بينما تزيد درجة اللامركزية في جوانب أخرى. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: تفعيل مشاركة الموظفين في عملية صنع القرارات وتشجيعهم على المبادرة، وتقليل حدة المركزية في بعض جوانب عملية صنع القرارات، وذلك بتحفيز الإدارات على عقد اجتماعات مع موظفيها في حال طرح موضوع يتطلب اتخاذ قرار بشأنه.

10. الفهيد، عبد المحسن (2006) التنسيق بين الأجهزة الأمنية ودورها في مواجهة الأزمات.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى طبيعة التنسيق بين الأجهزة الأمنية المسؤولة عن مواجهة الأزمات، وأساليب التنسيق بين الأجهزة الأمنية لمواجهة الأزمات، والمعوقات التي تحد من التنسيق بين الأجهزة الأمنية؛ ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بغرف العمليات والمشرفين عليهم في الأجهزة الأمنية والأمن الصناعي بمدينة الجبيل الصناعية في السعودية، واستخدم الباحث طريقة عينة الحصر الشامل، حيث تكونت العينة من 232 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: وجود تنسيق عالٍ بين الأجهزة الأمنية المسؤولة عن مواجهة الأزمات، وكان في مقدمته "إدراك المسؤولين أهمية التنسيق فيما بينهم لمواجهة الأزمات الأمنية"، أيضاً، هناك أزمات بدرجة متوسطة يمكن أن تتعرض إليها مدينة الجبيل الصناعية، وكان على رأسها "أزمات أمنية ناتجة عن حرائق كبيرة". كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: توجيه مزيد من الاهتمام بتشكيل لجان عليا متخصصة في الأجهزة الأمنية والاستعانة بذوي الخبرة لإعادة تقويم عملية التنسيق في مواجهة الأزمات، وقياس مدى فاعلية التنسيق في الوقت الراهن لتحقيق أقصى فائدة مرجوة منه، ومراعاة تكامل مستويات التنسيق المختلفة بين الأجهزة الأمنية لمواجهة الأزمات.

11. الفالح، خالد (2005): مقومات التعامل مع المصادر المفتوحة لجمع المعلومات الأمنية.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى المصادر المفتوحة بما يوضح أهميتها ومميزاتها للأجهزة الأمنية، وأساليب مقومات تعامل الأجهزة الأمنية معها، ومدى استخدام الأجهزة الأمنية المصادر المفتوحة لجمع المعلومات الأمنية، وكذلك التعرف إلى معوقات تعامل الأجهزة الأمنية مع المصادر المفتوحة بالمملكة العربية السعودية. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مركز الإعلام والاتصال الدولي بجهاز رئاسة الاستخبارات العام بالرياض، واستخدم الباحث طريقة عينة المسح الشامل، حيث تكونت العينة من 185 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: اعتبار المصادر المفتوحة مهمة بسبب تعدد مصادرها وغزارة معلوماتها والتفصيلية وانعدام القيود السرية، وقلة التكلفة المالية، أيضاً، اتضح من الدراسة أن الصحف كمصدر مفتوح حظي على درجة استخدام كبيرة، ثم يليها المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت ثم الإذاعة المرئية. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: يتطلب على الأجهزة الأمنية توعية مسؤولي الأمن بأهمية المصادر المفتوحة وكيفية الاستفادة منها، وأن تحتل عملية التعامل مع المصادر مكانها في البناء التنظيمي، وعلى الأجهزة الأمنية قبل أن تخوض في المصادر المفتوحة أن تحدد المعلومات ذات الأهمية الأمنية المباشرة أو غير المباشرة، وذلك يسهل على الأجهزة الأمنية الحصول على المعلومات.

12. المزيد، منصور (1998) دور المعلومات في ترشيد القرار الأمني "دراسة تطبيقية في إمارة الرياض، السعودية".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى إبراز دور المعلومات في ترشيد القرار من خلال التعرف إلى عناصر ومكونات نظام المعلومات، وكذلك من خلال عناصر ومكونات عملية اتخاذ القرارات في إمارة منطقة الرياض. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام طريقة المسح الاجتماعي، وقد تكون مجتمع الدراسة من متخذي القرارات في إمارة منطقة الرياض، واستخدم الباحث طريقة عينة عشوائية طبقية، حيث تكونت العينة من 184 مفردة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: اتضح أن أهم مصادر جمع البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات هي السجلات الرسمية، والأنظمة والتعليمات فقط، أيضاً، أن فاعلية عملية صنع واتخاذ القرار ناتجة عن قدرة الرؤساء على متابعة تنفيذ القرارات، وقدرتهم على تحديد البديل الأمثل، واعتمادهم على الطرق العلمية في اتخاذ القرارات. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: السعي نحو الارتقاء بمستوى فاعلية نظام المعلومات بالإمارة، لوجود نظام متكامل

ومناسب، وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، وتوفير معلومات دقيقة وتقديم حلول أمام متخذ القرار، والاستعانة ببعض الخبراء والمتخصصين في هذا المجال، حتى يتم تكوين الخبرة العملية المطلوبة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

1. من حيث الموضوع:

تناولت الدراسات السابقة موضوع إدارة المعلومات من جوانب عديدة مثل: الجانب الأمني للمعلومات وكذلك الجانب الإداري لها، كما تناولت الدراسات دور المعلومات في عملية صنع القرارات بشكل عام والقرار الأمني بشكل خاص، وكيف تؤثر المعلومات في عملية صنع القرارات، وكذلك دور المعلومات على سلامة القرارات المتخذة، ودور المعلومات في عملية ترشيد القرارات، أيضاً، تناولت الدراسات وزارة الداخلية والأمن الوطني، سواء كانت الدراسة تتناول أحد أجهزة الوزارة منفرداً، أو الأجهزة الأمنية ككل، مثل تبادل المعلومات، والتنسيق المعلوماتي بين أجهزة الوزارة.

2. من حيث الفترة الزمنية:

أجريت الدراسات السابقة في فترات زمنية مختلفة، حيث كانت تلك الدراسات خلال العام الحالي 2015م وأقدمها كان في عام 1998م.

3. من حيث المكان:

تنوعت أماكن تطبيق تلك الدراسات، فمنها المحلية (غزة والضفة)، ومنها العربية (الإمارات، السعودية).

4. من حيث المنهج:

اعتمدت الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي، كما أضافت بعض الدراسات، مثل: دراسة (بو سمرة، 2013) منهج البحث التحليلي، ودراسة (الحميضي، 2007) المنهج الوصفي المسحي، ودراسة (المزيد) طريقة المسح الاجتماعي.

5. من حيث الأدوات:

استخدمت الدراسات السابقة الاستبانة كأداة للدراسة، وأنّ دراسة (عرفة، 2015) ودراسة (النجار، 2012)، ودراسة (غنيم، 2004)، ودراسة (اشتية، 2004)، اتخذت المقابلة كأداة إلى جانب الأداة الرئيسية.

أوجه التميز	أوجه الاستفادة	أوجه الاختلاف	أوجه الاتفاق	اسم الدراسة
- تبحث في جانب مهم وجيوي وهو دور إدارة المعلومات الأمنية، والمتطلبات الضرورية لهذا الدور، وأثره المحتمل على الأداء المؤسسي. - حادثه الموضوع كونه تناول كيفية إدارة المعلومات التي تحسن صنع القرار بوزارة الداخلية بالمحافظات الجنوبية. - البعد الزمني خاصة أن الدراسة أجريت في وقت تحتاج الأجهزة الأمنية في المحافظات الجيوبية إليه للارتقاء بأدائها وخاصة إدارة المعلومات المتوفرة لتحسين قدرتها على صنع القرار. - الخروج بنتائج وتوصيات ترسم الطريق لعملية صنع قرارات سليمة وموقفة.	الإطار النظري في تناوله لجهاز الأمن الداخلي.	- العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. - اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	- استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. - استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. - استخدم الباحث المقابلة كأداة مساعدة لجمع المعلومات.	عرفة (2015) معيقات دمج جهازي الداخلي والأمن الوقائي وسبل التغلب عليها.
- البعد الزمني خاصة أن الدراسة أجريت في وقت تحتاج الأجهزة الأمنية في المحافظات الجيوبية إليه للارتقاء بأدائها وخاصة إدارة المعلومات المتوفرة لتحسين قدرتها على صنع القرار. - الخروج بنتائج وتوصيات ترسم الطريق لعملية صنع قرارات سليمة وموقفة.	التعريف إلى دور القرار الأمني في إدارة الأزمات.	- منهج البحث التحليلي. - العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. - اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	- استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. - استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	بو سمرة (2013) القرار الأمني ودوره في إدارة الأزمات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
الخروج بنتائج وتوصيات ترسم الطريق لعملية صنع قرارات سليمة وموقفة.	معرفة آلية التنسيق بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية.	- العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. - اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	- استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. - استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	جرغون (2013) دور تكنولوجيا المعلومات في التنسيق بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية.
الخروج بنتائج وتوصيات ترسم الطريق لعملية صنع قرارات سليمة وموقفة.	التعريف إلى دور نظم المعلومات ومدى تأثيرها على ترشيد عملية اتخاذ القرار.	- العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. - اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	- استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. - استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	المطيري (2013) نظم المعلومات ودورها في ترشيد القرارات الإدارية لضباط المديرية

■ ستكون الدراسة مركزة على فئات المسؤولين عن صنع واتخاذ القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.		الدراسة.	لجمع المعلومات.	العامّة لحرس الحدود بمدينة الرياض.
	■ التعرف إلى ضوابط العمل الأمني في ضوء الشريعة الإسلامية		■ استخدم الباحث المقابلة كأداة لجمع المعلومات.	حميد (2012) المعلومة الأمنية في ضوء الشريعة الإسلامية وأثرها في تحقيق الأمن.
	■ الإطار النظري في تناوله صنع القرار، وكذلك المديرية العامة للدفاع المدني.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	شلايل (2012) الأساليب الكمية في صنع القرار وحل المشكلات "دراسة تطبيقية على جهاز الدفاع المدني بغزة".
	■ التعرف إلى المهارات اللازمة التي تساعد على صناعة المعلومات.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. ■ استخدمت الباحثة المقابلة كأداة مساعدة لجمع معلومات.	النجار (2012) دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة "دراسة حالة الجامعة الإسلامية".
	■ الإطار النظري في تناوله لإدارة المعلومات.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	القحطاني (2011) إدارة المعلومات ودورها في تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر ضباط مركز وإدارات المعلومات

				برئاسة الحرس الوطني.
	■ التعرف على آلية تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	العنزي (2011) تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية.
	■ التعرف على دور إدارة المعلومات في عملية صنع القرار. ■ في تصميم الاستبانة.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في أحد الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	العتيبي (2011) إدارة المعلومات ودورها في صنع القرارات بالمديرية العامة للجوازات بالرياض.
	■ التعرف إلى عملية ترشيح القرارات من خلال الحصول على المصادر اللازمة.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	القحطاني (2009) مدى مساهمة نظم المعلومات الإدارية في عملية ترشيح القرارات الإدارية في ديوان الداخلية بالمملكة العربية السعودية.
	■ التعرف إلى هيكلية أجهزة وزارة الداخلية المدنية والعسكرية.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	السر (2008) واقع إعادة هندسة العمليات الإدارية في وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة.
	■ التعرف إلى محددات	■ العينة محل الدراسة اختلفت من	■ استخدم الباحث المنهج الوصفي	الزهراني (2008)

	المعلومات التي تهدد صنع القرارات.	حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	مجالات تطبيق نظم المعلومات في الأجهزة الأمنية وسبل التعامل مع مهاداتها.
	■ الإطار النظري في تناوله أثر مشاركة الموظفين في عملية صنع القرار.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	البراهيم (2008) العوامل المؤثرة على مشاركة الموظفين في صنع القرار وعلاقته بمستوى أدائهم.
	■ الإطار النظري في تناوله لعملية صنع القرارات.	■ استخدم المنهج الوصفي المسحي. ■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم الباحث منهج الحصر الشامل. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	الحميضي (2007) عملية صنع القرارات وعلاقتها بالرضا الوظيفي.
	■ معرفة آلية التنسيق بين الأجهزة الأمنية.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	الفهيد (2006) التنسيق بين الأجهزة الأمنية ودورها في مواجهة الأزمات.

	■ التعرف إلى دور المعلومات في صناعة القرارات.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	أبو سبت (2005) تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
	■ التعرف إلى المصادر التي تقوم بجمع المعلومات الأمنية.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	الفالح (2005) مقومات التعامل مع المصادر المفتوحة لجمع المعلومات الأمنية.
	■ التعرف إلى مقومات مجتمع المعرفة الفلسطيني الذي يمكن اعتباره البنية الأساسية والمادة الخام لاقتصاديات المعلومات.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. ■ استخدم الباحث المقابلة كأداة مساعدة لجمع معلومات.	اشتية (2004) واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها، جامعة النجاح الوطنية.
	■ في الإطار النظري حول عملية صنع القرارات.	■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ■ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.	غنيم (2004) دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة بفلسطين.

			استخدم الباحث المقابلة كأداة مساعدة لجمع معلومات.	
	■ التعرف إلى عملية اتخاذ القرار ودور المعلومات في ترشيد هذا القرار.	■ استخدم المنهج الوصفي التحليلي. ■ العينة محل الدراسة اختلفت من حيث الكم العددي والنوعي. ■ اختلفت في الجوانب التي عالجتها الدراسة.	■ استخدم الباحث الاسئلة كأداة لجمع المعلومات.	المزيد (1998) دور المعلومات في ترشيد القرار الأمني "دراسة تطبيقية في إمارة الرياض".

الفصل الرابع المنهجية والإجراءات

المبحث الأول: منهجية الدراسة وإجراءاتها
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة وإجراءاتها

أولاً: المقدمة

ثانياً: منهج الدراسة

ثالثاً: مجتمع الدراسة

رابعاً: عينة الدراسة

خامساً: أداة الدراسة

سادساً: خطوات بناء الاستبانة

سابعاً: صدق أداة الدراسة

ثامناً: ثبات أداة الدراسة

تاسعاً: المعالجات الإحصائية المستخدمة

أولاً: المقدمة:

تعدّ منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً، يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي منها، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنياتها، والأدوات التي استخدمتها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

ثانياً: منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: اتجه الباحث إلى الكتب والمراجع العربية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض.
3. المقابلة: قام الباحث بعمل مقابلات لجمع المعلومات اللازمة لاستكمال الدراسة.

ثالثاً: مجتمع الدراسة:

يعرّف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من كافة العاملين في وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.

رابعاً: عينة الدراسة:

قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية ذات ثلاث مراحل، وهي اختيار وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية كمرحلة أولى، واختيار جهاز الأمن الداخلي كمرحلة ثانية، واختيار المفردات التي ينطبق عليها بحث الدراسة، وكان عددهم (190) مفردة من أصل (613) ضابط فما فوق في جهاز الأمن الداخلي، حيث تم توزيع عينة استطلاعية حجمها (30) استبانة لاختبار الاتساق الداخلي والصدق البنائي وثبات الاستبانة.

خامساً: أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول "واقع إدارة المعلومات الأمنية ودورها في صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية".

وتتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيب (العمر، المؤهل العلمي، الرتبة، المسمى الإداري، عدد سنوات الخدمة في أجهزة الأمن، المحافظة التي يعمل فيها).

القسم الثاني: عبارة عن محاور الدراسة، وتتكون من (86) فقرة، موزعة على ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية، ويتكون من (47) فقرة.

المجال الأول: إدارة المعلومات، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثاني: جمع المعلومات، ويتكون من (12) فقرة.

المجال الثالث: معالجة المعلومات، ويتكون من (8) فقرات.

المجال الرابع: أرشفة المعلومات، ويتكون من (7) فقرات.

المجال الخامس: تحليل المعلومات وتقدير الموقف ويتكون من (6) فقرات.

المجال السادس: استخدام التكنولوجيا ويتكون من (4) فقرات.

المحور الثاني: ما مدى التكامل المعلوماتي بين مكونات وزارة الداخلية، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الأول: ما مدى تبادل المعلومات، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الثاني: التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية، ويتكون من (5) فقرات.

المحور الثالث: دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية، ويتكون من (29) فقرة.

المجال الأول: تحديد المشكلة، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الثاني: تحليل المشكلة محل القرار، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الثالث: إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الرابع: اختيار البديل الملائم لحل المشكلة، ويتكون من (4) فقرات.

المجال الخامس: اتخاذ القرار والمتابعة، ويتكون من (5) فقرات.

المجال السادس: استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار ويتكون من (5) فقرات.

وتم استخدام التدرج (1-5) لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة حسب جدول رقم(1):

جدول رقم (1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	←←←	موافق بشدة
المقياس	1	2 3 4	5

اختار الباحث التدرج من (1-5) للاستجابة، وكلما اقتربت الإجابة من (5) دل ذلك على الموافقة العالية على ما ورد في الفقرة المعنية، وكل تدرج له وزن نسبي 20%.

سادساً: خطوات بناء الاستبانة:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة واقع إدارة المعلومات الأمنية ودورها في صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية، واتباع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

1. الاطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
2. استشارة الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين الإداريين في تحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها.
3. تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
4. تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
5. عرض الاستبانة على المشرف للنقاش وإبداء الملاحظات.
6. تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من ثلاثة محاور أساسية تحوي (120) فقرة.
7. تم عرض الاستبانة على (7) من المحكمين ذوي الخبرة في المجالات الأمنية والأكاديمية والإدارية والإحصائية في كل من الجامعات والمؤسسات الحكومية. والملحق رقم (2) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.
8. في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (86) فقرة. ملحق (3)

سابعاً: صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1. صدق المحكمين "الصدق الظاهري":
عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من (7) متخصصين في المجالات الأمنية والأكاديمية والإدارية والمهنية والإحصائية، وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية: انظر الملحق رقم (3).

2. صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

نتائج الاتساق الداخلي:

المحور الأول: واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية:

يوضح جدول رقم (2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "إدارة المعلومات" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "إدارة المعلومات" والدرجة الكلية للمجال

#	إدارة المعلومات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	توجد هيكلية واضحة لإدارة المعلومات	0.461*	0.000
2	توجد سياسات واضحة تضبط إدارة المعلومات	0.692*	0.000
3	توجد خطة واضحة لإدارة المعلومات	0.694*	0.000
4	يوجد فصل واضح بين مهام المعلومات (جمع ، معالجة ، تحليل ، أرشفة)	0.551*	0.000
5	تمتلك الإدارة ما يكفي من المقدرات والمعدات للقيام بمهام المعلومات	0.544*	0.000
6	توجد موازنة كافية لتغطية نفقات مهام إدارة المعلومات	0.555*	0.000
7	لدى الإدارة جهات استشارية بما يخص المعلومات وإدارتها	0.634*	0.000
8	يوجد آليات واضحة وناظمة لطرق تصعيد المعلومات إلى المستويات العليا	0.628*	0.000
9	تسهل إدارة المعلومات في زيادة الكفاءة في عملية صنع القرار	0.585*	0.000
10	تساعد إدارة المعلومات في تكوين رؤية واضحة حول القضايا الأمنية	0.598*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "جمع المعلومات" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم(3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "جمع المعلومات" والدرجة الكلية للمجال

#	جمع المعلومات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	توجد جهة مختصة تشرف على عملية جمع المعلومات الأمنية	0.506*	0.000
2	توجد معايير واضحة متفق عليها للتمييز بين المعلومات الأمنية وغيرها	0.637*	0.000
3	يبادر عناصر الجمع بتوفير المعلومات باستخدام مهاراتهم الأمنية	0.651*	0.000
4	الإجراءات المستخدمة في الجمع واضحة وسهلة	0.545*	0.000
5	تتوفر عناصر المعلومة الأمنية في المعلومات التي يتم جمعها	0.532*	0.000
6	توجد نماذج محددة يستخدمها العنصر في كتابة المعلومة وتتسجم مع طبيعة المعلومات وعناصرها	0.427*	0.000
7	يوجد قسم/دائرة مختصة لجمع المعلومات من المصادر العلنية/المفتوحة	0.457*	0.000
8	يوجد قسم/دائرة مختصة لجمع المعلومات من المصادر السرية	0.563*	0.000
9	يستخدم الجهاز الأساليب الاستخباراتية (اختراق- تجنيد) في جمع المعلومات	0.561*	0.000
10	يستخدم الجهاز الوسائل التقنية (تنصت، تصوير،...) في جمع المعلومات	0.567*	0.000
11	عناصر الرصد موزعة بحسب معيار المخاطر الأمنية (مساحة، كثافة سكانية، بؤر إجرامية،...)	0.588*	0.000
12	يوازن الجهاز بين حاجته لنوع المعلومات وكما	0.577*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معالجة المعلومات" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4): معالجة المعلومات

#	معالجة المعلومات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	توجد دائرة مختصة بمعالجة المعلومات	0.645*	0.000
2	توجد نماذج ومعايير واضحة لمعالجة المعلومات	0.698*	0.000
3	توجد وحدة فنية لإعداد تقارير حول محتوى المعلومات غير النصية (صور، أفلام،...)	0.594*	0.000
4	تسهم وحدة المعالجة في توجيه عملية الجمع	0.714*	0.000
5	يتم معالجة المعلومات أولاً بأول وفي الوقت المناسب	0.691*	0.000
6	تحدد دائرة معالجة المعلومات مدى صدق وأهمية المعلومة	0.661*	0.000
7	الإجراءات المستخدمة في المعالجة واضحة وسهلة	0.688*	0.000
8	تمتلك وحدة المعالجة الوسائل والتقنيات والبرامج التي تسهم في عملية المعالجة	0.481*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول رقم (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "أرشفة المعلومات" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (5): أرشفة المعلومات

#	أرشفة المعلومات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	توجد جهة مختصة تشرف على عملية أرشفة المعلومات الأمنية	0.536*	0.000
2	تصدر تقارير معلوماتية واضحة وخالية من التشويه ويمكن فهمها بسهولة	0.611*	0.000
3	المعلومات التي يُصدرها الأرشيف تكون مرتبة بحيث يسهل فهمها	0.633*	0.000
4	يُسهم الأرشيف في تحديث المعلومات	0.585*	0.000
5	توجد آليات واضحة لضمان تحقيق السرية التامة للبيانات والمعلومات	0.623*	0.000
6	يوجد أرشيف موحد للجهاز	0.720*	0.000
7	تتبع عملية أرشفة المعلومات حاجة الجهاز من حيث حفظ المعلومات وسهولة استرجاعها وقت الحاجة	0.681*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول رقم (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تحليل المعلومات وتقدير الموقف" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (6): تحليل المعلومات وتقدير الموقف

#	تحليل المعلومات وتقدير الموقف	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	يعمل عناصر التحليل كفريق واحد	0.760*	0.000
2	يحدد فريق التحليل السيناريوهات ويرجحها	0.762*	0.000
3	تصدر تقارير التحليل بشكل دوري	0.767*	0.000
4	يوجد كفاءات بشرية قادرة على التحليل العلمي للمشكلة الأمنية	0.709*	0.000
5	يستفيد متخذ القرار من توصيات فريق التحليل	0.704*	0.000
6	هل الإجراءات المتبعة في التحليل واضحة وسهلة	0.694*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول رقم (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "استخدام التكنولوجيا" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (7): استخدام التكنولوجيا

#	استخدام التكنولوجيا	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	توجد برامج محوسبة لخرن واسترجاع المعلومات	0.683*	0.000
2	يسعى الجهاز إلى توفير برامج تسهم في حفظ المعلومات وسريتها	0.765*	0.000
3	يتوفر لدى الجهاز برمجيات تضمن سرعة التواصل الآمن بين أقطاب العمل الأمني	0.780*	0.000
4	نظام إدارة المعلومات يعمل على توظيف وسائل التقنية المعلوماتية الحديثة لتنمية قدرة العاملين على إدارة المعلومات	0.800	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

المحور الثاني: ما مدى التكامل المعلوماتي بين مكونات وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية:

يوضح جدول رقم (8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "ما مدى تبادل المعلومات" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (8): ما مدى تبادل المعلومات

#	ما مدى تبادل المعلومات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	يقوم الجهاز بتبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى	0.718*	0.000
2	توجد لوائح واضحة لتنظيم تبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى	0.795*	0.000
3	توجد وحدات مختصة بتبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى	0.825*	0.000
4	يولي الجهاز أهمية لتبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى	0.858*	0.000
5	يقوم الجهاز بالتأكد من صحة المعلومات الأمنية المتبادلة مع الأجهزة الأمنية الأخرى	0.692*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول رقم (9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (9): التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية

#	التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	يملك الجهاز نظام معلومات خاصاً به	0.304*	0.000
2	يوجد ربط إلكتروني بين نظام المعلومات المحوسبة الخاص بالجهاز وأنظمة المعلومات الخاصة بالأجهزة الأمنية الأخرى	0.782*	0.000
3	يقوم الجهاز بتغذية نظام المعلومات المشترك مع الأجهزة الأمنية الأخرى بالمعلومات باستمرار	0.870*	0.000
4	يوفر نظام تبادل المعلومات الإلكتروني حرية الوصول للمعلومات لكافة الأجهزة الأمنية	0.800*	0.000
5	تحقق الهيكلية الحالية لنظام المعلومات المحوسبة تبادل المعلومات الكافية لكافة الأجهزة الأمنية	0.829*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثالثاً: دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية

يوضح جدول رقم (10): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تحديد المشكلة" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (10): تحديد المشكلة

#	تحديد المشكلة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	يتم توصيف المشكلة بشكل دقيق وواضح ومفصل	0.633*	0.000
2	من ضمن الإعداد المسبق يتم جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن الأحداث والمشاكل والكوارث المتوقعة	0.673*	0.000
3	من ضمن الإعداد المسبق يتم توفير الإمكانيات البشرية والمادية المناسبة لتفادي أو مواجهة تلك المشاكل أو الكوارث	0.763*	0.000
4	توفر إدارة المعلومات الأمنية استشرافاً (تنبؤ استخباري) سنوي	0.707*	0.000
5	تقدم إدارة المعلومات دراسات تحليلية للمعلومات الواردة بشكل تخصصي	0.700*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول رقم (11): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تحليل المشكلة محل القرار" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (11): تحليل المشكلة محل القرار

#	تحليل المشكلة محل القرار	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	يتم تجزئة المشكلة إلى أجزاء صغيرة	0.716*	0.000
2	يحصل متخذ القرار على ما يلزم من معلومات حول المشكلة الأمنية	0.746*	0.000
3	يتم تحليل كل مشكلة ليسهل حلها ويتخذ القرار السليم فيها	0.761*	0.000
4	يتم تحديد أثر المشكلة على سير العمل	0.758*	0.000
5	يتم تحديد ارتباط المشكلة الداخلي وامتدادها الخارجي (البيئة الداخلية والخارجية)	0.643*	0.000

يوضح جدول رقم (12) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (12): إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها

#	إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	يتم حصر السيناريوهات المتعلقة بالمشكلة وحلولها بشكل واقعي وموضوعي	0.797*	0.000
2	يتم اختيار السيناريوهات وفق معطيات تستند إلى منهجية واضحة ومحددة	0.764*	0.000
3	يتم طرح الحلول وفق رؤية شمولية تتناسب مع السيناريوهات	0.815*	0.000
4	اعتماد سياسة التشاور في إطار الفريق بهدف ترسية السيناريوهات والحلول	0.871*	0.000
5	طرح متخذي القرار للبدائل المرجح للقرار للتصويت أو المشاورة	0.775*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول رقم (13) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "اختيار البديل الملائم لحل المشكلة" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (13): اختيار البديل الملائم لحل المشكلة

#	اختيار البديل الملائم لحل المشكلة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	يتم اختيار حلول بديلة وفق رؤية واضحة	0.766*	0.000
2	يتم دراسة النتائج المتوقعة للقرار المراد اتخاذه	0.883*	0.000
3	تتخذ إجراءات لتسهيل اختيار البديل الأمثل لحل المشاكل والأزمات	0.876*	0.000
4	يتخذ البديل الملائم وصياغة مبررات اختياره ومحاذيره	0.849*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول رقم (14) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "اتخاذ القرار والمتابعة" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (14): اتخاذ القرار والمتابعة

#	اتخاذ القرار والمتابعة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	يُتخذ القرار مع إرفاق حيثياته وضرورياته	0.749*	0.000
2	يتم توضيح طريقة تنفيذ القرار وبدائل التنفيذ	0.783*	0.000
3	تحديد فترة زمنية لتنفيذ القرار	0.821*	0.000
4	تحديد فترة زمنية لتقييم القرار	0.860*	0.000
5	يتم اتخاذ القرار بشكل جماعي من قبل صناع القرار	0.701*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول رقم (15) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار" والدرجة الكلية للمجال، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يُعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (15): استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار

#	استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	يوفر النظام المحوسب آلية للمعلومات التي تحتاجها أثناء صنع القرار	0.695*	0.000
2	المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات الحالي تعدّ معلومات شاملة لجميع بدائل الحلول الممكنة	0.807*	0.000
3	يوفر لك نظام المعلومات الحالي تدفقاً سلساً للبيانات والمعلومات	0.773*	0.000
4	التقارير التي يوفرها نظام المعلومات الحالي تحتوي على معلومات كاملة غير ناقصة بالنسبة للمشكلة محل صنع القرار	0.758*	0.000
5	وسائل تقنية المعلومات تكون سليمة وجاهزة بشكل دائم لتسهيل عملية صنع القرار	0.804*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يُعدّ الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول رقم (16): أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، وبذلك تُعدّ جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه، فقد وضعت لقياس

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من محور (واقع إدارة المعلومات الأمنية) والدرجة الكلية للمحور، وأيضاً بين درجة كل مجال من محور (إدارة التغيير التنظيمي) والدرجة الكلية للمحور، وأيضاً بين درجة كل مجال من محور (إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار) والدرجة الكلية للمحور.

يبين جدول رقم (16): جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة

#	المحور	المجالات	معامل يرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية	إدارة المعلومات	0.785*	0.000
2		جمع المعلومات	0.806*	0.000
3		معالجة المعلومات	0.817*	0.000
4		أرشفة المعلومات	0.739*	0.000
5		تحليل المعلومات وتقدير الموقف	0.752*	0.000
6		استخدام التكنولوجيا	0.593*	0.000
1	مدى التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية	مدى تبادل المعلومات	0.859*	0.000
2		التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية	0.868*	0.000
1	دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية	تحديد المشكلة	0.793*	0.000
2		تحليل المشكلة محل القرار	0.794*	0.000
3		إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها	0.850*	0.000
4		اختيار البديل الملائم لحل المشكلة	0.845*	0.000
5		اتخاذ القرار والمتابعة	0.766*	0.000
6		استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار	0.765*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثامناً: ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة النتيجة نفسها، لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها، أو بعبارة أخرى، أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائجها الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد مرات عديدة خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient وطريقة التجزئة النصفية، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (17).

جدول رقم (17): معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

#	المجالات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية
1	إدارة المعلومات	10	0.819*	*0.889
2	جمع المعلومات	12	0.806*	*0.835
3	معالجة المعلومات	8	0.801*	*0.836
4	أرشفة المعلومات	7	0.806*	*0.869
5	تحليل المعلومات وتقدير الموقف	6	0.832*	*0.872
6	استخدام التكنولوجيا	4	0.794*	*0.824
	واقع إدارة المعلومات الأمنية	47	0.838*	*0.845
1	ما مدى تبادل المعلومات	5	0.846*	*0.855
2	التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية	5	0.815*	*0.821
	ما مدى التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية	10	0.659*	*0.812
1	تحديد المشكلة	5	0.768*	*0.799
2	تحليل المشكلة محل القرار	5	0.817*	*0.814
3	إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها	5	0.880*	*0.910
4	اختيار البديل الملائم لحل المشكلة	4	0.889*	*0.912
5	اتخاذ القرار والمتابعة	5	0.873*	*0.881
6	استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار	5	0.835*	*0.856
	دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية	29	0.868*	*0.873

واضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (17): أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لمحور واقع إدارة المعلومات الأمنية؛ حيث تتراوح بين (0.794 - 0.832)، بينما بلغت لجميع المجالات (0.838). وكذلك قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لمحور مدى التكامل المعلوماتي؛ حيث بلغت (0.659) .

وكذلك قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لمحور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار؛ حيث بلغت (0.868). وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع.

أما حسب طريقة التجزئة النصفية فكانت النتائج مشابهة لطريقة ألفا كرونباخ، حيث تتراوح بين (0.824 - 0.889)، بينما بلغت لجميع المجالات (0.845). وكذلك قيمة التجزئة النصفية مرتفعة لمحور مدى التكامل المعلوماتي؛ حيث بلغت (0.812). وكذلك قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لمحور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار؛ حيث بلغت (0.873). وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (3) قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، ما يجعله على ثقة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

تاسعاً: المعالجات الإحصائية المستخدمة:

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي : Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج - كما هي مبينة في جدول رقم (18).

جدول رقم (18): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

#	المجالات	عدد الفقرات	كولمجوروف - سمرنوف (K-S)	Sig.
1	إدارة المعلومات	10	0.757	0.615
2	جمع المعلومات	12	0.716	0.689
3	معالجة المعلومات	8	0.713	0.689
4	أرشفة المعلومات	7	0.772	0.590
5	تحليل المعلومات وتقدير الموقف	6	0.769	0.590
6	استخدام التكنولوجيا	4	1.07	0.595
	واقع إدارة المعلومات الأمنية	47	0.568	0.903
1	ما مدى تبادل المعلومات	5	0.945	0.202
2	التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية	5	0.674	0.334
	ما مدى التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية	10	0.737	0.649
1	تحديد المشكلة	5	1.148	0.144
2	تحليل المشكلة محل القرار	5	1.175	0.126
3	إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها	5	0.976	0.296
4	اختيار البديل الملائم لحل المشكلة	4	1.233	0.063
5	اتخاذ القرار والمتابعة	5	0.739	0.645
6	استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار	5	1.049	0.221
	دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية	29	0.564	0.908

واضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (18) أنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه

المجالات يتبع التوزيع الطبيعي؛ حيث يتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.
2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. اختبار التجزئة النصفية (Split Half) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test (K-S): لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
6. اختبار (T) في حال قياس عينة واحدة (T-Test)، ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
7. اختبار (T) في حال قياس عينتين (Independent Samples T-Test)، لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
8. اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.
9. اختبار الانحدار المتعدد Multiple Regression باستخدام طريقة Stepwise لقياس أثر المتغيرات المستقلة (الأنماط القيادية) على المتغير التابع (إدارة التغيير التنظيمي).
10. اختبار الانحدار البسيط Simple Regression لقياس أثر المتغيرات المستقلة (الأنماط القيادية) كلاً على حدة مع المتغير التابع (إدارة التغيير التنظيمي).

خطوات إجراء الدراسة:

تم اتباع الخطوات التالية:

1. الاطلاع على الدراسات السابقة في مجال الدراسة الحالية، وتلخيصها والتعليق عليها.
2. الاطلاع على الأدب النظري السابق في مجال الدراسة الحالية، وبناء الإطار النظري لها.
3. بناء أداة الدراسة (الاستبانة)، والتحقق من صدق وثبات الاستبانة.
4. اختيار مجتمع وعينة الدراسة.
5. توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة الدراسة وجمعها.
6. تحليل البيانات وعرضها في جداول والتعقيب عليها.
7. تفسير النتائج ومناقشتها، وصياغة التوصيات والمقترحات.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية
ثانياً: الوزن النسبي لفقرات المجالات

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة، التي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي شملت: (العمر، المؤهل العلمي، الرتبة، المسمى الإداري، عدد سنوات الخدمة في أجهزة الأمن، المحافظة التي تعمل فيها)؛ لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)، للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

فيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية.

يتضح من خلال جدول رقم (19) أن (87.4%) من الاستثمارات التي تم استكمالها بالتعبئة من المبحوثين، بينما (12.6%) من الاستثمارات التي لم تستكمل تم اعتبارها استثمارات مفقودة، ويعزى ذلك لعدم استكمال عدد (24) استثماراً لوجود بعض المبحوثين في إجازات بيتية، وكذلك اعتذار بعضهم عن المشاركة في تعبئة الاستبانة.

جدول رقم (19): الاستثمارات المكتملة وغير المكتملة

النسبة %	التكرار	نوع الاستثمار
87.4	166	استثمارات مكتملة
12.6	24	استثمارات مفقودة (لم يتم الإجابة عنها)
100.0	190	المجموع

من خلال جدول المستطلعة آراؤهم (20) يتضح أن 62.7% أعمارهم من (30- أقل من 40 سنة)، 23.5% من (40 - أقل من 50 سنة)، 12.7% أعمارهم (أقل من 30 سنة) وأن 1.2% فقط أعمارهم (أكثر من 50 سنة)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنّ بداية تشكيل جهاز الأمن الداخلي كانت تضم بين صفوفها خريجي الجامعات، إلى جانب أن عمر الجهاز قصير بالمقارنة مع الأجهزة الأمنية الأخرى الموجودة، كون الجهاز شكّل في مطلع

أيلول/سبتمبر 2007، كما أن طبيعة عمل الجهاز تتطلب وجود فئة عمرية شبابية قادرة على التعامل مع متطلبات عمل الجهاز.

جدول رقم (20): عينة الدراسة بالنسبة للعمر

النسبة	التكرار	البند	
12.7	21	أقل من 30 سنة	العمر
62.7	104	من 30 - أقل من 40 سنة	
23.5	39	من 40 - أقل من 50 سنة	
1.2	2	أكثر من 50 سنة	

من خلال جدول (21) يتضح أن 67.5% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما 13.9% ماجستير، 8.4% دبلوم، 8.4% ثانوية عامة، 1.2% دكتورة و 0.6% فقط أقل من ثانوية عامة، ويعزى ذلك إلى أن جهاز الأمن الداخلي يستقطب الكفاءات العلمية، وبذلك يكون أكثر من 82.6% من عينة الدراسة هم من حملة الشهادات (بكالوريوس فما فوق).

جدول رقم (21): عينة الدراسة بالنسبة للمؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
1.2	2	دكتورة
13.9	23	ماجستير
67.5	112	بكالوريوس
8.4	14	دبلوم
8.4	14	ثانوية عامة
.6	1	أقل من ثانوية عامة

من خلال جدول (22) يتضح أن 40.4% رتبته العسكرية نقيب، 34.9% رائد، 10.2% ملازم أول، 8.4% مقدم، 3.6% ملازم و1.2% عقيد، ويعزو الباحث ذلك إلى أن جهاز الأمن الداخلي استقطب عدداً كبيراً من أصحاب المؤهلات الجامعية العليا، وأن تقييم الرتب العسكرية يعتمد على معايير عديدة، من أهمها: الشهادة الجامعية، وعدد سنوات العمل في الحركة النضالية، وهذا ما تسبب في اختلال التوازن في الرتب الدنيا (ملازم، وملازم أول)، إذ الأصل أن يكون عددهم أكبر من رتبة نقيب.

جدول رقم (22): عينة الدراسة بالنسبة للرتبة

الرتبة	التكرار	النسبة
عقيد	2	1.2
مقدم	14	8.4
رائد	58	34.9
نقيب	67	40.4
ملازم أول	17	10.2
ملازم	6	3.6

من خلال جدول (23) يتضح أن 69.3% مساهم الوظيفي رئيس قسم، 21.7% مدير دائرة، 3.6% نائب مدير إدارة/محافظة، 3% مدير إدارة/محافظة، 1.8% رئيس وحدة، 0.6% مساعد مدير عام، ويعزو الباحث ذلك إلى الهيكل التنظيمي الهرمي المعمول به في وزارة الداخلية وكذلك الجهاز، الذي يبدأ من الرتبة العسكرية العليا المرتبطة بالمسمى الإداري في قمة الهرم، مروراً بالرتب الأقل المرتبطة - كذلك - بالمسمى الإداري فالأقل نزولاً إلى قاعدة الهرم، أيضاً يظهر مدى التخصصية في العمل الأمني.

جدول رقم (23): عينة الدراسة بالنسبة للمسمى الإداري

المسمى الإداري	التكرار	النسبة
مساعد مدير عام	1	.6
مدير إدارة/محافظة	5	3.0
نائب مدير إدارة/محافظة	6	3.6
مدير دائرة	36	21.7
رئيس قسم	115	69.3
رئيس وحدة	3	1.8

من خلال جدول (24) يتضح أن 83.7% عدد سنوات خبرتهم (من 5 - 10 سنة)، 6% (من 10 - أقل 15 سنة)، 5.4% (أقل من 5 سنوات)، 4.8% (أكثر من 15 سنة)، يعزو الباحث ذلك إلى حادثة عُمر جهاز الأمن الداخلي، الذي أنشئ في مطلع أيلول/سبتمبر 2007، بعد أحداث الانقسام الداخلي الفلسطيني، وأن ما نسبته 10.8% من عينة الدراسة خبرتهم الأمنية (أكثر من 10 سنوات)، وتعود هذه الخبرة الأمنية إلى عملهم في أجهزة أمنية سابقة.

جدول رقم (24): عينة الدراسة بالنسبة لعدد سنوات الخدمة في أجهزة الأمن

عدد سنوات الخدمة في أجهزة الأمن	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	9	5.4
من 5 - أقل 10 سنوات	139	83.7
من 10 - أقل 15 سنة	10	6.0
أكثر من 15 سنة	8	4.8

من خلال جدول (25) يتضح أن 22.9% يعملون في الإدارة المركزية، 15.1% محافظة شمال غزة، 16.3% محافظة غزة، 17.5% محافظة الوسطى، 14.5% محافظة خانيونس، 13.9% محافظة رفح، يعزو الباحث النسبة الأكبر في العاملين بجهاز الأمن الداخلي هم في الإدارة المركزية التي تقوم بالإشراف على عمل الإدارات في جميع المحافظات، كما أن عمل الجهاز في طبيعته عمل مركزي، فضلاً عن أن دوائر المعلومات والتحليل هي دوائر مركزية أكثر منها مناطقية.

جدول رقم (25): عينة الدراسة بالنسبة للمحافظة

المحافظة	التكرار	النسبة
إدارة مركزية	38	22.9
محافظة شمال غزة	25	15.1
محافظة غزة	27	16.3
المحافظة الوسطى	29	17.5
محافظة خانيونس	24	14.5
محافظة رفح	23	13.9

ثانياً: الوزن النسبي لفقرات المجالات:

تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، حيث اعتبرت 60% على مقياس الدراسة الحياد، وتعدّ الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية التي تساوي (1.97) أو القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) والوزن النسبي أكبر من (60%)، وتعتبر الفقرة سلبية، بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أصغر من قيمة (t) الجدولية التي تساوي (1.97) أو القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) والوزن النسبي أقل من (60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كانت القيمة الاحتمالية لها أكبر من $(\alpha \leq 0.05)$.

تحليل جميع فقرات الاستبانة:

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة متوسطات الاستجابة لجميع الفقرات، النتائج موضحة في الجداول التالية:-

من خلال جدول (26) يتضح أن الوزن النسبي لفقرات مجال إدارة المعلومات، فكانت الفقرة الأولى (توجد هيكلية واضحة لإدارة المعلومات) قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 82.42%، ويعزو الباحث ذلك إلى أن جهاز الأمن الداخلي تم بناؤه وفق أسس ومعايير إدارية صحيحة، من خلال هيكل إداري وتنظيمي سليم، إضافة إلى وجود قيادة ملمة بالعمل الأمني والإداري على رأس عمل الجهاز، أيضاً لأن الأضواء مسلطة عليه كونه الجهاز الأكثر احتواءً على موظفين ذوي خبرة عالية في المجال الأمني والإداري، والمناطق بهم توفير الأمن للمواطن الفلسطيني بعد فقدانه بسبب أحداث الانقسام الفلسطيني واستتكاف أكثر الموظفين عن عملهم في الأجهزة الأمنية.

بينما احتلت الفقرة السادسة (توجد موازنة كافية لتغطية نفقات مهام المعلومات) المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 48.12%، ويعزو الباحث ذلك إلى قلة الموارد نتيجة وقوع المحافظات الجنوبية منذ عام 2007م، تحت الحصار الخانق من قبل الاحتلال الصهيوني من ناحية ومساعدة الجهات الفلسطينية والإقليمية والدولية من جهة أخرى، وكذلك عدم الاعتراف بالأجهزة الأمنية العاملة في المحافظات الجنوبية التي أنشئت لسد حالة الفراغ الأمني نتيجة تخلي معظم موظفي الأجهزة الأمنية عن أداء عملهم بعد أحداث الانقسام الفلسطيني.

للإجابة عن السؤال الأول:

ينص السؤال الأول على ما يلي:

ما واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟

جدول رقم (26): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال إدارة المعلومات

#	فقرات مجال إدارة المعلومات	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	توجد هيكلية واضحة لإدارة المعلومات	4.12	31.09	82.42	1	0.000
2	توجد سياسات واضحة تضبط إدارة المعلومات	3.93	24.83	78.53	4	0.000
3	توجد خطة واضحة لإدارة المعلومات	3.76	21.11	75.25	7	0.000
4	يوجد فصل واضح بين مهام المعلومات (جمع، معالجة، تحليل، أرشفة)	3.81	19.64	76.22	5	0.000
5	تمتلك الإدارة ما يكفي من المقدرات والمعدات للقيام بمهام المعلومات	2.78	4.08	55.61	9	0.000
6	توجد موازنة كافية لتغطية نفقات مهام المعلومات	2.41	-1.31	48.12	10	0.193
7	لدى الإدارة جهات استشارية بما يخص المعلومات وإدارتها	3.06	8.04	61.23	8	0.000
8	يوجد آليات واضحة وناظمة لطرق تصعيد المعلومات إلى المستويات العليا	3.78	20.38	75.58	6	0.000
9	تسهم إدارة المعلومات في زيادة الكفاءة في عملية صنع القرار	4.01	27.70	80.12	3	0.000
10	تساعد إدارة المعلومات في تكوين رؤية واضحة حول القضايا الأمنية	4.06	26.12	81.11	2	0.000
	المجال الكلي (إدارة المعلومات)	3.51	36.85	70.29		0.000

من خلال جدول رقم (27): يتضح الوزن النسبي لفقرات مجال جمع المعلومات، حيث احتلت الفقرة الثامنة (يوجد قسم/دائرة مختصة لجمع المعلومات من المصادر السرية) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 82.82%، يعزو الباحث ذلك إلى أنّ جهاز الأمن الداخلي هو جهاز أمني يعتمد بالدرجة الأولى - في جمع المعلومات - على المصادر وخاصة المصادر السرية (البشرية والتقنية)، وتسهم بشكل كبير في السيطرة والتحكم على المستوى الأمني، أيضاً مما يميزها القدرة على الوصول إلى المعلومات بشكل أكبر من المصادر العلنية، من خلال بناء مصادر بشرية خاصة أو اختراق بشري في جهات معادية، فكان لا بدّ من وجود قسم/دائرة خاصة تتابع عمل المصادر السرية، وتديرها وفق رؤية الجهاز وتحافظ على هوية المصدر لديها.

بينما كانت الفقرة الحادية عشرة (عناصر الرصد موزعة بحسب معيار المخاطر الأمنية مساحة، كثافة سكانية، بؤر إجرامية...) في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 57.35%، ويعزو الباحث ذلك إلى نقص الكادر البشري في الجهاز، بسبب تدني نسبة التوظيف نتيجة الحصار الخانق على المحافظات الجنوبية منذ عام 2007م، وأيضاً من أسباب ذلك الكثافة السكانية في المحافظات الجنوبية.

جدول رقم (27): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال جمع المعلومات

#	فقرات مجال جمع المعلومات	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	توجد جهة مختصة تشرف على عملية جمع المعلومات الأمنية	4.01	27.98	80.24	3	0.000
2	توجد معايير واضحة متفق عليها للتمييز بين المعلومات الأمنية وغيرها	3.92	23.07	78.43	5	0.000
3	يبادر عناصر الجمع بتوفير المعلومات باستخدام مهاراتهم الأمنية	3.56	15.19	71.22	8	0.000
4	الإجراءات المستخدمة في الجمع واضحة وسهلة	3.55	15.00	70.92	9	0.000
5	تتوفر عناصر المعلومة الأمنية في المعلومات التي يتم جمعها	3.62	17.32	72.42	7	0.000
6	توجد نماذج محددة يستخدمها العنصر في كتابة المعلومة وتتسجم مع طبيعة المعلومات وعناصرها	4.13	29.13	82.67	2	0.000
7	يوجد قسم/دائرة مختصة لجمع المعلومات من المصادر العلنية/المفتوحة	3.87	19.93	77.45	6	0.000
8	يوجد قسم/دائرة مختصة لجمع المعلومات من المصادر السرية	4.14	28.80	82.82	1	0.000
9	يستخدم الجهاز الأساليب الاستخبارية (اختراق - تجنيد) في جمع المعلومات	3.94	22.85	78.79	4	0.000
10	يستخدم الجهاز الوسائل التقنية (تتصت، تصوير، ...) في جمع المعلومات	3.23	9.50	64.66	11	0.000
11	عناصر الرصد موزعة بحسب معيار المخاطر الأمنية (مساحة، كثافة سكانية، بؤر إجرامية، ...)	2.87	4.68	57.35	12	0.000
12	يوازن الجهاز بين حاجته لنوع المعلومات وكمها	3.45	14.16	69.02	10	0.000
	إجمالي المجال (جمع المعلومات)	3.65	50.35	73.06		.000

من خلال جدول رقم (28): يتضح الوزن النسبي لفقرات مجال معالجة المعلومات، فكانت الفقرة الأولى (توجد دائرة مختصة بمعالجة المعلومات) قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 85.21%، ويعزو الباحث ذلك إلى أن من أسس بناء الأجهزة الأمنية وجود دوائر مختصة بمعالجة المعلومات ليسهل فهمها والتعامل معها واستثمارها بما يتيح لأصحاب القرار في الجهاز اتخاذ قرارات قوية وسليمة، من خلالها يتم التنبؤ بالأحداث والعمل على منع وقوعها.

بينما احتلت الفقرة الخامسة (تمتلك دائرة المعالجة الوسائل والتقنيات والبرامج التي تسهم في عملية المعالجة) المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 62.72%، ويعزو الباحث ذلك لقلّة الموارد المالية نتيجة الحصار الخانق على المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) منذ عام 2007م، وكذلك ضعف توفر وسائل الحماية اللازمة والأمنة في التعامل مع الوسائل والتقنيات الحديثة.

جدول رقم (28): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال معالجة المعلومات

#	فقرات مجال معالجة المعلومات	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	توجد دائرة مختصة بمعالجة المعلومات	4.26	36.26	85.21	1	0.000
2	توجد نماذج ومعايير واضحة لمعالجة المعلومات	3.99	25.76	79.88	2	0.000
3	توجد وحدة فنية لإعداد تقارير حول محتوى المعلومات غير النصية (صور، أفلام،...)	3.55	14.68	71.03	7	0.000
4	تسهم وحدة المعالجة في توجيه عملية الجمع	3.75	19.69	75.06	3	0.000
5	يتم معالجة المعلومات أولاً بأول وفي الوقت المناسب	3.64	16.61	72.89	6	0.000
6	تحدد دائرة معالجة المعلومات مدى صدق وأهمية المعلومة	3.72	20.59	74.34	4	0.000
7	الإجراءات المستخدمة في المعالجة واضحة وسهلة	3.72	21.60	74.30	5	0.000
8	تمتلك وحدة المعالجة الوسائل والتقنيات والبرامج التي تسهم في عملية المعالجة	3.14	9.11	62.72	8	0.000
	إجمالي المجال (معالجة المعلومات)	3.70	29.58	74.01		0.00

من خلال جدول رقم (29): يتضح الوزن النسبي لفقرات مجال أرشفة المعلومات، فكانت الفقرة الأولى (توجد جهة مختصة تشرف على عملية أرشفة المعلومات الأمنية) قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 83.66%، ويعزو الباحث ذلك لأهمية عمل الأرشفة في العمل الأمني، ولأن الجهاز مبني على جمع المعلومات، فلا بد من وجود أرشفة قادر على حفظ المعلومات من الضياع، واسترجاعها عند الحاجة إليها.

بينما كانت الفقرة الثانية (تصدر تقارير معلوماتية واضحة وخالية من التشويه ويمكن فهمها بسهولة) قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 75.30%، ويعزو الباحث ذلك إلى قلة تنمية الموارد البشرية وتطويرها بسبب كثرة الأعباء من أحداث أمنية متتالية في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، وكذلك استهداف الاحتلال الصهيوني لمقرات الأجهزة الأمنية وخصوصاً جهاز الأمن الداخلي، كما يمكن أن نعزو ذلك أيضاً إلى عدم إعطاء هذا الجانب أولوية مناسبة لتطويره والتعامل معه.

جدول رقم (29): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال أرشفة المعلومات

#	فقرات مجال أرشفة المعلومات	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	توجد جهة مختصة تشرف على عملية أرشفة المعلومات الأمنية	4.18	33.24	83.66	1	0.000
2	تصدر تقارير معلوماتية واضحة وخالية من التشويه ويمكن فهمها بسهولة	3.77	21.39	75.30	7	0.000
3	المعلومات التي يُصدرها الأرشفة تكون مرتبة بحيث يسهل فهمها	3.80	20.34	75.90	6	0.000
4	يُسهم الأرشفة في تحديث المعلومات	3.92	11.11	78.30	5	0.000
5	توجد آليات واضحة لضمان تحقيق السرية التامة للبيانات والمعلومات	3.98	25.02	79.64	4	0.000
6	يوجد أرشفة موحدة للجهاز	4.10	24.42	81.95	3	0.000
7	تتطلب عملية أرشفة المعلومات حاجة الجهاز من حيث حفظ المعلومات وسهولة استرجاعها وقت الحاجة	4.10	23.55	81.94	2	0.000
	إجمالي المجال (أرشفة المعلومات)	3.95	25.20	79.04		0.000

من خلال جدول رقم (30) يتضح الوزن النسبي لفقرات مجال تحليل المعلومات وتقدير الموقف، فاحتلت الفقرة الأولى (يعمل عناصر التحليل كفريق واحد) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 77.56%، ويعزو الباحث ذلك إلى أسباب عديدة أهمها أن الجهاز يضم بين جنباوته نخبة العمل الأمني في المحافظات الجنوبية، وكذلك الخلفية التنظيمية الواحدة لمنتسبي الجهاز، وطبيعة العمل الأمني.

بينما احتلت الفقرة الرابعة (يوجد كفاءات بشرية قادرة على التحليل العلمي للمشكلة الأمنية) المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 71.88%، يعزو الباحث ذلك إلى قلة الموارد المالية التي تحد من تطوير الكادر البشري أو توظيف جدد، أيضاً ضعف تبادل الخبرات مع الأجهزة الأمنية الأخرى "عربية، أجنبية"، وكذلك قلة توفر الوسائل التقنية الحديثة التي تساعد في عملية التحليل العلمي.

جدول رقم (30): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال تحليل المعلومات وتقدير الموقف

#	فقرات مجال تحليل المعلومات وتقدير الموقف	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	يعمل عناصر التحليل كفريق واحد	3.88	21.53	77.56	1	0.000
2	يحدد فريق التحليل السيناريوهات ويرجحها	3.64	18.71	72.76	5	0.000
3	تصدر تقارير التحليل بشكل دوري	3.71	18.04	74.20	2	0.000
4	يوجد كفاءات بشرية قادرة على التحليل العلمي للمشكلة الأمنية	3.59	17.02	71.88	6	0.000
5	يستفيد متخذ القرار من توصيات فريق التحليل	3.65	18.56	72.97	3	0.000
6	هل الإجراءات المتبعة في التحليل واضحة وسهلة	3.62	19.49	72.44	4	0.000
	إجمالي المجال تحليل (المعلومات وتقدير الموقف)	3.66	6.42	73.11		0.000

من خلال جدول رقم (31): يتضح الوزن النسبي لفقرات مجال استخدام التكنولوجيا فاحتلت الفقرة الأولى (توجد برامج محوسبة ل تخزين واسترجاع المعلومات) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 83.73%، يعزو الباحث ذلك إلى أهمية برامج الأرشفة المعلوماتية المحوسبة لحفظ المعلومات من الضياع، وكذلك القدرة على استرجاعها وقت الحاجة، أيضاً لما توفره البرامج الأمانة الخاصة بالأرشفة من سرعة الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن أن المطلوب في هذا الجانب لا يعدو كونه مجموعة من أجهزة الحاسوب والسيرفرات، وهي متوفرة في المحافظات الجنوبية وأثمانها معقولة إلى حد كبير.

بينما احتلت الفقرات الرابعة (نظام إدارة المعلومات يعمل على توظيف وسائل التقنية المعلوماتية الحديثة لتنمية قدرة العاملين على إدارة المعلومات) المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 71.60%، يعزو الباحث ذلك إلى الحصار الخانق المفروض على المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) من قبل الاحتلال الصهيوني منذ عام 2007م، الذي نتج عنه قلة الموارد المالية التي من خلالها يتم توفير وسائل التقنية الأمانة في تنمية قدرة العاملين.

جدول رقم (31): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال استخدام التكنولوجيا

#	فقرات مجال استخدام التكنولوجيا	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	توجد برامج محوسبة ل تخزين واسترجاع المعلومات	4.19	30.24	83.73	1	0.000
2	يسعى الجهاز إلى توفير برامج تسهم في حفظ المعلومات وسريتها	4.15	28.14	82.91	2	0.000
3	يتوفر لدى الجهاز برمجيات تضمن سرعة التواصل الآمن بين أقطاب العمل الأمني	3.68	15.09	73.58	3	0.000
4	نظام إدارة المعلومات يعمل على توظيف وسائل التقنية المعلوماتية الحديثة لتنمية قدرة العاملين على إدارة المعلومات	3.58	16.83	71.60	4	0.000
	إجمالي المجال (استخدام التكنولوجيا)	3.85	21.58	76.96		0.000

من خلال جدول رقم (32): يتضح الوزن النسبي لمجالات واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية 73.80%، أما المجالات الخمسة فكان المجال (أرشفة المعلومات) قد احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 79.04%، ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية عملية أرشفة المعلومات لحفظها من الضياع والتلف والسرقة، وكذلك القدرة على استرجاعها وقت الحاجة إليها.

بينما احتل مجال (استخدام التكنولوجيا) المرتبة الثانية بوزن نسبي 76.96%، ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية استخدام التكنولوجيا الآمنة في تطوير عمل الجهاز من جميع النواحي الفنية والإدارية للجهاز والنظام والكادر البشري، وكذلك ما توفره التكنولوجيا الآمنة من دقة للبيانات وسرعة الوصول إليها، أيضاً حفظ المعلومات واسترجاعها وقت الحاجة إليها.

بينما احتل مجال (معالجة المعلومات) المرتبة الثالثة بوزن نسبي 74.01%، ويعزو الباحث ذلك إلى أن من أسس بناء الأجهزة الأمنية وجود دوائر مختصة بمعالجة المعلومات ليسهل فهمها والتعامل معها واستثمارها بما يتيح لأصحاب القرار في الجهاز اتخاذ قرارات قوية وسليمة.

بينما احتل مجال (تحليل المعلومات وتقدير الموقف) المرتبة الرابعة بوزن نسبي 73.11%، ويعزو الباحث ذلك إلى طبيعة عملية التحليل وتقدير الموقف، التي تأتي بعد عملية معالجة المعلومات، وتحتاج إلى طاقات بشرية ذات مواصفات ذهنية وعقلية خاصة، وتمتلك خبرات عالية، وهذه الطاقات عادة ما تكون أقل من غيرها في المجتمعات بشكل عام.

بينما احتل مجال (جمع المعلومات) المرتبة الخامسة بوزن نسبي 73.06%، ويعزو الباحث ذلك إلى تدني مستوى الخبرة عند عناصر جمع المعلومات في عملية جمعها، أيضاً ضعف عملية تطوير كادر الجمع بسبب كثرة الأعباء الملقاة على عاتقهم، وانخفاض مستوى عدد المتخصصين في تحويل البيانات إلى معلومات.

بينما احتل مجال إدارة المعلومات المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 70.29%، يعزو الباحث ذلك إلى الحصار الخانق المفروض على المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) من قبل الاحتلال الصهيوني منذ عام 2007م، الذي نتج عنه قلة الموارد المالية التي من خلالها التنمية الإدارية والبشرية، أيضاً تدني تبادل الخبرات في عملية إدارة المعلومات الأمنية مع أجهزة أمنية أخرى "عربية، أجنبية"، أيضاً كثرة الأعباء الأمنية، وتقلبات الوضع السياسي والأمني.

اتفقت الدراسة في المحاور السابقة مع دراسة (القحطاني: 2011) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن هناك دوراً لمركز وإدارة المعلومات في رئاسة الحرس الوطني بوزن نسبي 83.94%، كما اتفقت مع دراسة (القحطاني: 2009) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن هناك خطوات يمكن اتباعها لتفعيل دور نظم المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في ديوان وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية بوزن نسبي 94.40%، كما اتفقت مع دراسة (الفالح: 2005) استخدام التكنولوجيا في جمع المعلومات من المصادر المفتوحة بوزن نسبي 68%، كما اتفقت مع دراسة (المزيد: 1998) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على طرق الحصول على المعلومات لاتخاذ القرارات المهمة بوزن نسبي 60.20%.

جدول رقم (32): المحاور الأساسية (واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية)

#	المجالات	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	إدارة المعلومات	3.51	36.85	70.29	6	0.000
2	جمع المعلومات	3.65	50.35	73.06	5	0.000
3	معالجة المعلومات	3.70	29.58	74.01	3	0.000
4	أرشفة المعلومات	3.95	25.20	79.04	1	0.000
5	تحليل المعلومات وتقدير الموقف	3.66	6.42	73.11	4	0.000
6	استخدام التكنولوجيا	3.85	-21.58	76.96	2	0.000
	المحور الإجمالي (واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية)	3.69	98.64	73.80		0.000

للإجابة عن السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على ما يلي:

ما مدى التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟

من خلال جدول رقم (33) يتضح أن الوزن النسبي لمحور (ما مدى تبادل المعلومات) كان 70.43%، بينما احتلت الفقرة الأولى (يقوم الجهاز بالتأكد من صحة المعلومات الأمنية المتبادلة مع الأجهزة الأمنية الأخرى) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 72.97%، ويعزو الباحث ذلك إلى وجود جهات داخل الجهاز تعمل على المعالجة والتحليل، وكذلك حرص الجهاز بشكل عام على تحقيق المهنية من خلال التأكد من توفر أركان المعلومة الأمنية والحرص على مصداقية الجهاز وقوته وتقليل نسبة الأخطاء، فضلاً عن أن المعلومات التي يحتاجها الداخلي أكثر حساسية من معلومات الأجهزة الأخرى. وهو الجهاز الذي يعالج المهددات الأكثر خطورة.

بينما احتلت الفقرة الثانية (توجد لوائح واضحة لتنظيم تبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى) احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 68.61%، يعزو الباحث ذلك إلى أن اللوائح الموجودة لا تنص على التبادلية المطلوبة، وهذا يرجع إلى الخصوصية التي يتبعها الجهاز بشكل خاص والأجهزة الأخرى بشكل عام، أيضاً الحالة الأمنية غير المستقرة التي تسهم في الحد من تناقل المعلومات وإبقائها في أضيق نطاق، كما يمكن القول إن الإدارة العليا لقوى الأمن الداخلي لم تعط هذه النقطة أولوية كبيرة في العمل الأمني.

جدول رقم (33): يوضح الوزن النسبي لفقرات ما مدى تبادل المعلومات

#	ما مدى تبادل المعلومات	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	يقوم الجهاز بتبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى	3.58	15.17	71.57	2	.000
2	توجد لوائح واضحة لتنظيم تبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى	3.43	13.10	68.61	5	.000
3	توجد وحدات مختصة بتبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى	3.46	13.12	69.21	4	.000
4	يولي الجهاز أهمية لتبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى	3.58	15.62	71.52	3	.000
5	يقوم الجهاز بالتأكد من صحة المعلومات الأمنية المتبادلة مع الأجهزة الأمنية الأخرى	3.65	16.99	72.97	1	.000
	إجمالي المجال (مدى تبادل المعلومات)	3.52	319.8	70.43		.000

من خلال جدول رقم (34): يتضح الوزن النسبي لمحور التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية كان 60.51% بينما احتلت الفقرة الأولى (يملك الجهاز نظام معلومات خاص به) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 85.56%، يعزو الباحث ذلك لخصوصية جهاز الأمن الداخلي كونه جهازاً أمنياً وليس شَرْطِياً، وكل مكوناته ذات صبغة حساسة وخاصة تميل إلى السرية في التعامل مع الآخرين.

بينما كانت الفقرة الرابعة (يوفر نظام تبادل المعلومات الإلكتروني حرية الوصول للمعلومات لكافة الأجهزة الأمنية) احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 54.16%، يعزو الباحث ذلك إلى انخفاض مستوى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة بسبب ضعف توفر وسائل الأمان فيها، وكذلك خصوصية المعلومات.

جدول رقم (34): يوضح الوزن النسبي لفقرات التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية

#	التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p- value
1	يملك الجهاز نظام معلومات خاصاً به	4.28	30.52	85.56	1	.000
2	يوجد ربط إلكتروني بين نظام المعلومات المحوسبة الخاص بالجهاز وأنظمة المعلومات الخاصة بالأجهزة الأمنية الأخرى	2.76	3.22	55.27	3	.000
3	يقوم الجهاز بتغذية نظام المعلومات المشترك مع الأجهزة الأمنية الأخرى بالمعلومات باستمرار	2.92	5.35	58.42	2	.000
4	يوفر نظام تبادل المعلومات الإلكتروني حرية الوصول للمعلومات لكافة الأجهزة الأمنية	2.71	2.55	54.16	5	.000
5	تحقق الهيكلية الحالية لنظام المعلومات المحوسبة تبادل المعلومات الكافية لكافة الأجهزة الأمنية	2.72	3.09	54.48	4	.000
	إجمالي المجال التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية	3.03	410.7	60.51		.000

من خلال جدول رقم (35): يتضح الوزن النسبي لمجالات مدى التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية 65.47%، أما المجالات فقد احتل مجال (مدى تبادل المعلومات) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 70.43%، يعزو الباحث ذلك إلى أهمية عملية التنسيق وتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية.

بينما كان مجال (التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية) بوزن نسبي 60.51%، يعزو الباحث ذلك إلى تدني الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة بسبب ضعف توفر وسائل الأمان فيها.

اتفقت الدراسة مع دراسة (العنزي، 2011) بأن أفراد عينة الدراسة موافقون على "تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية" وجاءت بوزن نسبي 72%، كما

اتفقت مع دراسة (الفهيد، 2006) بأن أفراد عينة الدراسة موافقون على "طبيعة التنسيق بين الأجهزة المسؤولة عن مواجهة الأزمات" وجاءت بوزن نسبي 74.40%.

كما اتفقت الدراسة مع دراسة (العنزي، 2011) بأن أفراد عينة الدراسة موافقون على "تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية" التبادل الإلكتروني وجاءت بوزن نسبي 64.2%، أيضاً اتفقت مع دراسة (جرغون: 2013) بأن أفراد عينة الدراسة موافقون على فقرات محور التنسيق للتطوير وتبادل المعلومات وجاءت بوزن نسبي 63.93%.

جدول رقم (35): المحاور الأساسية (ما مدى التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية)

#	المجالات	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	مدى تبادل المعلومات	3.52	319.8	70.43	1	0.000
2	التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية	3.03	410.7	60.51	2	0.000
	المحور الإجمالي (ما مدى التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية)	3.27	241.8	65.47		0.000

للإجابة عن السؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث على ما يلي:

ما دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟

من خلال جدول رقم (36) يتضح الوزن النسبي لمحور تحديد المشكلة كان 69.55%، بينما احتلت الفقرة الخامسة (يتم توصيف المشكلة بشكل دقيق وواضح ومفصل) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 74.32%، يعزو الباحث ذلك إلى وجود فريق مختص في التحليل والمعالجة لديه الخبرة العالية في التحليل، أيضاً وجود نخبة من العاملين في المجال الأمني في أركان الجهاز، وكذلك توفر المعلومات الكافية عن المشكلة محل الدراسة، وشعور جهاز الأمن الداخلي بحجم التهديدات التي تحيط بالمحافظات الجنوبية وشعوره بالتحدي وضرورة النجاح في مواجهة الخصوم والأعداء.

بينما كانت الفقرة الثالثة (من ضمن الإعداد المسبق يتم توفير الإمكانيات البشرية والمادية المناسبة لتفادي أو مواجهة تلك المشاكل أو الكوارث) احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 64.85%، يعزو الباحث ذلك إلى الحصار الخانق المفروض على المحافظات الجنوبية (قطاع

غزة) من قبل الاحتلال الصهيوني منذ عام 2007م، وأثار الانقسام الفلسطيني الذي نتج عنه قلة الموارد البشرية والمادية المناسبة لتفادي أو مواجهة تلك المشاكل أو الكوارث، أيضاً كثرة الأعباء الأمنية، وكذلك تقلبات الوضع السياسي والأمني في المحافظات الجنوبية.

جدول رقم (36): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال تحديد المشكلة

#	تحديد المشكلة	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	يتم توصيف المشكلة بشكل دقيق وواضح ومفصل	3.72	21.83	74.32	1	0.000
2	من ضمن الإعداد المسبق يتم جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن الأحداث والمشاكل والكوارث المتوقعة	3.71	20.22	74.11	2	0.000
3	من ضمن الإعداد المسبق يتم توفير الإمكانيات البشرية والمادية المناسبة لتفادي أو مواجهة تلك المشاكل أو الكوارث	3.24	10.38	64.85	5	0.000
4	توفر إدارة المعلومات الأمنية استشرافاً (تنبؤ استخباري) سنوي	3.31	511.6	66.13	4	0.000
5	تقدم إدارة المعلومات دراسات تحليلية للمعلومات الواردة بشكل تخصصي	3.66	20.75	73.17	3	0.000
	إجمالي المجال (تحديد المشكلة)	3.48	22.012	69.55		0.000

من خلال جدول رقم (37) يتضح أن الوزن النسبي لمحور تحليل المشكلة محل القرار كان 73.92%، بينما احتلت الفقرة الثالثة (يتم تحليل كل مشكلة ليسهل حلها ويتخذ القرار السليم فيها) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 76.97%، يعزو الباحث ذلك إلى الخبرة العالية لدى كوادر الجهاز ووجود جهات مختصة في عملية التحليل التي تساعد في عملية اتخاذ القرار السليم، وارتفاع منسوب الشعور بالخطر والتحديد من قبل أطراف عديدة محلية وإقليمية ودولية.

بينما احتلت الفقرة الأولى (يتم تجزئة المشكلة إلى أجزاء صغيرة) المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 72.02%، يعزو الباحث ذلك إلى كثرة الأعباء الأمنية والتحديات الداخلية والخارجية الموجودة في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) التي تواجه الجهاز، أيضاً عامل السرعة الذي ينادي بحل المشكلات الأمنية فوراً، أيضاً لأن بعض المشكلات لا تحتاج إلى تجزئة.

جدول رقم (37): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال تحليل المشكلة محل القرار

#	تحليل المشكلة محل القرار	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	يتم تجزئة المشكلة إلى أجزاء صغيرة	3.60	317.6	72.02	5	0.000
2	يحصل متخذ القرار على ما يلزم من معلومات حول المشكلة الأمنية	3.77	823.5	75.31	2	0.000
3	يتم تحليل كل مشكلة ليسهل حلها ويتخذ القرار السليم فيها	3.85	224.9	76.97	1	0.000
4	يتم تحديد أثر المشكلة على سير العمل	3.76	124.5	75.12	3	0.000
5	يتم تحديد ارتباط المشكلة الداخلي وامتدادها الخارجي (البيئة الداخلية والخارجية)	3.71	123.8	74.20	4	0.000
	إجمالي المجال (تحليل المشكلة محل القرار)	3.70	29.455	73.92		0.000

من خلال جدول رقم (38) يتضح أن الوزن النسبي لمحور إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها كان 72.56%، بينما احتلت الفقرة الثالثة (يتم طرح الحلول وفق رؤية شمولية تتناسب مع السيناريوهات) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 74.27%، يعزو الباحث ذلك إلى وجود قيادة حكيمة تقود الجهاز وتمتلك الرؤية الواضحة، وكذلك الخبرة المكتسبة مع الممارسة للعمل الأمني.

بينما احتلت الفقرة الخامسة (طرح متخذي القرار للبديل المرجح للقرار للتصويت أو المشاورة) المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 72.07%، يعزو الباحث ذلك إلى أن أغلبية عينة الدراسة من قاعدة الهرم، وطرح البدائل يكون لدى قمة الهرم لطبيعة العمل الأمني وسرية أغلب القرارات.

جدول رقم (38): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها

#	إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	يتم حصر السيناريوهات المتعلقة بالمشكلة وحلولها بشكل واقعي وموضوعي	3.63	18.839	72.59	4	.000
2	يتم اختيار السيناريوهات وفق معطيات تستند إلى منهجية واضحة ومحددة	3.66	20.319	73.25	3	.000
3	يتم طرح الحلول وفق رؤية شمولية تتناسب مع السيناريوهات	3.71	19.498	74.27	1	.000
4	اعتماد سياسة التشاور في إطار الفريق بهدف ترسيخ السيناريوهات والحلول	3.71	19.945	74.15	2	.000
5	طرح متخذي القرار للبديل المرجح للقرار للتصويت أو المشاورة	3.60	19.320	72.07	5	.000
	إجمالي المجال (إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها)	3.63	23.281	72.56		.000

من خلال جدول رقم (39) يتضح الوزن النسبي لمحور اختيار البديل الملائم لحل المشكلة فقد كان 73.18%، بينما احتلت الفقرة الثانية (يتم دراسة النتائج المتوقعة للقرار المراد اتخاذه) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 74.11%، يعزو الباحث ذلك إلى وجود قيادة نخوية في العمل الأمني على رأس جهاز الأمن الداخلي لها خبرة واسعة في المجال الأمني، أيضاً للمنهجية السليمة التي تتبعها قيادة الجهاز في عملية اتخاذ القرار.

بينما احتلت الفقرة الثالثة (تتخذ إجراءات لتسهيل اختيار البديل الأمثل لحل المشاكل والأزمات) المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 73.25%، يعزو الباحث ذلك إلى ضعف إشراك طبقة العاملين الوسطى "رئيس قسم فما دون" في عملية اختيار البديل الأمثل لحل المشاكل والأزمات، ولذلك لطبيعة العمل الأمني وسرية أغلب القرارات.

جدول رقم (39): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال اختيار البديل الملائم لحل المشكلة

#	اختيار البديل الملائم لحل المشكلة	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	يتم اختيار حلول بديلة وفق رؤية واضحة	3.68	20.145	73.70	3	.000
2	يتم دراسة النتائج المتوقعة للقرار المراد اتخاذه	3.71	20.008	74.11	1	.000
3	تتخذ إجراءات لتسهيل اختيار البديل الأمثل لحل المشاكل والأزمات	3.66	21.064	73.25	4	.000
4	يتخذ البديل الملائم وصياغة مبررات اختياره ومحاذيره	3.70	22.600	73.90	2	.000
	إجمالي المجال (اختيار البديل الملائم لحل المشكلة)	3.66	12.656	73.18		.000

من خلال جدول رقم (40) يتضح الوزن النسبي لمحور اتخاذ القرار والمتابعة فقد كان 71.44% بينما احتلت الفقرة الأولى (يُتخذ القرار مع إرفاق حثياته وضرورياته) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 74.76%، يعزو الباحث ذلك إلى طبيعة عمل جهاز الأمن الداخلي الأمنية، كون التفاصيل الصغيرة لها قيمة أمنية كبيرة، أيضاً لوجود خبرة كبيرة لدى صانعي القرار في الجهاز.

بينما احتلت الفقرة الرابعة (تحديد فترة زمنية لتقييم القرار) المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 69.57%، يعزو الباحث ذلك إلى سرعة عملية اتخاذ القرار، كونه يتعلق بالجانب الأمني وله تداعياته في حال تأخر اتخاذها، إلى جانب ضيق الوقت مع كثرة الأعباء الملقاة على عاتق العاملين في الجهاز، وكذلك تقلبات الوضع الأمني والسياسي في المحافظات الجنوبية.

جدول رقم (40): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال اتخاذ القرار والمتابعة

#	اتخاذ القرار والمتابعة	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	يُتخذ القرار مع إرفاق حثياته وضرورياته	3.74	22.96	74.76	1	.000
2	يتم توضيح طريقة تنفيذ القرار وبدائل التنفيذ	3.60	19.10	72.07	3	.000
3	تحديد فترة زمنية لتنفيذ القرار	3.59	17.91	71.85	4	.000
4	تحديد فترة زمنية لتقييم القرار	3.48	15.11	69.57	5	.000
5	يتم اتخاذ القرار بشكل جماعي من قبل صناع القرار	3.67	17.22	73.38	2	.000
	إجمالي المجال (اتخاذ القرار والمتابعة)	3.57	23.103	71.44		.000

من خلال جدول رقم (41) يتضح الوزن النسبي لمحور استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار فكان 67.90% بينما احتلت الفقرة الثالثة (يوفر لك نظام المعلومات الحالي تدفق سلساً للبيانات والمعلومات) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 71.27%، يعزو الباحث ذلك إلى الخبرة العالية لدى العاملين في جهاز الأمن الداخلي في عملية إدارة المعلومات (جمع، أرشفة، تحليل،...)، أيضاً سهولة استرجاعها وقت الحاجة.

بينما احتلت الفقرة الرابعة (التقارير التي يوفرها نظام المعلومات الحالي تحتوي على معلومات كاملة غير ناقصة بالنسبة للمشكلة محل صنع القرار) المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 65.24%، يعزو الباحث ذلك إلى ضعف استخدام أنظمة وبرامج تكنولوجيا حديثة آمنة لعملية فرز المعلومات وقت الحاجة إليها، خوفاً من عمليات اختراقها.

جدول رقم (41): يوضح الوزن النسبي لفقرات مجال استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار

#	استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	يوفر النظام المحوسب آلية للمعلومات التي تحتاجها أثناء صنع القرار	3.55	15.36	70.98	2	.000
2	المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات الحالي تعد معلومات شاملة لجميع بدائل الحلول الممكنة	3.31	12.20	66.17	4	.000
3	يوفر لك نظام المعلومات الحالي تدفقاً سلساً للبيانات والمعلومات	3.56	16.35	71.27	1	.000
4	التقارير التي يوفرها نظام المعلومات الحالي تحتوي على معلومات كاملة غير ناقصة بالنسبة للمشكلة محل صنع القرار	3.26	11.39	65.24	5	.000
5	وسائل تقنية المعلومات تكون سليمة وجاهزة بشكل دائم لتسهيل عملية صنع القرار	3.41	13.13	68.29	3	.000
	إجمالي المجال (استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار)	3.40	18.149	67.90		.000

من خلال جدول رقم (42) يتضح أن الوزن النسبي لمحور دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية فكان 71.29%، بينما احتل مجال (تحليل المشكلة محل القرار) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 73.92%، يعزو الباحث ذلك إلى أن أي مشكلة تحتاج إلى تحليلها وفهمها واتخاذ القرار المناسب لمعالجتها، وكذلك وجود طواقم معالجة وتحليل للمعلومات، إلى جانب وجود قيادة لها خبرة في العمل الأمني.

بينما احتل مجال (استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار) المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 67.90%، يعزو الباحث ذلك إلى عملية تقنين استخدام التكنولوجيا في العمل الأمني لضعف توفر وسائل الأمان فيها، إلى جانب أن عملية صنع القرار لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة.

اتفقت الدراسة مع دراسة (القحطاني: 2009) بأن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن مدى فاعلية المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في ديوان وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية بوزن نسبي 83.80%، كما اتفقت مع دراسة (العتيبي: 2011) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على مجالات استخدام وسائل تقنية المعلومات في صنع القرارات بالمديرية العامة للجوازات بوزن نسبي 81.20%، كما اتفقت مع دراسة (الحميضي: 2007) أن أفراد عينة الدراسة موافقون إلى حد ما أن عملية صنع القرارات بالمجلس تمر بمراحل معينة بوزن نسبي 65.40، كما اتفقت مع دراسة (شلايل: 2012) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على محور صنع القرار وحل المشكلات بوزن نسبي 64.77%.

جدول رقم (42): محاور أساسية - دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية

#	دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	تحديد المشكلة	3.48	22.012	69.55	5	.000
2	تحليل المشكلة محل القرار	3.70	29.455	73.92	1	.000
3	ايجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها	3.63	23.281	72.56	3	.000
4	اختيار البديل الملائم لحل المشكلة	3.66	12.656	73.18	2	.000
5	اتخاذ القرار والمتابعة	3.57	23.103	71.44	4	.000
6	استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار	3.40	18.149	67.90	6	.000
	إجمالي المجال دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية	3.56	76.188	71.29		.000

رابعاً: اختبار الفرضيات :

اختبار الفرضيات حول العلاقة بين متغيرين من متغيرات الدراسة (الفرضية الرئيسية الأولى):

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

إذا كانت Sig. (P-value) أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة، أما إذا كانت Sig. (P-value) أقل من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الرئيسية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين واقع إدارة المعلومات بوزارة الداخلية وبين إدارة المعلومات الأمنية وتحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.

يبين جدول رقم (43) أن معامل الارتباط يساوي 0.549، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ ، وهذا يدل على وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين واقع إدارة المعلومات بوزارة الداخلية وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.

وتبين - أيضاً - وجود علاقات متوسطة بين مجالات واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية وتحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$.

يعزو الباحث العلاقة إلى الدور المهم لإدارة المعلومات في عملية صنع القرار كونها تقوم بتوصيل المعلومات واستخدامها كمرجعية في مجالات العمل ذات العلاقة بصنع القرار من خلال التقنيات الحديثة والأمن التي تلبي متطلبات صانع القرار لاتخاذ قرارات قوية وسليمة.

جدول رقم (43): معامل الارتباط بين واقع إدارة المعلومات بوزارة الداخلية وبين إدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية الأولى
0.000	*0.549	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع إدارة المعلومات بوزارة الداخلية وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
0.000	*0.417	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع إدارة المعلومات بوزارة الداخلية (إدارة المعلومات) وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
0.000	*0.366	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع إدارة المعلومات بوزارة الداخلية (جمع المعلومات) وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
0.000	*0.514	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع إدارة المعلومات بوزارة الداخلية (معالجة المعلومات) وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
0.000	*0.320	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع إدارة المعلومات بوزارة الداخلية (ارشفة المعلومات) وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
0.000	*0.419	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع إدارة المعلومات بوزارة الداخلية (تحليل المعلومات وتقدير الموقف) وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
0.000	*0.360	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع إدارة المعلومات بوزارة الداخلية (استخدام التكنولوجيا) وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

2. الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية وبين إدارة المعلومات الأمنية وتحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.

يبين جدول رقم (44): أن معامل الارتباط يساوي 0.536، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، وهذا يدل على وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين التكامل المعلوماتي بوزارة الداخلية وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.

وتبين - أيضاً - وجود علاقات متوسطة في مجالات التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية وتحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$.

يعزو الباحث العلاقة إلى أهمية التكامل المعلوماتي بين الأجهزة الأمنية، التي تساعد في رسم صورة كاملة ودقيقة لصانع القرار، أيضاً يعمل التكامل المعلوماتي على تبادل الخبرات بين الأجهزة الأمنية خلال تبادلها للمعلومات وطرق معالجتها وأرشفتها.

جدول رقم (44): دور معامل الارتباط بين التكامل المعلوماتي بوزارة الداخلية وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية الثانية
0.000	*0.536	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
0.000	*0.441	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية (ما مدى تبادل المعلومات) وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.
0.000	*0.488	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية (التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية) وإدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

3. الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول مدى تأثير إدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية تعزى إلى متغيرات (الرتبة - المحافظة - العمر - المسمى الإداري - المؤهل العلمي - عدد سنوات الخدمة).

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول مدى تأثير إدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية تعزى إلى متغير الرتبة.

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالنسبة لإجمالي المجال (صنع القرار بوزارة الداخلية) 0.50، ما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول صنع القرار بوزارة الداخلية تعزى لمتغير الرتبة .

يعزو الباحث ذلك إلى أن عينة الدراسة على دراية وعلم بالدور المهم لإدارة المعلومات، ودور ذلك على تحسين صناعة القرار بوزارة الداخلية، بغض النظر عن الرتبة العسكرية، ولأن كامل عينة الدراسة هم من خريجي معهد الضباط التابع للمديرية العامة للتدريب، وكذلك كون جميع عينة الدراسة تعمل في بيئة عمل واحدة، وتأثرهم بثقافة تنظيمية واحدة، ما يساعدهم على تكوين رؤية وتحديد دور إدارة المعلومات في تحسين صناعة القرار بدرجات متقاربة جداً.

بينما عند المجال الفرعي (اتخاذ القرار والمتابعة) يتضح وجود فروق معنوية أقل من 0.05، وكانت الفروق لصالح رتبة ملازم أول، ويعزو الباحث ذلك إلى أن رتبة ملازم أول ورتبة ملازم هي قاعدة الهرم في عينة الدراسة، وهي التي تقوم بمتابعة القرار على المستويات الدنيا، ويتضح - أيضاً - أن رتبة نقيب التي تعلو رتبة ملازم أول تشارك بعملية اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه في حدود صلاحياتها الممنوحة.

جدول رقم (45): نتائج اختبار "التباين الأحادي ANOVA" الرتبة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات						المجال
		ملازم	ملازم أول	نقيب	رائد	مقدم	عقيد	
0.060	1.611	3.63	3.63	3.46	3.47	3.12	4.00	تحديد المشكلة
0.817	0.444	3.73	3.78	3.66	3.74	3.54	3.90	تحليل المشكلة محل القرار
0.771	0.507	3.67	3.80	3.65	3.56	3.49	3.90	إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها
0.563	0.784	3.79	3.84	3.69	3.56	3.52	4.00	اختيار البديل الملائم لحل المشكلة
0.023	2.701	3.67	3.82	3.69	3.44	3.31	2.70	اتخاذ القرار والمتابعة
0.402	1.030	3.50	3.65	3.35	3.35	3.49	4.00	استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار
0.500	0.874	3.66	3.76	3.57	3.51	3.41	3.74	إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول مدى تأثير إدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية تعزى إلى متغير المحافظة.

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بالنسبة لإجمالي المجال (صنع القرار بوزارة الداخلية) 0.28، ما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول صنع القرار بوزارة الداخلية تعزى لمتغير المحافظة، يعزو الباحث ذلك إلى توحيد السياسات والإجراءات المتبعة في المحافظات.

جدول رقم (46): نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA - المحافظة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات						المجال
		رفح	خان يونس	الوسطى	غزة	شمال غزة	إدارة مركزية	
0.053	2.238	3.22	3.43	3.50	3.44	3.80	3.46	تحديد المشكلة
0.316	1.192	3.46	3.74	3.74	3.64	3.81	3.73	تحليل المشكلة محل القرار
0.510	0.859	3.46	3.52	3.69	3.61	3.82	3.63	إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها
0.707	0.591	3.46	3.70	3.75	3.63	3.72	3.67	اختيار البديل الملائم لحل المشكلة
0.085	1.975	3.27	3.57	3.57	3.78	3.50	3.50	اتخاذ القرار والمتابعة
0.614	0.714	3.35	3.32	3.37	3.24	3.56	3.49	استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار
0.280	1.269	3.37	3.55	3.60	3.53	3.74	3.58	إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول مدى تأثير إدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية تعزى إلى متغير العمر.

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بالنسبة لإجمالي المجال (صنع القرار بوزارة الداخلية) 0.211، ما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول صنع القرار بوزارة الداخلية تعزى لمتغير العمر، يعزو الباحث ذلك إلى الخبرة العالية والمستوى التعليمي لدى عينة الدراسة حول أهمية إدارة المعلومات ودورها في تحسين صنع القرار، وأن العمر لا يؤثر على إجابات المبحوثين.

جدول رقم (47): نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA - العمر

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات				المجال
		أكثر من 50 سنة	من 40-أقل 50	من -30 أقل 40	أقل من 30	
0.951	0.116	3.30	3.47	3.49	3.54	تحديد المشكلة
0.735	0.426	4.10	3.68	3.70	3.64	تحليل المشكلة محل القرار
0.975	0.072	3.80	3.62	3.62	3.67	إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها
0.378	1.036	3.88	3.54	3.66	3.85	اختيار البديل الملائم لحل المشكلة
0.465	0.856	3.30	3.44	3.62	3.64	اتخاذ القرار والمتابعة
0.623	0.588	3.50	3.35	3.37	3.58	استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار
0.211	0.211	3.64	3.52	3.57	3.63	إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول مدى تأثير إدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بالنسبة لإجمالي المجال (صنع القرار بوزارة الداخلية) 0.773، ما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول صنع القرار بوزارة الداخلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، يعزو الباحث ذلك إلى الخبرة العالية في المجال الأمني والإدارية، وكذلك المستوى التعليمي لدى عينة الدراسة حول أهمية إدارة المعلومات ودورها في تحسين صنع القرار، وكون أغلبية أفراد العينة يحملون مؤهلات جامعية وعليا.

جدول رقم (48): نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA - المؤهل العلمي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات						المجال
		أقل من ثانوية عامة	ثانوية عامة	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة	
0.500	0.874	3.40	3.54	3.53	3.49	3.29	4.10	تحديد المشكلة
0.676	0.632	3.20	3.57	3.66	3.69	3.79	4.10	تحليل المشكلة محل القرار
0.483	0.899	3.20	3.61	3.86	3.61	3.53	4.30	إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها
0.900	0.320	4.00	3.55	3.73	3.64	3.73	4.00	اختيار البديل الملائم لحل المشكلة
0.575	0.767	3.20	3.75	3.81	3.53	3.56	3.60	اتخاذ القرار والمتابعة
0.670	0.639	3.00	3.21	3.21	3.42	3.27	3.80	استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار
0.773	0.504	3.31	3.49	3.68	3.56	3.52	3.98	إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لاستجاب المبحوثين حول مدى تأثير إدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية تعزى إلى متغير المسمى الإداري.

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بالنسبة لإجمالي المجال (صنع القرار بوزارة الداخلية) 0.875، ما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول صنع القرار بوزارة الداخلية تعزى لمتغير المسمى الإداري، يعزو الباحث ذلك إلى الخبرة العالية والمستوى التعليمي لدى عينة الدراسة حول أهمية إدارة المعلومات ودورها في تحسين صنع القرار، وأن ذلك يظهر في ارتقاء الكادر في المجال الأمني، فضلاً عن حالة التعاون بين أفراد العينة في المستويات الإدارية المختلفة.

جدول رقم (49): نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA - المسمى الإداري

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات						المجال
		رئيس وحدة	رئيس قسم	مدير دائرة	نائب مدير إدارة/ محافظة	مدير إدارة/ محافظة	مساعد مدير عام	
0.891	0.335	3.87	3.48	3.46	3.33	3.44	3.20	تحديد المشكلة
0.860	0.382	4.00	3.65	3.68	3.53	3.88	3.80	تحليل المشكلة محل القرار
0.987	0.125	3.60	3.65	3.56	3.57	3.60	3.40	إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها
0.932	0.265	3.67	3.68	3.54	3.71	3.75	3.75	اختيار البديل الملائم لحل المشكلة
0.084	1.981	3.93	3.64	3.41	3.63	3.00	2.80	اتخاذ القرار والمتابعة
0.211	1.445	3.80	3.40	3.21	3.60	3.88	4.00	استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار
0.875	0.360	3.82	3.58	3.47	3.56	3.59	3.48	إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لاستجابات حول مدى تأثير إدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية تعزى إلى متغير عدد سنوات الخدمة في أجهزة الأمن.

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بالنسبة لإجمالي المجال (صنع القرار بوزارة الداخلية) 0.92، ما يوضح

عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول صنع القرار بوزارة الداخلية تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة في أجهزة الأمن، يعزو الباحث ذلك إلى الخبرة العالية التي اكتسبها في المجال الأمني سواء في الجهاز نفسه أو أجهزة أمنية أخرى ، وكذلك المستوى الوعي حول أهمية إدارة المعلومات ودورها في تحسين صنع القرار، وأن العمر لا يؤثر على إجابات المبحوثين، فضلاً عن أن خبرات معظم أفراد العينة تزيد عن (5) سنوات، وهي مدة كافية لتقارب وجهات نظرهم واتجاهاتهم نحو القضايا المختلفة.

جدول رقم (50): نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA - عدد سنوات الخدمة في أجهزة الأمن

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات				المجال
		أكثر من 15 سنة	من 10- أقل 15 سنة	من 5- أقل 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	
0.847	0.271	3.65	3.42	3.48	3.40	تحديد المشكلة
0.945	0.125	3.67	3.62	3.70	3.78	تحليل المشكلة محل القرار
0.772	0.374	3.55	3.84	3.61	3.64	إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها
0.872	0.235	3.63	3.70	3.65	3.83	اختيار البديل الملائم لحل المشكلة
0.876	0.230	3.45	3.58	3.57	3.71	اتخاذ القرار والمتابعة
0.242	1.411	3.50	3.82	3.36	3.40	استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار
0.920	0.165	3.57	3.66	3.55	3.62	إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية

قياس الأثر

الفرضية الرئيسية الرابعة:

ما دور إدارة المعلومات الأمنية والتكامل المعلوماتي بوزارة الداخلية مُجتمعة على مستوى تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟

للقوف على مستوى تأثير إدارة المعلومات الأمنية والتكامل المعلوماتي بوزارة الداخلية مُجتمعة على مستوى تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية، استخدم الباحث اختبار الانحدار المتعدد باستخدام طريقة Stepwise، ويمكن استنتاج ما يلي:

1. يبين نموذج الانحدار النهائي باستخدام طريقة Stepwise أن صنع القرار بوزارة الداخلية، وهو يمثل المتغير التابع، يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بكل من المتغيرات: (معالجة المعلومات والتبادل الإلكتروني للمعلومات)، يعزى ذلك إلى أنه من أسس بناء الأجهزة الأمنية وجود دوائر مختصة بمعالجة المعلومات ليسهل فهمها والتعامل معها واستثمارها بما يتيح لأصحاب القرار في الجهاز اتخاذ قرارات قوية وسليمة، من خلالها يتم التنبؤ بالأحداث والعمل على منع وقوعها، وكذلك أهمية معالجة المعلومات التي تعدّ من أهم مراحل دورة المعلومة، حيث لا يمكن التعامل مع أي معلومة قبل إخضاعها لعملية المعالجة، فمن خلال المعالجة يتم تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المعلومة، كذلك تحديد الاستكاملات والنواقص الواجب توفرها لتصبح المعلومة مكتملة يمكن التعامل معها، بحيث يتوفر للمقيّم معلومة مكتملة الأركان يستطيع من خلالها إصدار تقييم لها بصورة سليمة.

أيضاً التبادل الإلكتروني للمعلومات يمتاز بصفيتين: الصفة الإيجابية هي سرعة وصول المعلومة للجهات ذات العلاقة بالمعلومة، توفير الوقت والجهد والتكاليف، سهولة المتابعة، والتواصل بين العاملين في حقل المعلومات، أما الصفة السلبية فهي تدني وسائل الأمان فيها التي تضمن عملية تبادل إلكتروني آمن من الاختراق والسرقة وتعرضها للتلف، مما ينعكس سلباً عليها.

2. تم استبعاد كلّ من المتغيرات التالية، لعدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية حسب طريقة Stepwise بين صنع القرار بوزارة الداخلية والمتغيرات المستقلة: (إدارة المعلومات وجمع المعلومات وأرشفة المعلومات وتحليل المعلومات واستخدام التكنولوجيا وتبادل المعلومات).

3. أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد يساوي 0.425، وهذا يعني أن 42.5% من التغير في إدارة التغيير التنظيمي تعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة التالية: (معالجة المعلومات والتبادل الإلكتروني للمعلومات) والباقي 57.5% يعود لعوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع (صنع القرار بوزارة الداخلية).

جدول رقم (51): تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار غير القياسية	خطأ معياري	معاملات الانحدار القياسية	قيمة اختبار T	Sig.
المقدار الثابت	38.339	6.199		6.184	.000
معالجة المعلومات	1.587	.211	.474	7.512	.000
التبادل الإلكتروني للمعلومات	1.221	.241	.320	5.075	.000

معادلة التأثير:

صنع القرار بوزارة الداخلية = $38.339 + 1.587(\text{معالجة المعلومات}) + 1.221(\text{التبادل الإلكتروني للمعلومات})$.

- في حالة تثبيت قيمة (التبادل الإلكتروني للمعلومات) وعند زيادة (معالجة المعلومات) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمقدار (1.587).
- في حالة تثبيت قيمة (معالجة المعلومات) وعند زيادة (التبادل الإلكتروني للمعلومات) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمقدار (1.221).
- وهذا ما يدعو وزارة الداخلية إلى الاهتمام بزيادة معالجة المعلومات والتبادل الإلكتروني للمعلومات.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة:

نتائج السؤال الأول: ما واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟

1. يوجد لدى جهاز الأمن الداخلي نظام في إدارة المعلومات؛ حيث إن هناك هيكليات وسياسات وخططاً واضحة، وكذلك توجد رؤية واضحة حول القضايا الأمنية، تسهم في زيادة كفاءة صنع القرار، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 70.29%).
2. توجد دائرة مختصة في جهاز الأمن الداخلي، تقوم بعملية جمع المعلومات وفق معايير محددة، بحيث تعمل على إيجاد توازن بين نوعية المعلومات وكمها والحاجة إليها، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 73.06%).
3. توجد دائرة مختصة في جهاز الأمن الداخلي تقوم بعملية معالجة المعلومات، وتسهم عملية المعالجة في توجيه عملية الجمع بالشكل الصحيح، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 74.01%).
4. توجد دائرة مختصة في جهاز الأمن الداخلي تشرف على عملية أرشفة المعلومات، بالطرق العلمية والتكنولوجيا الآمنة التي تلبي حاجة الجهاز من حيث حفظ وسرية المعلومات، واسترجاعها عند الحاجة إليها، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 79.04%).
5. توجد دائرة مختصة في جهاز الأمن الداخلي تضم فريقاً يقوم بتحليل المعلومات بكفاءة، ولديه قدرة على تقدير الموقف ووضع التوصيات لصناع القرار، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 73.11%).
6. يستخدم جهاز الأمن الداخلي التكنولوجيا الآمنة بواسطة برامج محوسبة لتخزين واسترجاع المعلومات، التي تضمن سرية وسرعة التواصل بين مكونات الجهاز، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 76.96%).
7. يوجد في جهاز الأمن الداخلي نظام متبع في إدارة المعلومة الأمنية، سواء من ناحية إدارتها، أو أرشفتها، أو جمعها أو تحليلها، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 73.80%).

نتائج السؤال الثاني: ما مدى التكامل المعلوماتي بين مكونات وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟

1. يولي جهاز الأمن الداخلي أهمية لعملية تبادل المعلومات مع الأجهزة الأمنية الأخرى، ويحرص الجهاز أن تكون معلوماته المتبادلة صحيحة للمحافظة على مصداقيته ومهنيته في العمل، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 70.43%).
2. يمتلك جهاز الأمن الداخلي نظام محوسب خاصاً به، كما يقوم بتغذية نظام المعلومات المشترك مع الأجهزة الأمنية الأخرى بالمعلومات باستمرار، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 71.99%).
3. التكامل المعلوماتي بين جهاز الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية الأخرى، في تبادل المعلومات والربط الإلكتروني، وقد جاءت بدرجة متوسط. (وزن نسبي 65.47%).
4. يوجد آلية لتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية تعتمد على وسائل عديدة مثل المخطبات الرسمية، واللجان الأمنية المشتركة، فضلاً عن الوسائل الإلكترونية، وقد جاءت بدرجة متوسط. (وزن نسبي 60.51%).

نتائج السؤال الثالث: ما دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟

1. يعمل جهاز الأمن الداخلي على تحديد المشكلة وتوصيفها، بالإضافة إلى جمع المعلومات اللازمة عنها وعن روابطها، وقد جاءت بدرجة متوسط. (وزن نسبي 69.55%).
2. يتبع جهاز الأمن الداخلي عملية تحليل منفرد لكل مشكلة، بحيث يقوم بجمع المعلومات اللازمة عنها ليسهل حلها واتخاذ القرار فيها، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 73.92%).
3. يعتمد جهاز الأمن الداخلي سياسة التشاور في إطار الفريق الواحد وإيجاد بدائل لحل المشكلة وفق رؤية شمولية تتناسب مع السيناريوهات، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 72.56%).
4. يقوم صناع القرار بجهاز الأمن الداخلي بدراسة النتائج المتوقعة للقرار الملائم لحل مشكلة ما وفق رؤية واضحة بعد صياغة مبررات ومحاذير اختياره، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 73.18%).

5. يعمل صناع القرار بجهاز الأمن الداخلي في عملية اتخاذ القرار على دراسة وتحليل كافة الجوانب المتعلقة بالقرار، وكذلك توضيح طريقة تنفيذه وبدائل التنفيذ، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 71.44%).

6. يوفر نظام المعلومات المعمول به في جهاز الأمن الداخلي تدفقاً للبيانات والمعلومات من خلال حوسبة المعلومات بشكل آمن ليسهل على صناع القرار عملية اتخاذه، وقد جاءت بدرجة متوسط. (وزن نسبي 67.90%).

7. تؤثر إدارة المعلومات والتكنولوجيا الأمنية على صناعة القرار في جهاز الأمن الداخلي من خلال تسهيل عملية تحديد المشكلة وتحليلها، وكذلك إيجاد واختيار البديل المناسب واتخاذ القرار بشأنه، وقد جاءت بدرجة جيد. (وزن نسبي 71.29%).

السؤال الرابع: ما دور إدارة المعلومات الأمنية والتكامل المعلوماتي بوزارة الداخلية مُجتمعة على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟

أظهرت النتائج أن معالجة المعلومات والتبادل الإلكتروني للمعلومات، في مجالي إدارة المعلومات والتكامل المعلوماتي، لهم التأثير الأكبر على عملية صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية.

ثانياً: توصيات الدراسة:

4. تحسين نظم وأساليب جمع المعلومات الأمنية، وزيادة المقدرات التقنية لتطوير كفاءة عملية جمع المعلومات.
5. زيادة الموازنة المالية المخصصة لعملية إدارة المعلومات وتوفير المتطلبات اللازمة.
6. زيادة عناصر جمع المعلومات وتوزيعهم بما يتلاءم مع المساحة، الكثافة السكانية، البؤر الإجرامية.
7. تعزيز عمل دائرة معالجة المعلومات من خلال توفير وسائل وتقنيات آمنة تسهم في تسهيل عملية المعالجة، وكذلك إنشاء وحدة فنية لإعداد تقارير حول محتوى المعلومات غير النصية (صور، أفلام،...).
8. تطوير الكادر البشري من خلال تكثيف الدورات التدريبية وتوظيف وسائل التقنية الحديثة لرفع كفاءته ومواصلة تأهيله في المجالات المختلفة للمعلومات (جمع، معالجة، تحليل، أرشفة، تقدير موقف).
9. تطوير نظم أرشفة المعلومات الأمنية بحيث يسهل تخزين المعلومات واسترجاعها بطريقة سريعة وشاملة وفق معايير تخدم الدراسات التحليلية وتقدير الموقف وتدعم صنع القرار.
10. إيلاء اهتمام أكبر بالدور الذي تلعبه إدارة المعلومات في صناعة القرارات الصحيحة.
11. تعزيز سبل تبادل المعلومات بين الأجهزة وتطوير سياسة تبادل المعلومات بين الأجهزة وتعديل إجراءاتها، وكذلك إنشاء وحدات متخصصة في عملية التبادل.
12. توفير نظام إلكتروني وقواعد معلومات آمنة وموحدة بين مختلف الأجهزة الأمنية لتسهيل عملية تبادل المعلومات بما يضمن عدم التداخل والاختراق.
13. تسهيل عملية تصعيد المعلومات التي تسهم في عملية اتخاذ القرارات الأمنية.
14. تحويل أنظمة المعلومات التقليدية (الورقية) لأقصى حد ممكن إلى نظام إلكتروني آمن.

جدول رقم (52): مصفوفة الربط بين النتائج والتوصيات وجهات الاختصاص

النتيجة الأولى		واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية // بدرجة جيد 73.80%.
م	التوصيات	جهة الاختصاص
1	تحسين نظم وأساليب جمع المعلومات الأمنية، وزيادة المقدرات التقنية لتطوير كفاءة عملية جمع المعلومات.	المالية العسكرية قيادة الجهاز
2	زيادة الموازنة المالية المخصصة لعملية إدارة المعلومات وتوفير المتطلبات اللازمة.	المالية العسكرية قيادة الجهاز
3	زيادة عناصر جمع المعلومات وتوزيعهم بما يتلاءم مع المساحة، الكثافة السكانية، البؤر الإجرامية.	وزارة الداخلية قيادة الجهاز
4	تعزيز عمل دائرة معالجة المعلومات من خلال توفير وسائل وتقنيات آمنة تسهم في تسهيل عملية المعالجة، وكذلك إنشاء وحدة فنية لإعداد تقارير حول محتوى المعلومات غير النصية (صور، أفلام، ...).	قيادة الجهاز إدارة المعلومات والتحليل
5	تطوير الكادر البشري من خلال تكثيف الدورات التدريبية وتوظيف وسائل التقنية الحديثة لرفع كفاءته ومواصلة تأهيله في المجالات المختلفة للمعلومات (جمع، معالجة، تحليل، أرشفة، تقدير موقف).	قيادة الجهاز إدارة الموارد البشرية
6	إيلاء اهتمام أكبر بالدور الذي تلعبه إدارة المعلومات في صناعة القرارات الصحيحة.	وزارة الداخلية قيادة الجهاز
7	تحويل أنظمة المعلومات التقليدية (الورقية) لأقصى حد ممكن إلى نظام إلكتروني آمن.	قيادة الجهاز إدارة المعلومات
8	تطوير نظم أرشفة المعلومات الأمنية بحيث يسهل تخزين المعلومات واسترجاعها بطريقة سريعة وشاملة وفق معايير تخدم الدراسات التحليلية وتقدير الموقف وتدعم صنع القرار.	قيادة الجهاز إدارة المعلومات
النتيجة الثانية		ما مدى التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية// بدرجة متوسط 65.47%.

م	التوصيات	جهة الاختصاص
1	تعزيز سبل تبادل المعلومات بين الأجهزة وتطوير سياسة تبادل المعلومات بين الأجهزة وتعديل إجراءاتها، وكذلك إنشاء وحدات متخصصة في عملية التبادل.	وزارة الداخلية
2	توفير نظام إلكتروني آمن وموحد بين مختلف الأجهزة الأمنية لتسهيل عملية تبادل المعلومات بما يضمن عدم التداخل والاختراق.	وزارة الداخلية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
النتيجة الثالثة دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية// بدرجة جيد 71.29%.		
م	التوصيات	جهة الاختصاص
1	تسهيل عملية تصعيد المعلومات التي تسهم في عملية اتخاذ القرارات الأمنية.	قيادة الجهاز

المراجع والملاحق

أولاً: المراجع:

- ابن منظور، (1990): لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت.
- أبو سبت، صبري، (2005): تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- اشنتية، بكر، (2004): واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.
- الأفندي، عبلة، (1995): نظم المعلومات وأثرها في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية (دراسة ميدانية)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.
- الباز، علي، (2003): دور الأنظمة والتشريعات في تطبيق الحكومة الإلكترونية، مسقط، مؤتمر الحكومة الإلكترونية.
- البراهيم، فيصل، (2008): العوامل المؤثرة على مشاركة الموظفين في صنع القرار وعلاقته بمستوى أدائهم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- التكريتي، سعد، (2004): نظم مساندة القرارات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- التهامي، حسين، (2008): المدخل إلى أصول الإدارة ومبادئ الإدارة العامة، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع.
- الثلاثيني، نهاد، (2007): الأمن العسكري في السنة النبوية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الجندلي، مفتاح، ماهية إدارة المعلومات "تعريفها والمفاهيم الأساسية لها"، ليبيا.
- الجوهري، إسماعيل (1994) مختار الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت.
- الحميضي، عبد العزيز، (2007): عملية صنع القرارات وعلاقتها بالرضا الوظيفي، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- الخادمي، نور الدين، (2006): القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل، المجلة العربية للدراسات الأمنية، عدد 42.
- الدهام، محمد عبد الرحمن، (1995): الإعلام ودوره في خدمة الأغراض الاستخبارية والأمنية، بحث غير منشور، معهد التوجيه المعنوي، السعودية.
- الراوي، حكمت أحمد، (1997): نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، ط1، دار المسيرة، عمان.

- الزغبى، محمد، (2003): الحاسوب والبرمجيات الجاهزة، دار وائل للنشر، عمان.
- الزهراني، جمعان، (2008): مجالات تطبيق نظم المعلومات في الأجهزة الأمنية وسبل التعامل مع مهدداتها، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- السالمي، علاء، (2000): تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن.
- السر، أيمن، (2008): واقع إعادة هندسة العمليات الإدارية في وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الصالح، صالح والأحمد، أمينة، (1978): المعجم الصافي في اللغة العربية.
- الصباغ، عماد، (2002): علم المعلومات، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الصباغ، عماد، (2006): إدارة المعرفة ودورها في إرساء مجتمع المعلومات.
- الطراونة، تحسين أحمد، (2012): الفلسفة الأخلاقية وعلم القيادة تطبيقاتهما في قيادة فرق العمل الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- العبيد، عبد الرحمن والأحمدي، نجم، (2004): المدخل إلى نظم المعلومات، منشورات جامعة حلب، سوريا.
- العتيبي، سعد بن معتاد، (2012): مدى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في تحسين أداء إدارات الموارد البشرية في المنظمات الحكومية المدنية والأمنية بمدينة الرياض "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- العتيبي، عبد العزيز، (2011): إدارة المعلومات ودورها في صنع القرارات بالمديرية العامة للجوازات بالرياض، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- العجلوتي، محمد، (1996): أثر تكنولوجيا المعلومات ودورها في إدارة التنمية في الأردن، الأردن.
- العلي، أحمد عبد الله، (2001): مدخل إلى علم المكتبات والمعلومات، دار الكتاب الحديث - القاهرة.
- العنزي، حمود بن محمد، (2011): تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير.

- الفالح، خالد، (2005): مقومات التعامل مع المصادر المفتوحة لجمع المعلومات الأمنية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- الفهيد، عبد المحسن، (2006): التنسيق بين الأجهزة الأمنية ودورها في مواجهة الأزمات، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- القحطاني، خالد علي، (2009): مدى مساهمة نظم المعلومات في عملية ترشيد القرارات الإدارية في ديوان وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، أكاديمية نايف الأمنية.
- القحطاني، عبد الله بن محمد، (2011): إدارة المعلومات ودورها في تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر ضباط مركز وإدارات المعلومات برئاسة الحرس الوطني، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- القرا، صالح، (2010): مدونة العلوم المالية والمصرفية.
- المزيدي، منصور، (1998): دور المعلومات في ترشيد القرار الأمني، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- المطيري، مفلح، (2013): نظم المعلومات ودورها في ترشيد القرارات الإدارية لضباط المديرية العامة لحرس الحدود بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- المغاري، هشام سليم عبد الله، (2010): المعلومات الأمنية "مبادئها وأمنها"، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، غزة، فلسطين.
- المغاري، هشام سليم عبد الله، (2010): المعلومة الأمنية، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، غزة، فلسطين.
- المنجد الأبجدي، (1967): دار المشرق العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- النجار، فايز جمعة صالح، (2007): نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد، عمان.
- النجار، نداء، (2012): دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الوردي، زكي حسين-المالكي، مجبل لازم، (2002): المعلومات والمجتمع، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- برهان، محمد نور الدين وجعفر، غازي إبراهيم، (1998): نظم المعلومات المحوسبة. ط1، دار المناهج والتوزيع عمان.

- بكر، عبد الفتاح حسين، (2002): المهارات القيادية في صنع القرارات الإدارية، ط1، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
- بو سمرة، عبد الله علي مبارك، (2013): القرار الأمني ودوره في إدارة الأزمات الأمنية بدولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير.
- تريان، كمال، مدخل إلى العلوم الأمنية، (2012): أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، الطبعة الثانية، غزة. فلسطين.
- جرجون، أحمد، (2013): دور تكنولوجيا المعلومات في التنسيق بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- جودة، وسام، (2014): دور إدارة العمليات اللوجستية في تحسين أداء الشرطة الفلسطينية بمحافظات قطاع غزة، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين.
- حريم، حسين، (2004): "السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجامعات في منظمات الأعمال"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- حميد، معين، (2012): المعلومة الأمنية في ضوء الشريعة الإسلامية وأثرها في تحقيق الأمن، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- رحيم، حسين، (2006): مبادئ الإدارة الحديثة، (النظريات - العمليات الإدارية - وظائف المنظمة)، دار حامد للنشر، الأردن.
- رزوقي، نعيمة، (2003): رؤية مستقبلية لدور اختصاصي المعلومات في إدارة المعلومات في البيئة الرقمية، تونس.
- رضوان، رأفت (2004): الإدارة الالكترونية، الجمعية السعودية للإدارة، السعودية.
- زردومي، أحمد، (2010): أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة منتوري قسنطينة.
- شابسو، يوسف، (2006): الإدارة الأمنية الحديثة "مبدأ تأصيل التطبيقات"، مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات.
- شلايل، فارس، (2012): الأساليب الكمية في صنع القرار وحل المشكلات "دراسة تطبيقية على جهاز الدفاع المدني بغزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- شلبي، محمد، (1997): المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر.

- عباس، خضر محمود، (2012): التحصيل والتحليل للمعلومة الأمنية، غزة، فلسطين.
- عبد الهادي، محمد فتحي، (2000): المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد.
- عرفة، علي، (2015): معوقات جهازي الأمن الداخلي والأمن الوقائي وسبل التغلب عليها، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسية للدراسات العليا، غزة.
- علي، أحمد، (2012): مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة، مجلة جامعة دمشق-المجلد 28 العدد الأول، دمشق، سوريا.
- علي، نبيل، (1994): العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- غنيم، ماهر، (2004): دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة بفلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- فرحات، محمد حسن، (2009): صنع القرار: دراسة في سييولوجيا الإدارة، الإسكندرية، مصر.
- قنديل، محمد ماهر، (1993): التنظيم الأمني لنظم المعلومات والاتصالات، أكاديمية الشرطة، كلية الشرطة، مصر.
- قنديلجي، عامر إبراهيم - السامرائي، إيمان فاضل، (2002): تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- كامل، محمد فاروق عبد الحميد، (1999): المعلومات الأمنية، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- كحيل، نسيبة عبد الرحمن، (1979): مدخل إلى علم المعلومات، دار المجمع العلمي، جدة، السعودية.
- كوبلاند، توماس، (2003): ثورة المعلومات والأمن القومي، الطبعة الأولى، ترجمة، سلسلة دراسات عالمية، إصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، العدد (46)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- لافي، محمود، (2012): أثر إثراء محتوى التربية الإسلامية ببعض المفاهيم الأمنية في اكتساب طلبة الصف الحادي عشر لها، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- لانكستر، وفرد، (1981): نظم استرجاع المعلومات، ترجمة: حشمت قاسم، النسخة الأخيرة، مكتبة غريب القاهرة، مصر.
- مرجان، سليمان، (2002): بحوث العمليات، دار الكتب الوطنية، ليبيا.
- مشرقي، حسن على، (1997): نظرية القرارات الإدارية. ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان.
- نميري، علي، الأمن والمخابرات نظرة أمنية.

المقابلات:

- عبد الباسط محمد المصري، مدير عام جهاز الأمن والحماية، (مقابلة، 2015/10/5).
- محمد عبد اللطيف خلف، نائب مدير عام جهاز الشرطة الفلسطينية، (مقابلة، 2015/10/5).

مواقع إلكترونية:

- www.moi.gov.ps
- www.moi.gov.ps
- www.dcd.gov.ps
- www.spf.moi.gov.ps
- www.police.ps

ثانياً: الملاحق:

ملحق رقم (1): خطاب التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة

للدراستات العليا وجامعة الأقصى

برنامج القيادة والإدارة



حفظه الله ،،،

السيد الدكتور/

السلام عليكم ورحمته الله وبركاته..

بين يدي سيادتكم استبانة لبحث يجريه الباحث بعنوان "واقع إدارة المعلومات الأمنية ودورها في صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية".

وقد تم اختياركم لتحكيم هذه الاستبانة آمليين الاستفادة من خبراتكم الأكاديمية والفنية، لذلك، نأمل من حضرتكم التفضل بمنحنا بعضاً من وقتكم الثمين، والاطلاع على فقرات الاستبانة والتعليق عليها بما ترونه مناسباً من تعديل أو حذف أو إضافة، وإنا على ثقة أن تعليقاتكم ستثري الاستبانة وتجعلها مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

مشكلة الدراسة: لما تعيشه الأجهزة الأمنية في المحافظات الجنوبية من تحديات ومعوقات نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية، بالإضافة لحالة الانقسام وما نتج عنها من تداعيات سلبية، إلى جانب بعض القوى الإقليمية المعنية بزعزعة الاستقرار الأمني في غزة، فضلاً عن ظهور بعض التهديدات الداخلية من حين لآخر، فأصبح لزاماً على الأجهزة الأمنية أن تجتهد في جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها واستثمارها؛ بما يمكن أجهزة الأمن ومتخذي القرار من مواجهة ما يحيط القضية الفلسطينية عامة، وقطاع غزة خاصة من مخاطر ومهددات، من ذلك كله تبلورت مشكلة الدراسة ويمكن التعبير عنها في السؤال الرئيس التالي: "ما واقع إدارة المعلومات الأمنية ودورها في صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟"

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة، هي:

5. ما واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟

6. ما مدى التكامل المعلوماتي بين أجهزة وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟

7. ما دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار في وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لاستجابات المبحوثين حول مدى تأثير إدارة المعلومات الأمنية على تحسين صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية تعزى إلى متغير (الرتبة، المحافظة، العمر، المسمى الإداري، عدد سنوات الخدمة).

الباحث

إبراهيم عبد الرحمن حرز

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

#	الاسم	صفته الوظيفية
1	أ. فتحي أحمد حماد	وزير الداخلية السابق
2	أ. د محمد إبراهيم مقداد	أستاذ الاقتصاد بالجامعة الإسلامية
3	د. محمد إبراهيم المدهون	رئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
4	د. محمد عبد العزيز الجريسي	مساعد رئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا لشئون البحث العلمي عقيد/ مدير إدارة المحافظات في هيئة التوجيه المعنوي بوزارة الداخلية
5	د. محمود عبد الرحمن الشنطي	أستاذ مساعد إدارة - ديوان الموظفين العام
6	د. إياد علي الدجني	أستاذ مساعد إدارة تربية بالجامعة الإسلامية
7	د. نبيل عبد اللوح	محاضر في أكاديمية الإدارة والسياسة مدير بديوان الموظفين العام

ملحق رقم (3): الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

**البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة
للدراستات العليا وجامعة الأقصى
برنامج القيادة والإدارة**



الأخ الكريم/ حفظك الله ،،،

السلام عليكم ورحمته الله وبركاته..

يقوم الباحث بإجراء بحث بعنوان "واقع إدارة المعلومات الأمنية ودورها في صنع القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية" بغرض الوقوف على دور إدارة المعلومات الأمنية وأثر ذلك على صنع القرار، واستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج "القيادة والإدارة".

وثقة من الباحث بكم وحرصكم على تطوير أداء جهازكم الرائد، فإنني أضع بين أيديكم الأمانة هذه الاستبانة راجياً تكرمكم بالإجابة عنها بكل دقة وأمانة، علماً بأن إجاباتكم عن بنودها ستكون موضع احترام الباحث واهتمامه، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الاحترام

الباحث

إبراهيم عبد الرحمن حرز

أولاً: البيانات الشخصية:-

فضلاً ضع علامة (✓) أمام العبارة التي تعبر عن رأيك؛ مما يلي:

1. العمر:

- ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة
☐ من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

2. المؤهل العلمي:

- ☐ دكتوراة ☐ ماجستير ☐ بكالوريوس ☐
☐ دبلوم ☐ ثانوية عامة ☐ أقل من ثانوية عامة

3. الرتبة:

- ☐ لواء ☐ عميد ☐ عقيد ☐ مقدم
☐ رائد ☐ نقيب ☐ ملازم أول ☐ ملازم

4. المسمى الإداري:

- ☐ مدير عام ☐ نائب مدير عام ☐ مساعد مدير عام
☐ مدير إدارة/محافظة ☐ نائب مدير إدارة/محافظة ☐ مدير دائرة
☐ رئيس قسم ☐ رئيس وحدة

5. عدد سنوات الخدمة في أجهزة الأمن:

- ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
☐ من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

6. المحافظة "التي تعمل بها":

- ☐ إدارة مركزية ☐ محافظة شمال غزة ☐ محافظة غزة
☐ المحافظة الوسطى ☐ محافظة خان يونس ☐ محافظة رفح

ثانياً: محاور الاستبانة وفقراتها: -

رقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	أولاً: واقع إدارة المعلومات الأمنية بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟					
	أ. إدارة المعلومات:					
1	توجد هيكلية واضحة لإدارة المعلومات					
2	توجد سياسات واضحة تضبط إدارة المعلومات					
3	توجد خطة واضحة لإدارة المعلومات					
4	يوجد فصل واضح بين مهام المعلومات (جمع ، معالجة ، تحليل ، أرشفة)					
5	تمتلك الإدارة ما يكفي من المقدرات والمعدات للقيام بمهام جمع المعلومات					
6	توجد موازنة كافية لتغطية نفقات مهام إدارة جمع المعلومات					
7	لدى الإدارة جهات استشارية بما يخص المعلومات وإدارتها					
8	يوجد آليات واضحة وناظمة لطرق تصعيد المعلومات إلى المستويات العليا					
9	تسهم إدارة المعلومات في زيادة الكفاءة في عملية صنع القرار					
10	تساعد إدارة المعلومات في تكوين رؤية واضحة حول القضايا الأمنية					
	ب. جمع المعلومات:					
1	توجد جهة مختصة تشرف على عملية جمع المعلومات الأمنية					
2	توجد معايير واضحة متفق عليها للتمييز بين المعلومات الأمنية وغيرها					
3	يبادر عناصر الجمع بتوفير المعلومات باستخدام مهاراتهم الأمنية					
4	الإجراءات المستخدمة في الجمع واضحة وسهلة					
5	تتوفر عناصر المعلومة الأمنية في المعلومات التي يتم جمعها					
6	توجد نماذج محددة يستخدمها العنصر في كتابة المعلومة وتتسجم مع طبيعة المعلومات وعناصرها					
7	يوجد قسم/دائرة مختصة لجمع المعلومات من المصادر العلنية/المفتوحة					
8	يوجد قسم/دائرة مختصة لجمع المعلومات من المصادر السرية					
9	يستخدم الجهاز الأساليب الاستخباراتية (اختراق - تجنيد) في جمع المعلومات					
10	يستخدم الجهاز الوسائل التقنية (تتصت، تصوير،...) في جمع المعلومات					
11	عناصر الرصد موزعة بحسب معيار المخاطر الأمنية (مساحة، كثافة سكانية، بؤر إجرامية،...)					
12	يوازن الجهاز بين حاجته لنوع المعلومات وكمها					
	ت. معالجة المعلومات:					
1	توجد دائرة مختصة بمعالجة المعلومات					

رقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
2	توجد نماذج ومعايير واضحة لمعالجة المعلومات					
3	توجد وحدة فنية لإعداد تقارير حول محتوى المعلومات غير النصية (صور، أفلام، ...)					
4	تسهم وحدة المعالجة في توجيه عملية الجمع					
5	يتم معالجة المعلومات أولاً بأول وفي الوقت المناسب					
6	تحدد دائرة معالجة المعلومات مدى صدق وأهمية المعلومة					
7	الإجراءات المستخدمة في المعالجة واضحة وسهلة					
8	تمتلك وحدة المعالجة الوسائل والتقنيات والبرامج التي تسهم في عملية المعالجة					
ث. أرشفة المعلومات:						
1	توجد جهة مختصة تشرف على عملية أرشفة المعلومات الأمنية					
2	تصدر تقارير معلوماتية واضحة وخالية من التشويه ويمكن فهمها بسهولة					
3	المعلومات التي يُصدرها الأرشيف تكون مرتبة بحيث يسهل فهمها					
4	يُسهم الأرشيف في تحديث المعلومات					
5	توجد آليات واضحة لضمان تحقيق السرية التامة للبيانات والمعلومات					
6	يوجد أرشيف موحد للجهاز					
7	تتلى عملية أرشفة المعلومات حاجة الجهاز من حيث حفظ المعلومات وسهولة استرجاعها وقت الحاجة					
ج. تحليل المعلومات وتقدير الموقف:						
1	يعمل عناصر التحليل كفريق واحد					
2	يحدد فريق التحليل السيناريوهات ويرجحها					
3	تصدر تقارير التحليل بشكل دوري					
4	يوجد كفاءات بشرية قادرة على التحليل العلمي للمشكلة الأمنية					
5	يستفيد متخذ القرار من توصيات فريق التحليل					
6	الإجراءات المتبعة في التحليل واضحة وسهلة					
ح. استخدام التكنولوجيا						
1	توجد برامج محوسبة لخص واسترجاع المعلومات					
2	يسعى الجهاز إلى توفير برامج تسهم في حفظ المعلومات وسريتها					
3	يتوفر لدى الجهاز برمجيات تضمن سرعة التواصل الآمن بين أقطاب العمل الأمني					
4	نظام إدارة المعلومات يعمل على توظيف وسائل التقنية المعلوماتية الحديثة لتنمية قدرة العاملين على إدارة المعلومات					

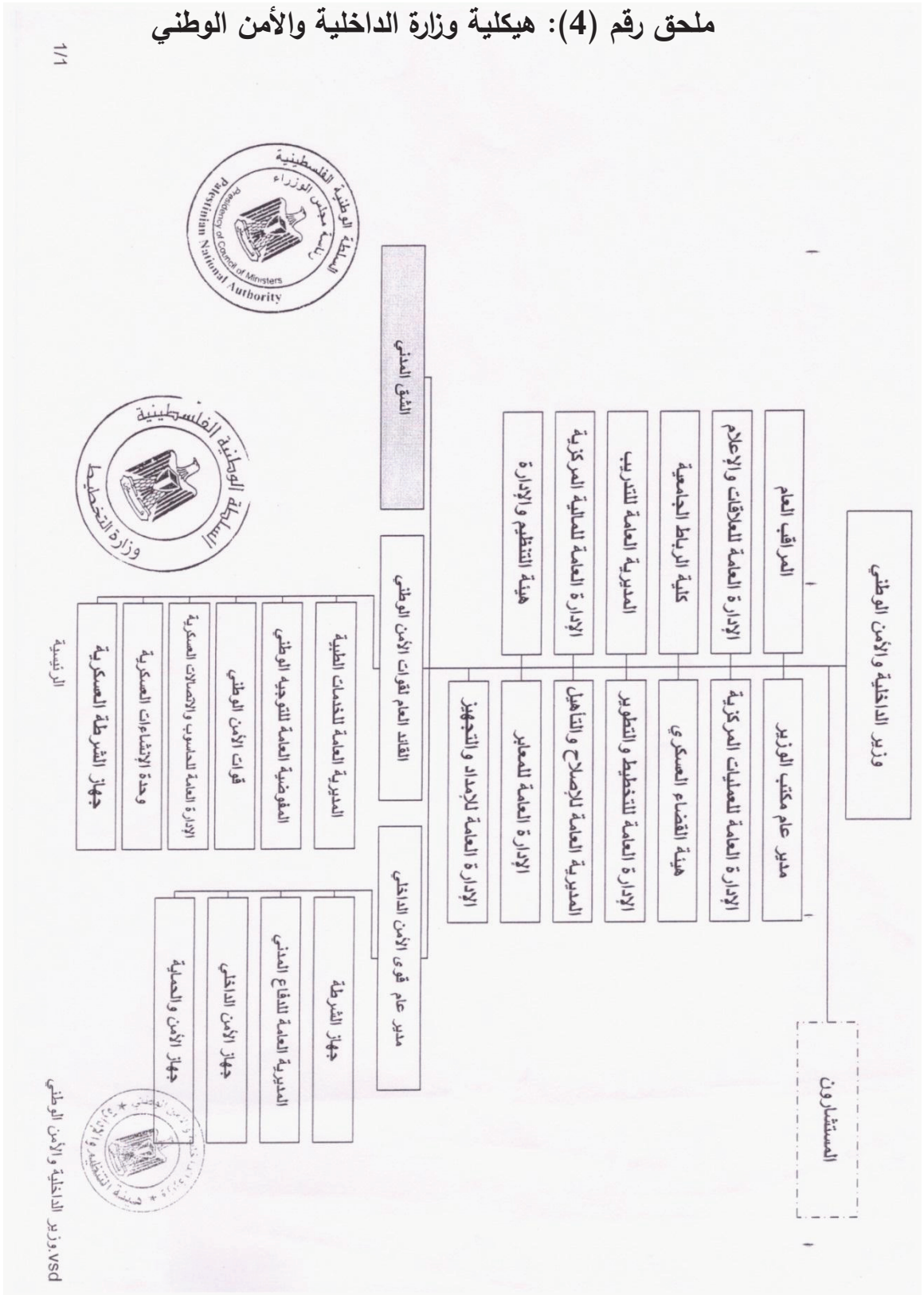
رقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير بشدة موافق
	ثانياً: ما مدى التكامل المعلوماتي بين مكونات وزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟					
	أ. مدى تبادل المعلومات:					
1	يقوم الجهاز بتبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى					
2	توجد لوائح واضحة لتنظيم تبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى					
3	توجد وحدات مختصة بتبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى					
4	يولي الجهاز أهمية لتبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأخرى					
5	يقوم الجهاز بالتأكد من صحة المعلومات الأمنية المتبادلة مع الأجهزة الأمنية الأخرى					
	ب. التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأجهزة الأمنية:					
1	يملك الجهاز نظام معلومات خاصاً به					
2	يوجد ربط إلكتروني بين نظام المعلومات المحوسبة الخاص بالجهاز وأنظمة المعلومات الخاصة بالأجهزة الأمنية الأخرى					
3	يقوم الجهاز بتغذية نظام المعلومات المشترك مع الأجهزة الأمنية الأخرى بالمعلومات باستمرار					
4	يوفر نظام تبادل المعلومات الإلكتروني حرية الوصول للمعلومات لكافة الأجهزة الأمنية					
5	تحقق الهيكلية الحالية لنظام المعلومات المحوسبة تبادل المعلومات الكافية لكافة الأجهزة الأمنية					
	ثالثاً: دور إدارة المعلومات الأمنية على صناعة القرار بوزارة الداخلية في المحافظات الجنوبية؟					
	أ. تحديد المشكلة:					
1	يتم توصيف المشكلة بشكل دقيق وواضح ومفصل					
2	من ضمن الإعداد المسبق يتم جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن الأحداث والمشاكل والكوارث المتوقعة					
3	من ضمن الإعداد المسبق يتم توفير الإمكانيات البشرية والمادية المناسبة لتفادي أو مواجهة تلك المشاكل أو الكوارث					
4	توفر إدارة المعلومات الأمنية استشرافاً (تنبؤ استخباري) سنوياً					
5	تقدم إدارة المعلومات دراسات تحليلية للمعلومات الواردة بشكل تخصصي					
	ب. تحليل المشكلة محل القرار:					
1	يتم تجزئة المشكلة إلى أجزاء صغيرة					
2	يحصل متخذ القرار على ما يلزم من معلومات حول المشكلة الأمنية					
3	يتم تحليل كل مشكلة ليسهل حلها ويتخذ القرار السليم فيها					
4	يتم تحديد أثر المشكلة على سير العمل					

رقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير بشدة موافق
5	يتم تحديد ارتباط المشكلة الداخلي وامتدادها الخارجي (البيئة الداخلية والخارجية)					
	ت. إيجاد البدائل لحل المشكلة وتقييمها:					
1	يتم حصر السيناريوهات المتعلقة بالمسألة وحلولها بشكل واقعي وموضوعي					
2	يتم اختيار السيناريوهات وفق معطيات تستند إلى منهجية واضحة ومحددة					
3	يتم طرح الحلول وفق رؤية شمولية تتناسب مع السيناريوهات					
4	اعتماد سياسة التشاور في إطار الفريق بهدف ترسية السيناريوهات والحلول					
5	طرح متخذي القرار للبديل المرجح للقرار للتصويت أو المشاورة					
	ث. اختيار البديل الملائم لحل المشكلة					
1	يتم اختيار حلول بديلة وفق رؤية واضحة					
2	يتم دراسة النتائج المتوقعة للقرار المراد اتخاذه					
3	تتخذ إجراءات لتسهيل اختيار البديل الأمثل لحل المشاكل والأزمات					
4	يتخذ البديل الملائم وصياغة مبررات اختياره ومحاذاه					
	ج. اتخاذ القرار والمتابعة:					
1	يُتخذ القرار مع إرفاق حيثياته وضرورياته					
2	يتم توضيح طريقة تنفيذ القرار وبدائل التنفيذ					
3	تحديد فترة زمنية لتنفيذ القرار					
4	تحديد فترة زمنية لتقييم القرار					
5	يتم اتخاذ القرار بشكل جماعي من قبل صناع القرار					
	ح. استخدام التكنولوجيا في عملية صنع القرار:					
1	يوفر النظام المحوسب آلية للمعلومات التي تحتاجها أثناء صنع القرار					
2	المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات الحالي تعد معلومات شاملة لجميع بدائل الحلول الممكنة					
3	يوفر لك نظام المعلومات الحالي تدفقاً سلساً للبيانات والمعلومات					
4	التقارير التي يوفرها نظام المعلومات الحالي تحتوي على معلومات كاملة غير ناقصة بالنسبة للمشكلة محل صنع القرار					
5	وسائل تقنية المعلومات تكون سليمة وجاهزة بشكل دائم لتسهيل عملية صنع القرار					

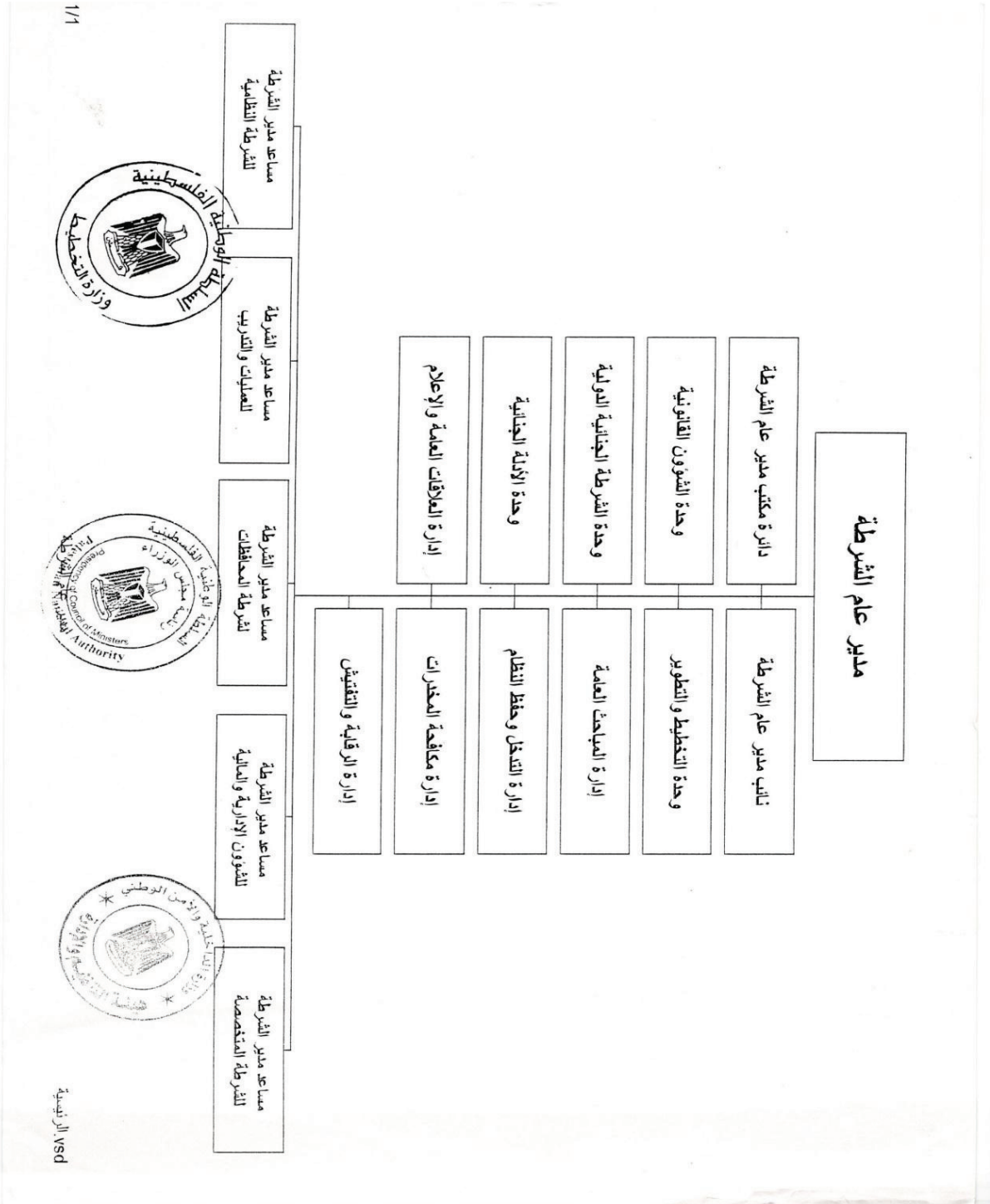
بارك الله فيك

ملحق رقم (4): هيكلية وزارة الداخلية والأمن الوطني

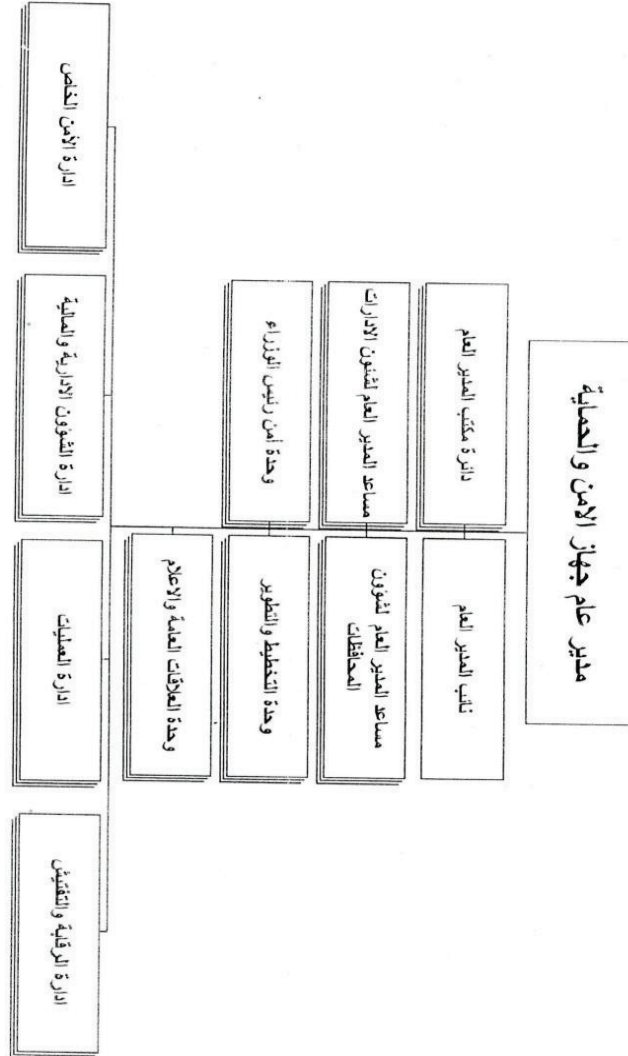
1/1



محلوق رقم (5): هيكلية جهاز الشرطة



مخلق رقم (6): هيكلية جهاز الأمن والحماية



محلّق رقم (7): هيكلية المديرية العامة للدفاع المدني

